المملكة المغربية

FONDS D'EQUIPEMENT COMMUNAL
صندوق التجهيز الجماعي
FEC

التقرير المالي السنوي

2020

بنك التمويل المحلي

بنك مخصص
لخدمة
التنمية الترابية

صندوق التجهيز الجماعي : بنك الجماعات الترابية

أكثر من 60 سنة في خدمة تمويل التنمية الترابية

غداة الاستقلال، وفي نفس الوقت الذي شرعت فيه في إطلاق مسلسل للتنظيم المحلي، حرصت السلطات العمومية على وضع أدوات للمساهمة في تعبئة الموارد المالية الضرورية للتنمية الترابية.

وهكذا، تم إحداث صندوق التجهيز الجماعي، سنة 1959، كمؤسسة عمومية متخصصة في تمويل مشاريع تجهيز الجماعات الترابية. ومنذ أن أصبح مؤسسة ائتمان، سنة 1997، اندرج دور الصندوق في مسار متواصل من التدعيم والتجديد موازاة مع التطورات التي عرفها الاقتصاد المغربي والقطاع العمومي المحلي.

وبوصفه بنكا عموميا مختصا في تمويل التنمية الترابية، أصبح الصندوق المحاور المميز للجماعات الترابية، الذي يسهر على تيسير ولوجها للقرض لتمويل مشاريع البنية التحتية والتجهيزات المحلية.

وفي إطار مهمته، يعمل الصندوق على تقديم حلول تمويل تتلاءم مع حاجيات الجماعات الترابية لإنجاز مشاريع في قطاعات مختلفة تغطي جميع ميادين اختصاصها والتي تهدف إلى تحسين إطار عيش المواطن.

ويحرص الصندوق، من خلال دوره كفاعل استشاري في التنمية الترابية، على تطوير الخبرة التي تمكنه من الاستجابة، بفعالية، لمختلف تطلعات الجماعات الترابية في جميع مراحل إنجاز برامجها التنموية ومشاريعها الاستثمارية.

ومنذ إحداثه سنة 1959، ساهم الصندوق في التنمية الترابية من خلال:

- أكثر من 58 مليار درهم من الالتزامات،
- أكثر من 48 مليار درهم من السحوبات،
- تمويل ما يزيد عن 5500 مشروع.

المملكة المغربية

FONDS D'EQUIPEMENT COMMUNAL
صندوق التجهيز الجماعي

التقرير التدبيري

2020

بنك التمويل المحلي

الفهرس

أهم الأحداث 6

أهم الأرقام 7

نشاط القروض
إلى غاية 31 دجنبر 2020 8

1. القروض الممنوحة والالتزامات
2. السحوبات
3. وضعية الالتزامات خارج الحصيلة

تمويل النشاط
إلى غاية 31 دجنبر 2020 12

1. تطور الموارد
2. تطور التوظيفات

النتائج والمؤشرات المالية
إلى غاية 31 دجنبر 2020 16

1. مؤشرات الاستغلال
2. الحصيلة
3. المعايير القانونية
4. مؤشرات المردودية
5. الإعلان المالي إلى غاية 31 دجنبر 2020

أهم الأحداث

أبان صندوق التجهيز الجماعي، خلال سنة 2020، على قدرته على الصمود في سياق يتميز بالأزمة الصحية المرتبطة بداء كوفيد 19 وبآثارها على المستويين الوطني والدولي. وقد قام البنك، خلال شهر مارس 2020، بتفعيل مخطط استمرارية النشاط، من أجل ضمان السلامة الصحية لمستخدمي الصندوق، مع الحرص على الحفاظ على قدراته العملاتية وتلبية حاجيات الجماعات الترابية، بالجودة المطلوبة.

وبالرغم من السياق الوبائي، سجل البنك تطورا إيجابيا لأهم مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية. وبذلك، بلغت إلتزامات القروض المتعاقد بشأنها خلال سنة 2020، 3335 مليون درهم، بإرتفاع طفيف مقارنة مع سنة 2019، وهمت على الخصوص، إعادة تأهيل المدن والتنمية الحضرية في إطار برامج التنمية الترابية، والتي تمثل قرابة 41% من الحجم الإجمالي للإلتزامات بالقروض، إلى جانب فك العزلة الطرقية من خلال بناء البنيات التحتية الطرقية، والتي تمثل أكثر من 41% من إلتزامات القروض، وتهم حوالي 54% منها، المشاريع التي تندرج في إطار برنامج الحد من الفوارق المجالية والإجتماعية في الوسط القروي.

وتماشيا مع التوقعات المسبقة للبنك، بلغت السحوبات 3510 مليون درهم برسم سنة 2020، وهي أقل مما تم تحقيقه سنة 2019، وهو ما يعزى بالخصوص إلى الإنزلاق الزمني في إنجاز بعض المشاريع الممولة من طرف المؤسسة.

وفيما يتعلق بالمؤشرات المالية، سجل الناتج الصافي البنكي تطورا بنسبة 13% ليبلغ 623 مليون درهم عند متم سنة 2020. ويأخذ هذا الإنجاز بعين الإعتبار، حجم النشاط وجودة حقيبة قروض البنك بالإضافة إلى مواصلة عقلنة كلفة تعبئة موارد التمويل.

وبوصفه بنكا عموميا مواطنا، لبى الصندوق نداء الواجب الوطني حيث قام، خلال سنة 2020، بدفع مساهمة بمبلغ 100 مليون درهم، لفائدة الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا.

بلغ الناتج الصافي 244 مليون درهم، عند متم سنة 2020، مسجلا إنخفاضا بنسبة 16%، مقارنة مع نفس المرحلة من سنة 2019، أخذا بعين الإعتبار المساهمة المذكورة.

من جهة أخرى، حافظت المؤسسة، خلال سنة 2020، على وتيرة تفعيل مشاريعها المهيكلة، وعلى وجه الخصوص:

تنويع وديمومة موارد التمويل

في إطار مواصلة إستراتيجية التمويل المفتوحة على الصعيد الدولي، وأمام الحجم المتزايد لطلبات القروض، لاسيما المنبثقة من الجهات والجماعات الترابية الحاملة لبرامج التنمية الترابية، إتخذ البنك العديد من التدابير خلال سنة 2020، من أجل العمل على ديمومة وتنويع مصادر تمويله، مع فاعلين ماليين وطنيين ومؤسسات مالية دولية رائدة، مع الحرص على خفض تكلفتها، بشكل يمكن من مواصلة تقديم أفضل شروط معدلات الفائدة لصالح الجماعات الترابية.

مانحي الأموال الدوليين

كثف الصندوق، خلال سنة 2020، التبادلات مع المؤسسات المالية للتنمية، والتي مكنت، عقب أشغال التقييم التي اضطلعت بها لدى الصندوق، من الحصول على تراخيص هيئات حكامتها، من أجل وضع خطوط إعتماد لفائدة البنك.

وتجدر الإشارة إلى أن إتفاقيات التمويل التي تم التوصل إليها مع المؤسسات المالية للتنمية، تتميز بشروط تمويل تفضيلية تمكن من تعزيز قدرات البنك لتمويل مشاريع التنمية، وتحسين البنيات التحتية للجماعات الترابية، لاسيما تلك التي لها أقوى تأثير على الحد من العجز المجالي والإجتماعي، وتحسين ظروف العيش، والولوج إلى الخدمات الإجتماعية لفك العزلة القروية، وتشجيع القطاعات الإنتاجية.

برنامج جديد للإقتراضات السندية

أنهى الصندوق بنجاح في دجنبر2020، إصدارا سنديا بقيمة 2 مليار درهم، والذي أعطيت من خلاله انطلاقة الجزء الأول من البرنامج الجديد للإقتراضات السندية والمحددة في 9 مليار درهم، التي صادق عليه مجلس إدارة الصندوق المجتمع بتاريخ 29 ماي 2019. وبفضل التواجد المنتظم في السوق السندي، والذي يعزز علاقة الثقة التي تم نسجها، على مر السنين، مع شركائه الماليين التاريخيين، يتمكن الصندوق من تمويل نشاطه في ظروف مثلى وتنويع مصادر تمويله على المدى الطويل.

وضع استراتيجية التحول الرقمي

في سياق يتميز بتسريع دينامية الرقمنة على المستوى الوطني وأهمية الرهانات المرتبطة بإستخدام التكنولوجيات كرافعة أساسية لتحسين جودة الخدمات المقدمة، قام الصندوق، خلال سنة 2020 بدراسة تتعلق بإعداد إستراتيجية التحول الرقمي على المدى المتوسط.

وستمكن هذه الدراسة، التي تندرج في إطار منهجية تهدف إلى مواصلة تحسين أداء الصندوق، من تحديد رؤيته الرقمية كمؤسسة تضع مواردها في خدمة الجماعات الترابية، بهدف تثمين الخدمات المقدمة وتحسين تجربة الزبون في عصر الرقمنة.

وستمكن رقمنة الخدمات التي حددها الصندوق، على وجه الخصوص، من تحديث وإضفاء الطابع اللامادي على التدفقات والخدمات المقدمة إلى الجماعات الترابية، وبالتالي تحقيق الربح على مستوى الحركية وتبسيط العمليات وإمكانية التتبع والإسراع في معالجة ملفات القروض وطلبات السحب.

وضع نظام تدبير بيئي وإجتماعي

وعيا منه بالرهانات المتعلقة بالتنمية المستدامة ومكافحة التغيرات المناخية، يلتزم الصندوق بالإنخراط في منهجية التدبير الفعال للجوانب البيئية والإجتماعية لمشاريع الجماعات الترابية المقدمة للتمويل من طرفه، لاسيما في إطار عمليات منح القرض والتتبع وتقييم الآثار البيئية والإجتماعية لهذه المشاريع.

لهذه الغاية، بادر الصندوق، منذ سنة 2019، إلى وضع نظام تدبير بيئي وإجتماعي خاص به، يتضمن على وجه الخصوص، تأهيل ممارسات تدبير المخاطر والآثار البيئية والإجتماعية المتعلقة بالمشاريع التي تمولها المؤسسة.

وإلى غاية اليوم، توجد المرحلة التي تهم بلورة وإعداد المكونات الرئيسية لنظام تدبير بيئي وإجتماعي خاص بالصندوق، في المراحل الأخيرة، ومن المتوقع، في إطار المراحل اللاحقة، وضع سياسة الحفظ البيئي والإجتماعي، لمساطر تقييم المخاطر والآثار البيئية والإجتماعية للمشاريع، بالإضافة إلى عمليات التتبع وتقييم تدابير التخفيف من الآثار المحتملة للمشاريع المقدمة للتمويل من طرف المؤسسة.

أهم الأرقام

(بملايين الدراهم)

مؤشرات النشاط

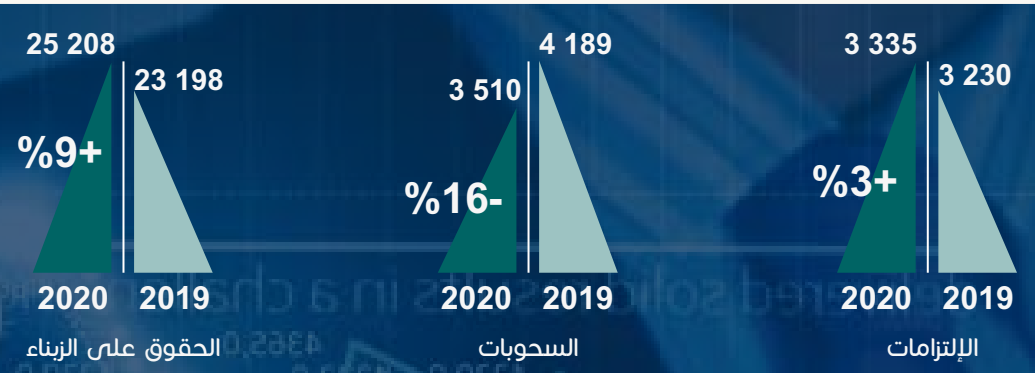

برسم سنة 2020، بلغت إلتزامات القروض المتعاقد بشأنها، 3335 مليون درهم، بإرتفاع طفيف مقارنة مع سنة 2019، بينما بلغت السحوبات 3510 مليون درهم، وهي أقل مما تم تحقيقه سنة 2019، ويعزى ذلك بالخصوص، إلى الإنزلاق الزمني في إنجاز بعض المشاريع الممولة من طرف المؤسسة.

ومكن مستوى النشاط، من أن تبلغ الحقوق على الزبناء، 25 مليار درهم، عند متم سنة 2020، مسجلة إرتفاعا بنسبة 9% مقارنة مع سنة 2019، وهمت أغلبيتها قروض التجهيز.

مؤشرات النتائج

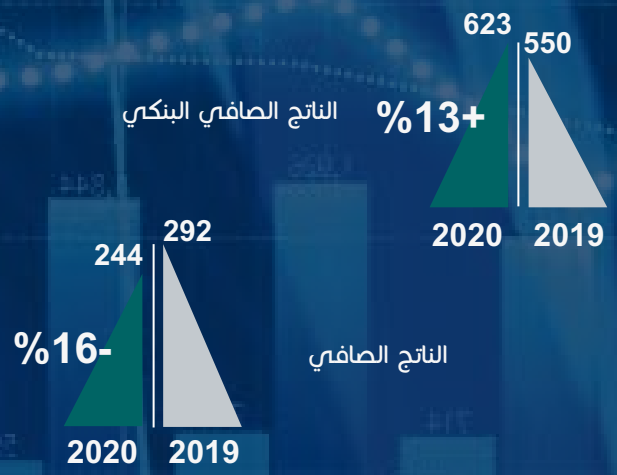

سجل الناتج الصافي البنكي تطورا بنسبة 13% ليبلغ 623 مليون درهم عند متم سنة 2020. ويأخذ هذا الإنجاز بعين الإعتبار حجم النشاط وجودة حقيبة قروض البنك وأيضا مواصلة عقلنة كلفة تعبئة موارد التمويل.

تأثر الناتج الصافي بمساهمة البنك لفائدة الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19). فبوصفه بنكا عموميا مواطنا، لبى الصندوق نداء الواجب الوطني حيث قام، سنة 2020، بدفع مساهمة بمبلغ 100 مليون درهم، لفائدة هذا الصندوق. وإذا ما إستثنينا هذه المساهمة، كان من المفترض أن يبلغ الناتج الصافي 336 مليون درهم.

مؤشرات الحصيلة

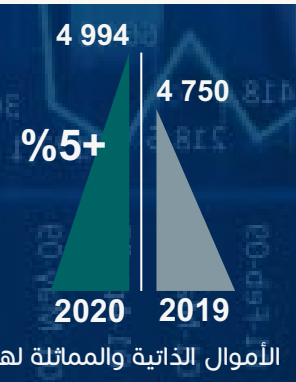

بلغت الأموال الذاتية والمماثلة لها ما يناهز 5 مليار درهم عند متم سنة 2020، مسجلة إرتفاعا بنسبة 5% مقارنة مع سنة 2019، مما مكن من تعزيز القاعدة المالية للبنك وبالتالي مواصلة مواكبة الحاجيات المتزايدة للجماعات الترابية.

(*) بما في ذلك قرض سندي بمبلغ مليار درهم.

مؤشرات المخاطر

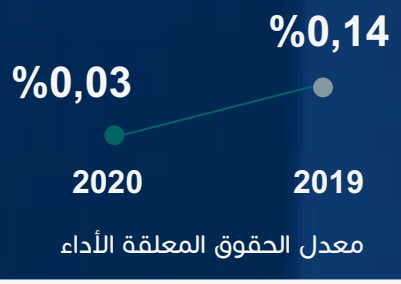

مواصلة تحسين نوعية مخاطر الصندوق من خلال تحقيق مستوى شبه منعدم لمعدل الحقوق المعلقة الأداء، لاسيما بفضل التحكم في مخاطر الطرف المقابل.

نشاط القروض إلى غاية 31 دجنبر 2020

1. القروض الممنوحة والالتزامات

بلغ حجم القروض الممنوحة 3646 مليون درهم في متم سنة 2020، وهمت تمويل 38 مشروعا ضمن 7 قطاعات، بإستثمار إجمالي ناهز 6 مليار درهم لفائدة 23 جماعة ترابية.

ورغم سياق الجائحة، تميزت سنة 2020 بمواصلة بلورة القروض الممنوحة إلى إلتزامات، حيث أن أكثر من 72% منها تم الإلتزام بها خلال نفس السنة، أي ما يعادل 2630 مليون درهم، لتبلغ بذلك الإلتزامات 3335 مليون درهم، مسجلة إرتفاعا طفيفا مقارنة مع سنة 2019 كما يتضح من خلال الرسم البياني التالي:

الإلتزامات (بملايين الدراهم)

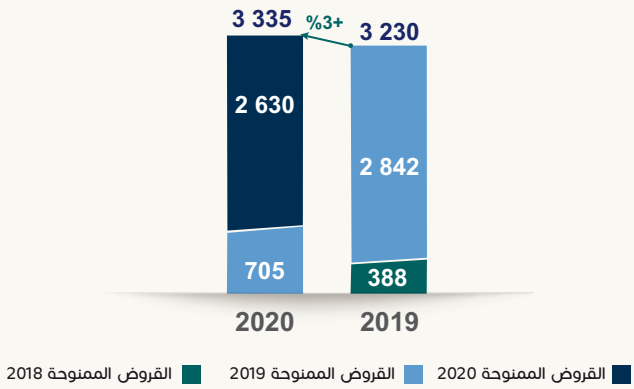

من خلال هذه الإلتزامات، تعاقد الصندوق خلال سنة 2020 مع 22 جماعة ترابية لتمويل 40 مشروعا غطت 7 قطاعات.

توزيع الإلتزامات حسب صنف المقترض

توزعت الإلتزامات، حسب صنف المقترض خلال سنة 2020، على النحو التالي:

الجماعات الترابية	2018 بملايين الدراهم	2018 الحصة ب%	2019 بملايين الدراهم	2019 الحصة ب%	2020 بملايين الدراهم	2020 الحصة ب%
المجالس الجماعية	1 253	%31	274	%8	169	%5
مجالس العمالات والأقاليم	1 665	%41	1 258	%39	1 764	%53
المجالس الجهوية	1 159	%28	1 698	%35	1 402	%42
المجموع	4 077	%100	3 230	%100	3 335	%100

- شكلت الإلتزامات لفائدة مجالس العمالات والأقاليم 53% من الحجم الإجمالي للإلتزامات برسم سنة 2020 أي ما يعادل 1764 مليون درهم. وهمت هذه التمويلات بالأساس تنفيذ برامج التنمية الترابية، لاسيما فيما يتعلق بتأهيل البنيات التحتية والتجهيزات الحضرية، وبرنامج إنجاز ملاعب القرب متعددة الرياضات بالوسط القروي والشبه الحضري، إلى جانب المشاريع الرامية إلى تحسين الولوج إلى الرعاية الصحية وتعزيز مكافحة الهشاشة الإجتماعية.
- مثلت الإلتزامات لفائدة المجالس الجهوية 42% من الحجم الإجمالي للإلتزامات عند متم سنة 2020، حيث بلغت 1402 مليون درهم، مما يؤكد إرتفاعها القوي في بنية الإلتزامات المسجلة خلال السنوات الأخيرة، وذلك بفضل تكثيف المشاريع الترابية التي بدأتها الجهات، ولاسيما تلك المسجلة في إطار برنامج الحد من الفوارق الترابية والإجتماعية في الوسط القروي، والتي شكلت ما يناهز 57% من الإلتزامات الممنوحة للمجالس الجهوية.
- من جهتها، واصلت حصة المجالس الجماعية إنخفاضها حيث لم تعد تمثل سوى 5% من الحجم الإجمالي للإلتزامات عند متم سنة 2020. ويعزى هذا الوضع بشكل أساسي إلى محدودية قدراتها الإقتراضية، والتي تفاقمت من جراء آثار سياق جائحة كوفيد-19، على وضعها المالي.

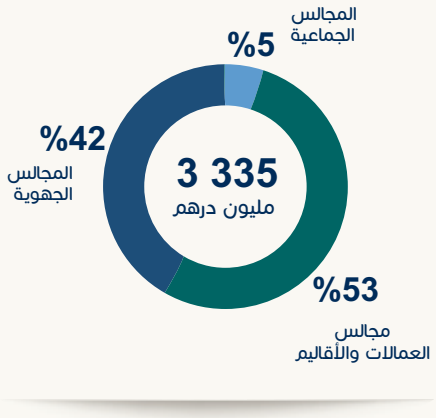

هيمنة مجالس العمالات والأقاليم والمجالس الجهوية على بنية الإلتزامات عند متم سنة 2020

توزيع الإلتزامات حسب القطاع

توزعت الإلتزامات حسب القطاع خلال سنة 2020 على النحو التالي :

القطاعات	2018 بملايين الدراهم	2018 الحصة ب%	2019 بملايين الدراهم	2019 الحصة ب%	2020 بملايين الدراهم	2020 الحصة ب%
التهيئة الحضرية	2 252	%55	1 266	%39	1 361	%41
البنيات التحتية الطرقية	1 076	%26	1 665	%52	1 379	%41
التجهيزات الثقافية والرياضية	250	%6	47	%1	178	%5
النقل الحضري	113	%3	0	%0	0	%0
التجهيزات المتخصصة	110	%3	30	%1	265	%8
الكهرباء	79	%2	19	%1	108	%3
التطهير السائل والصلب	138	%3	83	%3	30	%1
الماء الصالح للشرب	30	%1	73	%2	14	%1
التجهيزات التجارية	29	%1	47	%1	0	%0
المجموع	4 077	%100	3 230	%100	3 335	%100

» على غرار سنة 2019، يعكس توزيع الإلتزامات حسب القطاع إستمرار هيمنة قطاعات البنية التحتية الطرقية والتهيئة الحضرية، والتي تمثل 82% من الحجم الإجمالي للإلتزامات عند متم سنة 2020. وتهم هذه التمويلات، بشكل أساسي، إعادة تأهيل المدن والتنمية الحضرية في إطار برامج التنمية الترابية، بمبلغ 1361 مليون درهم، وكذلك فك العزلة الطرقية من خلال بناء البنيات التحتية الطرقية، بمبلغ 1379 مليون درهم، منها ما يناهز 54% لفائدة المشاريع التي تندرج في إطار برنامج الحد من الفوارق المجالية والإجتماعية في الوسط القروي ؛

» كما همت الإلتزامات إنجاز المشاريع التي تهدف إلى تحسين الولوج إلى الرعاية الصحية، وتعزيز مكافحة الهشاشة الإجتماعية بمبلغ 125 مليون درهم، وكهربة العالم القروي بمبلغ 108 مليون درهم، بالإضافة إلى تحسين البنيات التحتية الرياضية في الوسط القروي والشبه حضري بمبلغ 124 مليون درهم.

مواصلة هيمنة قطاعات البنيات التحتية الطرقية والتهيئة الحضرية * في بنية الإلتزامات خلال سنة 2020

(*) : أساسا في إطار مخططات التنمية الترابية

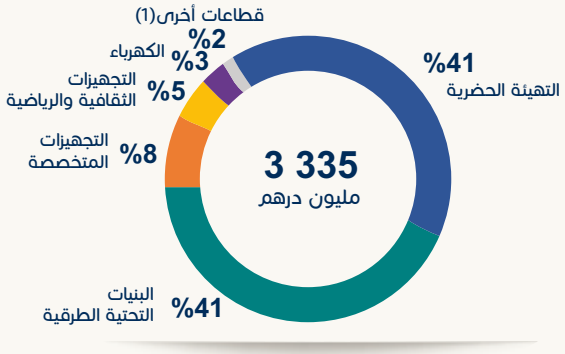

قطاعات أخرى (1) : التطهير السائل والصلب والماء الصالح للشرب

2. السحوبات

وفقا لتوقعات البنك، والتي تمت مراجعتها جراء الأزمة الصحية المرتبطة بكوفيد 19 وتداعياتها على وتيرة إنجاز إستثمارات الجماعات الترابية، بلغت السحوبات 3510 مليون درهم برسم سنة 2020، مما يُبرز كثافة أقل أهمية بالمقارنة مع سنة 2019، والتي تعزى بالخصوص، إلى الإنزلاق الزمني في إنجاز بعض المشاريع الممولة من طرف المؤسسة.

تطور حصة قروض الصندوق في تمويل الإستثمار المحلي (بملايين الدراهم)

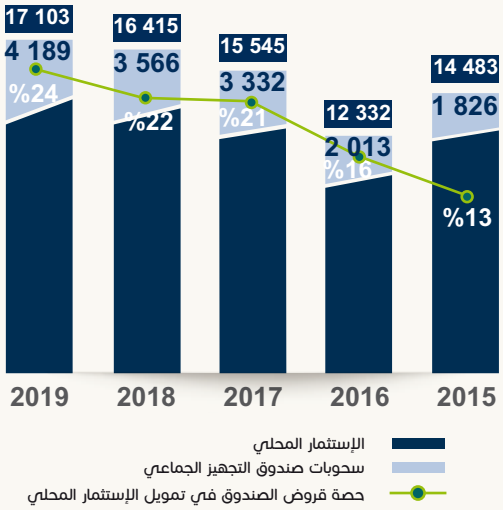

الحفاظ على نشاط البنك في سياق الجائحة من أجل الإستمرار في تلبية حاجيات الجماعات الترابية لتمويل مشاريعها الإستثمارية.

شكلت تمويلات الصندوق 24% من نفقات إستثمار الجماعات الترابية عند متم سنة 2019 *

(*) : في إنتظار التوفر على الأرقام المتعلقة بالإستثمار المحلي برسم سنة 2020.

همت هذه السحوبات تمويل 158 مشروعا لفائدة مختلف فئات الجماعات الترابية، وغطت قطاعات مختلفة من البنيات التحتية والفوقية في الوسطين الحضري والقروي.

توزيع السحوبات حسب صنف المقترض

توزعت السحوبات، حسب صنف المقترض خلال سنة 2020، على النحو التالي:

الجماعات الترابية	2018 بملايين الدراهم	2018 الحصة ب%	2019 بملايين الدراهم	2019 الحصة ب%	2020 بملايين الدراهم	2020 الحصة ب%
المجالس الجماعية	892	%25	713	%17	580	%17
مجالس العمالات والأقاليم	1 416	%40	1 112	%26	1 810	%51
المجالس الجهوية	1 187	%33	2 327	%56	1 100	%31
مجموعات الجماعات / مؤسسات التعاون بين الجماعات	71	%2	37	%1	20	%1
المجموع	3 566	%100	4 189	%100	3 510	%100

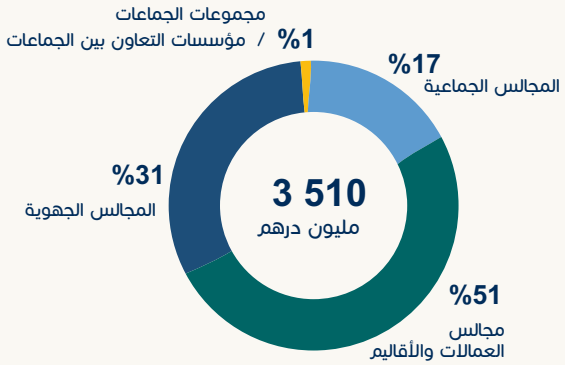

هيمنة المجالس الجهوية ومجالس العمالات والأقاليم في بنية السحوبات في متم سنة 2020

- بلغت السحوبات لفائدة مجالس العمالات والأقاليم 1810 مليون درهم عند متم سنة 2020، أي ما يفوق 51% من حجم السحوبات خلال السنة. وهمت أغلبية هذه السحوبات تمويل برامج التنمية المحلية وخاصة "برنامج تنمية الدار البيضاء الكبرى" والبرنامج المندمج للتنمية الحضرية لجماعة الرباط (2014-2018) "الرباط مدينة الانوار العاصمة الثقافية للمغرب". ويتعلق الأمر، على وجه الخصوص، بمشاريع التهيئة الحضرية من خلال تعزيز البنيات التحتية الأساسية وإعادة التأهيل والإدماج الحضري للأحياء الناقصة التجهيز، والبنيات التحتية الطرقية، والوقاية من الفيضانات، والتجهيزات الثقافية والرياضية.
- بلغت السحوبات لفائدة المجالس الجهوية 1100 مليون درهم عند متم سنة 2020، وشكلت أكثر من 31% من حجم السحوبات خلال السنة، همت حوالي 74% منها ثلاث جهات حصلت على التوالي على 323 مليون درهم، 266 مليون درهم و 219 مليون درهم. وهمت هذه السحوبات، بشكل أساسي، تمويل مشاريع إعادة تأهيل المدن، لاسيما إعادة هيكلة الأحياء الناقصة التجهيز، وإنجاز البنيات التحتية الطرقية، منها الطريق السريع تزنيت-العيون، وطرق فك العزلة في إطار برنامج الحد من الفوارق المجالية والإجتماعية في الوسط القروي، والوقاية من الفيضانات، والربط بشبكة الكهرباء الوطنية، إلى جانب إحداث تيكنوبارك وإنجاز بنيات تحتية لدعم قطاع الصناعة التقليدية.
- بلغت السحوبات لفائدة مجالس الجماعات 580 مليون درهم في 31 دجنبر 2020، وهو ما يناهز 17% من الحجم الإجمالي للسحوبات خلال السنة من أجل إنجاز العديد من المشاريع، لاسيما المتعلقة بإعادة تأهيل المؤسسات المدرسية، وبناء محطة طرقية وتحديث التجهيزات التجارية، من خلال بناء أسواق أسبوعية وقطب للأغذية الزراعية، إلى جانب إنجاز تجهيزات ثقافية ورياضية.

توزيع السحوبات حسب القطاع

يوضح الجدول أسفله توزيع السحوبات حسب القطاع خلال سنة 2020 على النحو التالي :

القطاعات	2018 بملايين الدراهم	2018 الحصة ب%	2019 بملايين الدراهم	2019 الحصة ب%	2020 بملايين الدراهم	2020 الحصة ب%
التهيئة الحضرية*	1 994	%56	1 796	%43	1 866	%53
البنيات التحتية الطرقية*	915	%26	1 722	%41	1 145	%33
التطهير السائل والصلب*	6	%0,10	183	%4	56	%1,6
التجهيزات الثقافية والرياضية	219	%6	128	%3	67,5	%1,92
الكهرباء	65	%2	116	%3	93	%2,6
التجهيزات التجارية*	70	%2	85	%2	39	%1
النقل الحضري	230	%6	80	%2	143	%4,07
التجهيزات المتخصصة	49	%1,40	57	%1	46	%1,3
الماء الصالح للشرب	7	%0,20	13	%0,50	54	%1,5
الدراسات	11	%0,30	9	%0,50	0,5	%0,01
المجموع	3 566	%100	4 189	%100	3 510	%100

(*) : عرفت احجام قطاعات التهيئة الحضرية والبنيات التحتية الطرقية والتطهير السائل والصلب والتجهيزات التجارية تعديلات مقارنة مع الأرقام التي تم الإعلان عنها سنة 2018 حتى تتطابق مع طبيعة اشغال المشاريع الممولة.

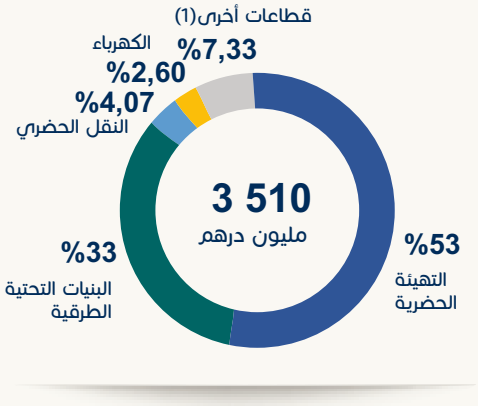

قطاعات أخرى (1) : التطهير السائل والصلب والتجهيزات الثقافية والرياضية والتجهيزات التجارية والتجهيزات المتخصصة والماء الصالح للشرب والدراسات.

هيمنة قطاعات التهيئة الحضرية والبنيات التحتية الطرقية في بنية السحوبات في متم سنة 2020

» يواصل قطاع التهيئة الحضرية هيمنته في بنية السحوبات بنسبة 53%، أي ما يعادل 1866 مليون درهم. وتهم هذه السحوبات، بشكل أساسي، إعادة تأهيل المدن وكذلك تهيئة الطرق، لاسيما في إطار تنفيذ برامج التنمية الترابية السالفة الذكر.

» إحتل قطاع البنية التحتية للطرق المرتبة الثانية في بنية السحوبات بحصة 33%، أي بمبلغ يناهز 1145 مليون درهم، هم بالأساس تمويل إعادة تأهيل المحاور الطرقية المهيكلة والمسالك القروية وروابط طرقية، لاسيما في إطار برنامج الحد من الفوارق المجالية والإجتماعية.

» يمثل قطاعا النقل الحضري والكهرباء ما يناهز 7% من الحجم الإجمالي للسحوبات، حيث همت أساسا أشغال الكهربة بالوسط القروي وربط مدينة بشبكة الكهرباء الوطنية، بالإضافة إلى تمديد الخط الثاني لتراموای الرباط- سلا.

3. وضعية الإلتزامات خارج الحصيلة

بلغت إلتزامات تمويل الصندوق لفائدة الزبناء 6072,54 مليون درهم عند متم سنة 2020. وتطورت هذه الإلتزامات بين دجنبر 2019 و دجنبر 2020، على النحو التالي:

تطور الإلتزامات خارج الحصيلة (بملايين الدراهم)

الوضعية في 31 دجنبر 2019	6 632,69
الإلتزامات الجديدة	3 335,15
السحوبات	3 510,33
الإلغاءات	384,97
الوضعية في 31 دجنبر 2020	6 072,54

يشير تحليل وضعية الإلتزامات خارج الحصيلة، التي تم حصرها في 31 دجنبر 2020، إلى أن 64,03% من الحجم الإجمالي، تهم قروضا حديثة ثم الإلتزام بها منذ أقل من 3 سنوات، بحصة 28,54% للمجالس الجهوية، 25,20% لمجالس العمالات والأقاليم و10,29% للمجالس الجماعية.

وتتوزع الإلتزامات خارج الحصيلة، حسب الأقدمية، على النحو التالي:

توزيع الإلتزامات خارج الحصيلة حسب الأقدمية (بملايين الدراهم)

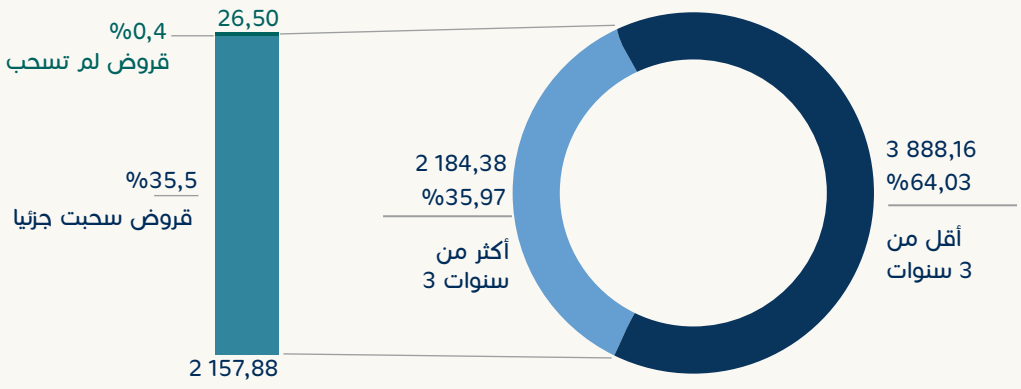

تمويل النشاط إلى غاية 31 دجنبر 2020

1. تطور الموارد

بلغ مجموع موارد الصندوق 5874 مليون درهم في 31 دجنبر2020، وتكونت أساسا من إستخلاص الأقساط السنوية بمبلغ 2897 مليون درهم (49%) وموارد الإقتراضات على المدى المتوسط والطويل بمبلغ 2000 مليون درهم (34%) كما يتضح من خلال الجدول التالي:

الموارد بملايين الدراهم	2019	2020	الحصة في 2020 ب%
إستخلاص الأقساط السنوية	2 552	2 897	%49
موارد الإقتراضات	5 280	2000	%34
إقتراضات داخلية (على المدى المتوسط والطويل)	4 200	2000	%34
إقتراضات خارجية	1 080	0	%0
موارد أخرى (فوائد، إستردادات ...)	14	24	%1
جاري التسبيقات على السوق النقدي	0	880	%15
الرصيد الأولي	1	73	%1
مجموع الموارد	**7 847**	**5 874**	**%100**

إستخلاص الأقساط السنوية

بلغ حجم استخلاص الأقساط السنوية في 31 دجنبر 2020 ما قدره 2897 مليون درهم، ويعكس توزيعها حسب الأقدمية، هيمنة مستحقات سنة 2020 والتي شكلت نسبة 99,82% من المبلغ الإجمالي، أي ما يعادل 2892 مليون درهم. وهمت باقي الإستخلاصات، مستحقات ما قبل سنة 2020 والتي شكلت نسبة 0,18%، أي ما يعادل 5 مليون درهم.

تمويل النشاط

تتكون موارد الصندوق أساسا من الإقتراضات على المدى المتوسط والطويل التي تمت تعبئتها على مستوى السوق الداخلي من خلال قروض بنكية وإقتراضات سندية وشهادات الإيداع وأيضا الإقتراضات الخارجية التي تم التعاقد بشأنها مع مانحي أموال دوليين.

من جانب آخر، يلجأ الصندوق بشكل ظرفي، ووفقا لتطور حاجياته وشروط السوق المالي، إلى موارد إنتقالية على المدى القصير في إنتظار تحويلها إلى تمويلات على المدى المتوسط والطويل.

خلال سنة 2020، تم تمويل الصندوق أساسا على المدى الطويل من خلال إصدار سندي وإستغلال السياق التنازلي لمعدلات الفائدة التي يوفرها السوق السندي.

الإقتراض السندي

بعد أن أنهى الصندوق بنجاح برنامج الإصدارات السندية البالغ 6 مليارات للفترة الممتدة ما بين 2017 و2019، قام خلال دجنبر 2020، بالإصدار السندي الأول في إطار برنامجه الجديد بمبلغ 9 مليارات المصادق عليه من طرف مجلس الإدارة خلال إجتماعه المنعقد في 29 ماي 2019.

وقد مكن هذا الإصدار من تعبئة 2 مليار درهم همت سندات عادية غير مدرجة على مدة 15 سنة و104 يوم. ويطبق على هذه السندات معدل فائدة 2,25% تتم مراجعته سنويا بناء على المعدلات المتوسطة المرجحة ل 6 أشهر وذلك إبتداء من 31 مارس 2022.

ويبين الجدول التالي تفاصيل نتائج هذا الإصدار حسب صنف المستثمرين:

الإكتتاب/ التخصيص	شطر وحيد بمعدل متغير
مبلغ الإكتتاب (بملايين الدراهم)	**2 070,7**
المبلغ المخصص(بملايين الدراهم)	**2 000**
هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة	1 139,8
مؤسسات القروض	811,5
مقاولات التأمين وهيئات التقاعد والإحتياط	48,7
نسبة الرضى	**%96,59**

يرمي هذا الإصدار، الذي يبدأ تاريخ إستخدامه في 18 دجنبر 2020، إلى تحقيق الأهداف التالية :

» تحقيق كلفة تمويل أمثل على مدد طويلة ؛
» الإستجابة لحاجيات تدبير الأصول والخصوم للصندوق ؛
» تأكيد تموقع الصندوق بإصداراته المنتظمة.

إقتراض على المدى القصير

ومن أجل تدبير أمثل للسيولة والكلفة، واستجابة لبعض الحاجيات الظرفية، لجأ الصندوق خلال سنة 2020 إلى موارد انتقالية على المدى القصير ويتعلق الأمر بقروض SPOT وتسبيقات على السوق ما بين الأبناك. وبلغ الحجم الإجمالي لهذه الموارد، في متم سنة 2020، ما قدره 880 مليون درهم.

مفاوضات بشأن تمويلات جديدة مع المؤسسات المالية للتنمية

بالموازاة مع تعبئة الموارد الضرورية لنشاط القروض برسم سنة 2020، إتخذ الصندوق عددا من الإجراءات بهدف توفير تمويلات جديدة، لاسيما لدى المؤسسات المالية للتنمية.

بالتالي، وفي إطار إستراتيجيته لتنويع الموارد الموجهة نحو الإنفتاح على التمويلات الدولية، كثف الصندوق خلال سنة 2020، الاتصالات مع مانحي الأموال الدوليين، بهدف بلورة شراكات مالية جديدة تضم خطوط تمويل إلى جانب إعانات للمساعدة التقنية.

وقد حصل مانحو الأموال الذين تباحث معهم الصندوق، على تراخيص من هيئات حكامتها المعنية، بعد أشغال التقييم التي قاموا بها لدى البنك. وتوجد عقود التمويل في طور المناقشة.

تطور بنية الدين

تميز تطور جاري الديون بمنحى تصاعدي خلال الفترة 2018-2020، مما يعكس تزايد اللجوء إلى الإقتراض لتمويل الإحتياجات المتزايدة لنشاط الصندوق.

وهكذا، إنتقل جاري الديون من 16,5 مليار درهم في 31 دجنبر 2018 إلى 20,8 مليار درهم في 31 دجنبر 2020، أي بمعدل نمو سنوي متوسط بأكثر من 12% خلال هذه الفترة.

تطور جاري الإقتراضات[1]

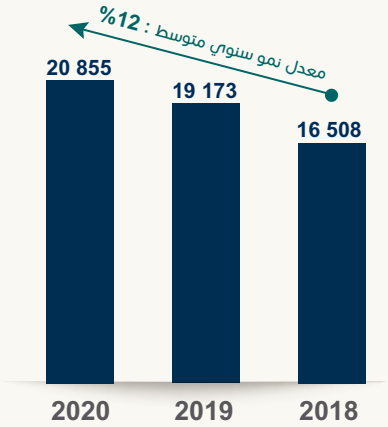

بنية الدين حسب المصدر

يظهر تحليل بنية الدين حسب المصدر، هيمنة موارد السوق الداخلي على السوق الخارجي، حيث تشكل حصة الإقتراضات الداخلية نسبة 94,6% في 31 دجنبر 2020. ولكن، تجدر الإشارة إلى أن حصة الإقتراضات الخارجية سجلت إرتفاعا في مجموع ديون الصندوق، حيث إنتقلت من 1,1% سنة 2018 إلى 5,4% في متم 2020.

كما يوضح تطور بنية الدين، إستراتيجية تنويع الموارد المالية للصندوق والتي تتوجه أكثر فأكثر، نحو المؤسسات المالية للتنمية، للإستفادة من الفرص التي يوفرها السياق الإيجابي على مستوى شروط معدلات الفائدة وتغطية مخاطر الصرف.

توزيع جاري الإقتراضات حسب المصدر

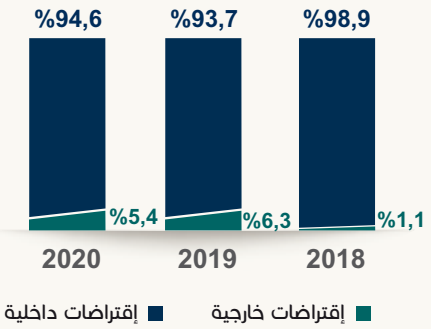

توزيع الدين حسب صنف الإقتراض

يتكون دين الصندوق، في متم سنة 2020، أساسا من الإقتراضات السندية والتي يشكل جاريها 48,2% من مجموع الدين، متبوعا بالقروض البنكية على المدى الطويل وشهادات الإيداع والتي بلغت حصصها من جاري الديون على التوالي 29,4% و12,8%. وأخيرا، شكلت الإقتراضات على المدى القصير والإقتراضات الخارجية على التوالي 4,2% و5,4% من جاري الدين في 31 دجنبر 2020.

توزيع الدين حسب صنف الإقتراض

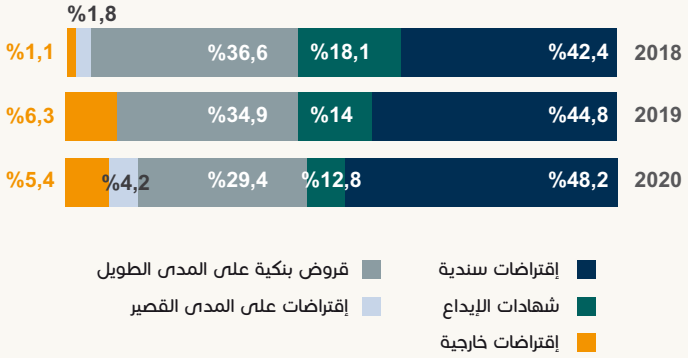

يؤكد تطور جاري الديون حسب صنف الإقتراض إرتفاع حصة الموارد على المدى الطويل. ويعود هذا التطور بالخصوص إلى إرتفاع حصة الإقتراضات السندية نتيجة التواجد المنتظم للصندوق في السوق السندي. وسجلت حصة شهادات الإيداع وحصة القروض البنكية على المدى الطويل إنخفاضا حيث إنتقلت على التوالي من 18,1% و36,6% في 31 دجنبر 2018 إلى 12,8% و29,4% في 31 دجنبر 2020. من جهة أخرى، لجأ الصندوق إلى موارد إنتقالية على المدى القصير والتي شكل جاريها في متم سنة 2020، نسبة 4,2% من جاري الديون.

ويعكس تطور بنية الدين حسب صنف الإقتراض، الإستراتيجية المالية للصندوق التي ترتكز على تنويع الموارد على المدى المتوسط والطويل مع التوفيق بين إكراهات تدبير الأصول والخصوم والأهداف الرامية إلى تحقيق كلفة تمويل أمثل.

(1) : يعكس جاري الإقتراضات الرأسمال الباقي تسديده بغض النظر عن الفوائد والعمولات المستحقة والغير الوافي أجلها وتغطية مخاطر الصرف وفوارق معدلات الفائدة وفوارق التحويل.

بنية الدين حسب صنف معدلات الفائدة

يبين تحليل بنية الدين، في متم سنة 2020، هيمنة الموارد ذات معدلات فائدة متغيرة. وبالرغم من ذلك، عرفت حصة الموارد ذات معدلات فائدة ثابتة منحى تصاعدي منتقلة من 26% إلى 32% ما بين سنتي 2018 و2020. ويعزى هذا الإرتفاع بالخصوص، إلى تعبئة موارد بمعدلات فائدة ثابتة خلال الفترة التي شملها التحليل، بواسطة أشطر الإصدارات السندية ذات معدلات فائدة ثابتة، وإصدار شهادات إيداع بمعدلات فائدة ثابتة وكذلك تعبئة خط إقتراض خارجي سنة 2019 بمعدلات فائدة ثابتة.

ويرمي هذا التطور إلى الحفاظ على توازنات حصيلة البنك وكذا ضمان تطابق أفضل للأصول والخصوم.

بنية الدين حسب صنف معدلات الفائدة

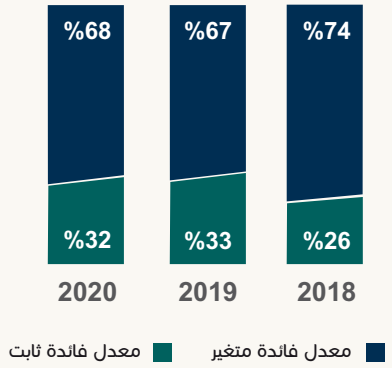

2. تطور التوظيفات

تميزت توظيفات الصندوق إلى غاية 31 دجنبر 2020 بما يلي:

» إنخفاض حجم السحوبات والذي انتقل من 4189 مليون درهم سنة 2019 إلى 3510 مليون درهم سنة 2020 ؛

» مستوى تسديد الإقتراضات والذي مثل 31% من مجموع التوظيفات حيث بلغ 1836 مليون درهم.

يعطي الجدول أسفله تفصيلا لبنية التوظيفات:

التوظيفات بملايين الدراهم	2019	2020	الحصة في 2020 ب%
تحويلات القروض	4 189	3 510	%60
تسديد الإقتراضات	3 262	1 836	%31
إقتراضات داخلية	3 211	1 725	%29
إقتراضات خارجية	51	111	%2
نفقات الميزانية	56	45	%1
نفقات أخرى (الضريبة على القيمة المضافة، الضريبة على الدخل، الإسترداد....)	105	139	%2
منحة للدولة (هبة كوفيد 19)	0	100	%2
أداء الضريبة على الشركات	162	205	%3
الرصيد النهائي	73	39	%1
مجموع التوظيفات	7 847	5 874	%100

النتائج والمؤشرات المالية إلى غاية 31 دجنبر 2020

يوضح الجدول أسفله حسابات الصندوق التي تم حصرها في 31 دجنبر 2020 طبقا للمقتضيات القانونية المعمول بها وفي إحترام للمبادئ المحاسباتية المنصوص عليها في المخطط المحاسباتي لمؤسسات القرض:

1. مؤشرات الإستغلال

(بملايين الدراهم)

حساب العائدات و التكاليف	2018	2019	2020	تغيرات 2020/2019
عائدات الإستغلال البنكي	1 083	1 173	1 284	%9
أعباء الإستغلال البنكي	588	623	661	%6
الناتج البنكي الصافي	494	550	623	%13
الأعباء العامة للإستغلال	59	59	59	--
تكلفة المخاطر	6	1	4-	--
أعباء غير جارية	10	11	112	--
الضريبة على الشركات	161	183	203	%11
الناتج الصافي	270	292	244	%16-

عائدات الإستغلال البنكي

في 31 دجنبر 2020، بلغت عائدات الإستغلال البنكي 1284 مليون درهم، بإرتفاع نسبته 9% مقارنة مع سنة 2019، وهو ما يعادل 111 مليون درهم، ويعزى هذا التطور إلى ما يلي:

» على مستوى الكيف، الإستخلاص الشبه كلي للحقوق المتوقعة برسم سنة 2020، مما مكن من تحصيل مجموع الفوائد المتوقعة خلال السنة المعنية ؛

» على مستوى الكم، تطور جاري القروض الذي سجل ارتفاعا بنسبة 9% أي ما يعادل 1966 مليون درهم لينتقل من 22427 مليون درهم في 31 دجنبر 2019 إلى 24393 مليون درهم في 31 دجنبر 2020. وخلال هذه الفترة، ارتفعت السحوبات إلى 3510 مليون درهم واستخلاصات أساس القروض إلى 1554 مليون درهم.

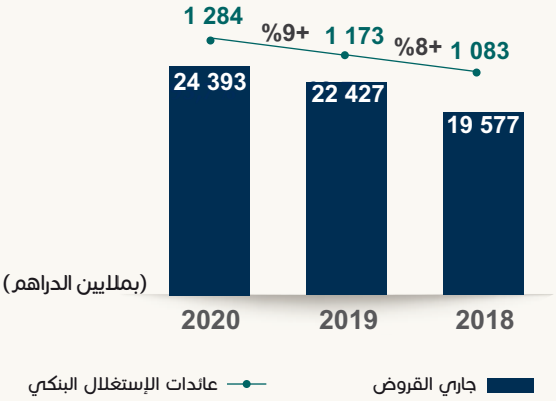

ويعود تغير عائدات الإستغلال البنكي المسجل، إلى تزامن أثر الحجم بمبلغ 134 مليون درهم، مع إنتقاص أثر معدل الفائدة بمبلغ 23 مليون درهم، الناجم عن إنخفاض فوائد القروض، إثر تطبيق التسعيرة الجديدة الجاري بها العمل، والتي تميزت بإنخفاض معدلات الفائدة المطبقة على قروض الصندوق كما هو مبين أسفله، إلى جانب تغير متوسط معدل الفائدة المرجح ما بين الأبناك المطبق على جاري القروض.

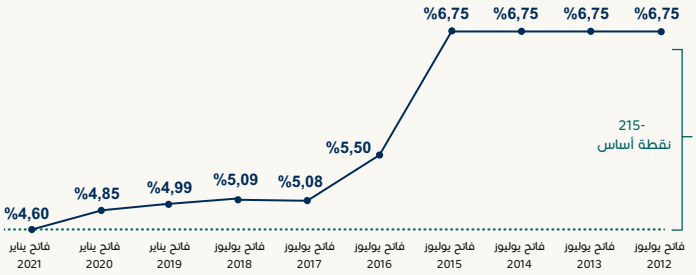

نسب فائدة متغيرة	فاتح يوليوز 2012	فاتح يوليوز 2016	فاتح يوليوز 2017	فاتح يوليوز 2018	فاتح يناير 2019	فاتح يناير 2020	فاتح يناير 2021
مدة 7 سنوات أو أقل	%6,25	%5,00	%4,58	%4,59	%4,49	%4,35	%4,10
7 سنوات < المدة ≤ 10 سنوات	%6,50	%5,25	%4,83	%4,84	%4,74	%4,60	%4,35
مدة تفوق 10 سنوات	%6,75	%5,50	%5,08	%5,09	%4,99	%4,85	%4,60

أعباء الإستغلال البنكي

بلغت أعباء الإستغلال البنكي، في 31 دجنبر 2020، 661 مليون درهم أي إرتفاع بنسبة 6% مقارنة مع سنة 2019. وبالرغم من إنخفاض متوسط كلفة الموارد، فإن إرتفاع أعباء الاستغلال البنكي يعود إلى تطور حجم الإقتراضات والذي بلغ 21226 مليون درهم سنة 2020 مقابل 19544 مليون درهم سنة 2019.

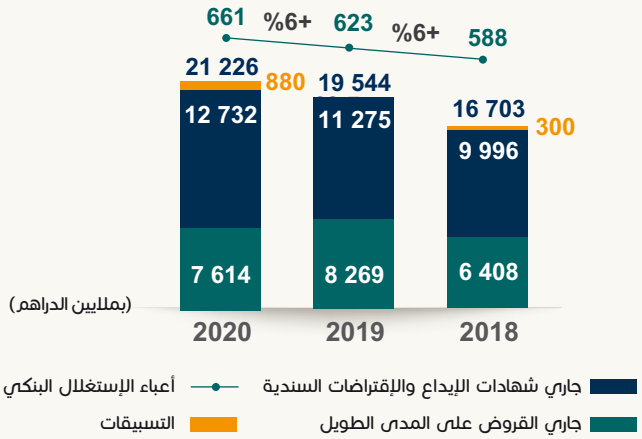

الناتج الصافي البنكي

نجم عن التطور المزدوج لعائدات الإستغلال البنكي وأعباء الإستغلال البنكي إرتفاع الناتج الصافي البنكي بنسبة 13% مقارنة مع متم سنة 2019 لتبلغ 623 مليون درهم في متم سنة 2020، مما يؤكد على جودة حقيبة قروض البنك بالإضافة إلى مواصلة الحفاظ على كلفة موارد التمويل المعبئة في مستواها الأمثل.

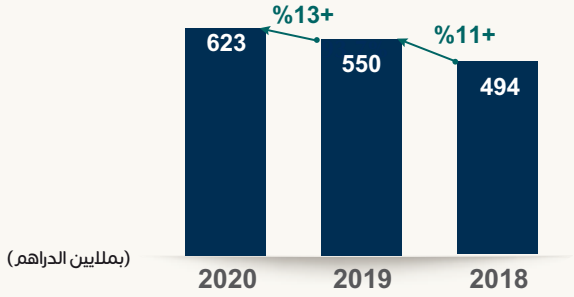

الأعباء العامة للإستغلال

مكنت مواصلة عقلنة مصاريف التسيير، الصندوق، من الإستمرار في التحكم في الأعباء العامة للإستغلال، والتي سجلت إنخفاضا سنة 2020 لتستقر في نفس المستوى المسجل سنة 2018. وتتكون أساسا من نفقات المستخدمين بنسبة 79%، والنفقات الخارجية بنسبة 15%، ومخصصات إستخدامات المستعقرات بنسبة 6%.

وبالتالي، فقد واصل معامل الإستغلال تحسنه ليبلغ 9,44% عند متم سنة 2020.

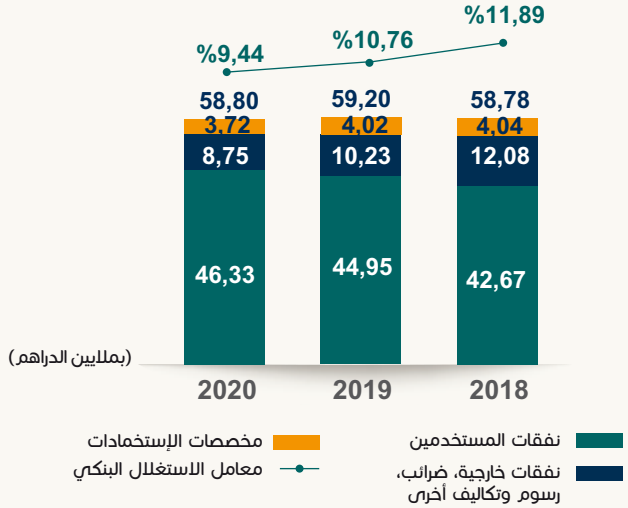

الحقوق المعلقة الأداء وكلفة مخاطر القرض

بلغت الحقوق المعلقة الأداء 7 مليون درهم في 31 دجنبر 2020، مسجلة انخفاضا بنسبة 79% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية، وتتعلق بحقوق تاريخية قديمة تعود إلى ما قبل سنة 2020.

وبالتالي، إنخفضت كلفة المخاطر عند متم سنة 2020، كما هو موضح في الجدول التالي:

بملايين الدراهم	2018	2019	2020
مخصصات المؤن للحقوق المعلقة الأداء (1)	6,70	2,28	0
استرجاع المؤن للحقوق المعلقة الأداء (2)	0,64	1,31	3,65
كلفة مخاطر القرض (3) = (1) - (2)	**6,06**	**0,97**	**3,65-**

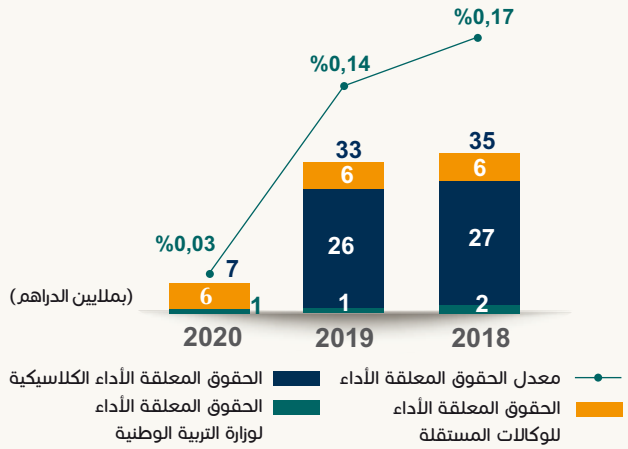

مؤن المخاطر العامة

ومن أجل ضمان حماية ضد بعض المخاطر العامة، قام الصندوق خلال سنة 2020 بإحداث مخصصات للمؤن بمبلغ 13,94 مليون درهم ليصل بذلك الحجم الإجمالي لمؤن المخاطر العامة إلى 27,57 مليون درهم.

وتجدر الإشارة إلى أنه، وفي إحترام للقوانين الجبائية المعمول بها، تمت إعادة إدماج هذه المؤن كليا في قاعدة إحتساب الضريبة على الشركات.

الناتج الصافي

وأخذا بعين الاعتبار للعناصر التي تم عرضها أعلاه، وخاصة :

- ارتفاع الناتج الصافي البنكي بنسبة 13% ؛
- مواصلة التحكم في الأعباء العامة للإستغلال ؛
- جودة حقيبة الزبون ؛
- المساهمة بمبلغ 100 مليون درهم لفائدة الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19).

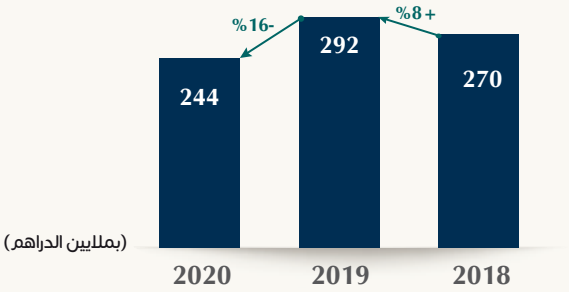

فإن الناتج الصافي بلغ 244 مليون درهما في 31 دجنبر 2020، مسجلا إنخفاضا بنسبة 16% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

وعلى سبيل المقارنة، وأخذا بعين الإعتبار المساهمة السالفة الذكر، كان من المفروض أن يبلغ الناتج الصافي 336 مليون درهما في 31 دجنبر 2020 مسجلا ارتفاعا بنسبة 15% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2019.

2. الحصيلة

(بملايين الدراهم)

الأصول	دجنبر 2018	دجنبر 2019	دجنبر 2020	الخصوم	دجنبر 2018	دجنبر 2019	دجنبر 2020
قيم الصندوق، البنك المركزي والخزينة العامة	1	74	26	البنك المركزي والخزينة العامة	0	0	0
حقوق على مؤسسات القرض والمؤسسات المماثلة لها	2	1	0	ديون تجاه مؤسسات القرض والمؤسسات المماثلة	6 773	8 333	8 597
حقوق على الزبناء	20 286	23 198	25 208	سندات دين صادرة	9 129	10 406	11 851
أصول أخرى	49	229	235	خصوم أخرى	27	49	47
مستحقات	54	51	48	الأموال الذاتية والمماثلة	4 463	4 765	5 022*
المجموع	20 392	23 553	25 517	المجموع	20 392	23 553	25 517

(*) يتضمن مؤن المخاطر العامة بمبلغ 27,57 مليون درهم.

يتضح من خلال تحليل بنية الحصيلة أن الأصول، والتي بلغ حجمها 25517 مليون درهم، والتي تتكون بشكل شبه كلي من الحقوق على الزبناء، عرفت ارتفاعا بحوالي 2 مليار درهم والذي يعود أساسا إلى مستوى السحوبات التي فاقت 3,5 مليار درهم خلال سنة 2020.

وتميزت بنية الخصوم بهيمنة ديون التمويل، موزعة بين الإقتراضات على المدى الطويل وسندات الدين الصادرة.

3. المعايير القانونية

حرص الصندوق على احترام المعايير الاحترازية التي يمليها بنك المغرب والرامية إلى الحفاظ على التوازنات المالية لمؤسسات القرض وإلى تغطية المخاطر، كما يتضح من خلال المؤشرات التالية:

معامل الملاءة

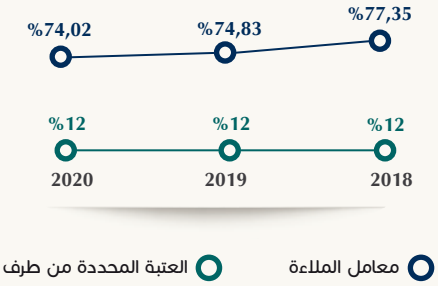

المعامل الأقصى لتقسيم المخاطر

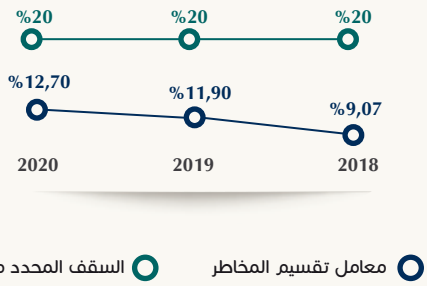

4. مؤشرات المردودية

بملايين الدراهم	2018	2019	2020
الناتج الصافي	270	292	244
الأموال الذاتية (خارج الإقتراضات السندية التابعة)	3 463	3 765	4 022
متوسط الأموال الذاتية (خارج الإقتراضات السندية التابعة)	3 333	3 614	3 894
معدل المردودية المالية	%8,10	%8,07	%6,26
الناتج الصافي	270	292	244
مجموع الحصيلة	20 392	23 553	25 517
متوسط مجموع الحصيلة	19 626	21 972	24 535
معدل المردودية الإقتصادية	%1,37	%1,33	%0,99

بلغ معدل المردودية المالية ومعدل المردودية الإقتصادية على التوالي 6,26% و0,99% عند متم سنة 2020. ويعود تراجعهما بالأساس إلى إنخفاض الناتج الصافي وتطور أصول البنك.

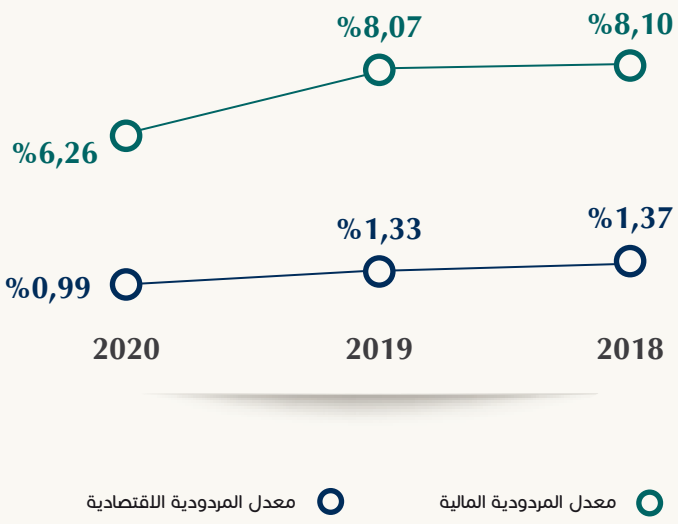

FONDS D'EQUIPEMENT COMMUNAL
صندوق التجهيز الجماعي

5. الإعلان المالي إلى غاية 31 دجنبر 2020

الحسابات الإجتماعية

إلى غاية 31 دجنبر 2020

FONDS D'EQUIPEMENT COMMUNAL
صندوق التجهيز الجماعي
FEC

الحصيلة

(بآلاف الدراهم)

الأصول	31 دجنبر 2020	31 دجنبر 2019
القيم بالصندوق، الابناك المركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية	25 695	73 569
الديون على مؤسسات القرض وما يماثلها	290	1 269
تحت الطلب	290	1 269
لأجل	-	-
ديون على الزبناء	25 207 959	23 197 560
قروض وتمويلات تشاركية للخزينة والإستهلاك	2 704	2 724
قروض وتمويلات تشاركية للتجهيز	25 183 676	23 150 512
قروض وتمويلات تشاركية عقارية	20 712	22 334
قروض وتمويلات تشاركية أخرى	866	21 991
الديون المكتسبة عن طريق شراء الفواتير	-	-
سندات المعاملة والتوظيف	-	-
أدنيات الخزينة والقيم المماثلة	-	-
سندات أخرى للدين	-	-
سندات الملكية	-	-
شهادات الصكوك	-	-
أصول أخرى	235 048	229 136
سندات الإستثمار	-	-
أدنيات الخزينة والقيم المماثلة	-	-
سندات أخرى للدين	-	-
شهادات الصكوك	-	-
سندات تشاركية والإستعمالات المماثلة	25	25
مشاركة في الشركات المرتبطة	-	-
سندات تشاركية أخرى والإستعمالات المماثلة	25	25
سندات المضاربة والمشاركة	-	-
الديون التابعة	-	-
إيداعات الإستثمار الموظف	-	-
مستعقرات معطاة للقرض-الإيجار وللكراء	-	-
مستعقرات معطاة للإجارة	-	-
المستعقرات غير المجسدة	512	453
المستعقرات المجسدة	47 812	50 719
مجموع الأصول	**25 517 339**	**23 552 731**

الخصوم	31 دجنبر 2020	31 دجنبر 2019
الابناك المركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية		
الديون إزاء مؤسسات القرض وما يماثلها	8 597 456	8 332 690
تحت الطلب	-	-
لأجل	8 597 456	8 332 690
إيداعات الزبناء	-	-
حسابات تحت الطلب دائنة	-	-
حسابات التوفير	-	-
إيداعات لأجل	-	-
حسابات أخرى دائنة	-	-
الديون إزاء الزبناء على العائدات التشاركية	-	-
سندات الدين التي تم إصدارها	11 850 740	10 405 900
سندات الدين القابلة للتداول	2 693 831	2 694 808
الإقتراضات السندية	9 156 909	7 711 092
سندات أخرى للدين تم إصدارها	-	-
الخصوم الأخرى	47 384	48 582
مؤن المخاطر والتكاليف	27 574	15 135
المؤن المقننة	-	-
الإعانات والصناديق العمومية المرصودة وصناديق الضمان الخاصة	-	-
الديون التابعة	1 000 000	1 000 000
إيداعات الإستثمار محصل عليها	-	-
فوارق إعادة التقييم	-	-
الإحتياطات والأقساط المرتبطة برأس المال	2 750 423	2 458 658
رأس المال	1 000 000	1 000 000
المساهمون. رأس المال الغير المدفوع (-)	-	-
المرحل من جديد (+/-)	-	-
النتائج الصافية التي لم يتم رصدها بعد (+/-)	-	-
النتيجة الصافية للسنة المالية (+/-)	243 762	291 765
مجموع الخصوم	**25 517 339**	**23 552 731**

خارج الحصيلة

(بآلاف الدراهم)

	31 دجنبر 2020	31 دجنبر 2019
إلتزامات معطاة	6 072 540	6 632 685
إلتزامات التمويل المعطاة لفائدة مؤسسات القرض وما يماثلها	-	-
إلتزامات التمويل المعطاة لفائدة الزبناء	6 072 540	6 632 685
إلتزامات الضمان لأمر مؤسسات القرض وما يماثلها	-	-
إلتزامات الضمان لأمر الزبناء	-	-
السندات المشتراة إستردداديا	-	-
سندات أخرى يجب تسليمها	-	-
الإلتزامات المستلمة	1 500 000	1 500 000
إلتزامات التمويل المستلمة من مؤسسات القرض وما يماثلها	1 500 000	1 500 000
إلتزامات الضمان المستلمة من مؤسسات القرض وما يماثلها	-	-
إلتزامات الضمان المستلمة من الدولة وهيئات أخرى للضمان	-	-
السندات التي تم بيعها إستردداديا	-	-
سندات أخرى للإستلام	-	-
سندات المشاركة والمضاربة للإستلام	-	-

حساب العائدات والتكاليف

(بآلاف الدراهم)

	31 دجنبر 2020	31 دجنبر 2019
عائدات الاستغلال البنكي	1 283 902	1 172 789
الفوائد والأجور و العائدات المماثلة على العمليات مع مؤسسات القرض	1 846	2 202
الفوائد والأجور والعائدات المماثلة على العمليات مع الزبناء	1 282 056	1 169 582
الفوائد والعائدات المماثلة على سندات الدين	-	-
العائدات على سندات الملكية وشهادات الصكوك	-	-
العائدات على سندات المضاربة والمشاركة	-	-
العائدات على مستعقرات للقرض-إيجار وللكراء	-	-
العائدات على مستعقرات معطاة للإجارة	-	-
العمولات على تقديم الخدمة	-	-
العائدات البنكية الأخرى	-	1 005
تحويل أعباء إيداعات إستثمار محصل عليها	-	-
أعباء الاستغلال البنكي	661 190	622 644
الفوائد والتكاليف المماثلة على العمليات مع مؤسسات القرض	293 104	268 385
الفوائد والتكاليف المماثلة على العمليات مع الزبناء	-	-
الفوائد والتكاليف المماثلة على سندات الدين التي تم إصدارها	367 878	353 949
تكاليف على سندات المضاربة والمشاركة	-	-
التكاليف على المستعقرات للقرض-إيجار وللكراء	-	-
التكاليف على المستعقرات المعطاة لإجارة	-	-
التكاليف البنكية الأخرى	209	310
تحويل عائدات إيداعات إستثمار محصل عليها	-	-
الناتج الصافي البنكي	622 712	550 146
عائدات الإستغلال غير البنكي	4 204	1 945
أعباء الإستغلال غير البنكي	112	175
التكاليف العامة للإستغلال	58 796	59 196
مخصصات المؤن والخسائر المتعلقة بالديون الغير قابلة للتحصيل	13 950	12 914
مخصصات المؤن عن الديون أو الإلتزامات بالتوقيع معلقة الأداء	11	2 279
الخسائر المتعلقة بالديون الغير قابلة للتحصيل	-	-
مخصصات أخرى المؤن	13 939	10 635
إسترجاع المؤن والإستردادات المتعلقة بالديون المستخدمة	5 152	5 421
إسترجاع المؤن عن الديون أو الإلتزامات بالتوقيع معلقة الأداء	3 652	5 421
الإستردادات المتعلقة بالديون المستخدمة	-	-
إسترجاعات المؤن الأخرى	1 500	-
الناتج الجاري	559 210	485 227
العائدات غير الجارية	7	325
التكاليف غير الجارية	112 370	10 870
الناتج قبل أداء الضرائب	446 846	474 682
الضرائب عن النتائج	203 085	182 917
الناتج الصافي	**243 762**	**291 765**

بيان أرصدة التدبير

(بآلاف الدراهم)

I- جدول تكوين النتائج	31 دجنبر 2020	31 دجنبر 2019
(+) الفوائد والعائدات المماثلة	1 283 902	1 171 784
(-) الفوائد والتكاليف المماثلة	660 981	622 334
هامش الفائدة	622 921	549 450
(+) عائدات التمويلات التشاركية	-	-
(-) تكاليف التمويلات التشاركية	-	-
هامش على التمويلات التشاركية	-	-
(+) العائدات من مستعقرات للقرض-إيجار وللكراء	-	-
(-) التكاليف عن مستعقرات للقرض-إيجار وللكراء	-	-
نتيجة عمليات للقرض-إيجار وللكراء	-	-
(+) عائدات من مستعقرات معطاة للإجارة	-	-
(-) تكاليف من مستعقرات معطاة للإجارة	-	-
نتيجة عمليات الإجارة	-	-
(+) العمولات المتحصلة	-	-
(-) العمولات المدفوعة	209	310
الهامش المتعلق بالعمولات	209 -	310 -
(+) نتيجة العمليات بخصوص سندات المعاملة	-	1 005
(+) نتيجة العمليات بخصوص سندات التوظيف	-	-
(+) نتيجة عمليات الصرف	-	-
(+) نتيجة العمليات بخصوص العائدات المتفرعة	-	-
نتيجة عمليات السوق	-	1 005
(+) نتيجة العمليات على سندات المضاربة والمشاركة	-	-
(+) مختلف العائدات البنكية الاخرى	-	-
(-) مختلف التكاليف البنكية الأخرى	-	-
حصة حاملي حسابات إيداعات الإستثمار	-	-
الناتج البنكي الصافي	622 712	550 146
(+) نتيجة العمليات بخصوص المستعقرات المالية	-	-
(+) عائدات الإستغلال الأخرى غير البنكية	4 204	1 945
(-) تكاليف الإستغلال الأخرى غير البنكية	112	175
(-) التكاليف العامة للإستغلال	58 796	59 196
الناتج الخام للإستغلال	568 008	492 720
(+/-) المخصصات الصافية لإسترجاع المؤن على الديون والإلتزامات بالتوقيع المعلقة الأداء	3 641 -	3 142 -
(+/-) المخصصات الصافية الأخرى للإسترجاع المؤن	12 439	10 635
الناتج الجاري	559 210	485 227
الناتج الغير الجاري	112 364 -	10 545 -
(-) الضرائب على النتائج	203 085	182 917
الناتج الصافي للسنة المالية	**243 762**	**291 765**

II- القدرة على التمويل الذاتي	31 دجنبر 2020	31 دجنبر 2019
(+) الناتج الصافي للسنة المالية	243 762	291 765
(+) المخصصات للإستهلاكات ولمؤن المستعقرات غير المجسدة والمجسدة	3 717	4 016
(+) المخصصات للمؤن من أجل نقصان قيمة المستعقرات المالية	-	-
(+) المخصصات للمؤن من أجل المخاطر العامة	13 939	10 635
(+) المخصصات للمؤن المقننة	-	-
(+) المخصصات غير الجارية	-	-
(-) إسترجاع المؤن	1 500	-
(-) القيم المضافة للتفويت على المستعقرات غير المجسدة والمجسدة	-	-
(+) القيم الناقصة للتفويت على المستعقرات غير المجسدة والمجسدة	-	-
(-) القيمة المضافة للتفويت على المستعقرات المالية	-	-
(+) القيمة الناقصة للتفويت على المستعقرات المالية	-	-
(-) إسترجاع معونات الإستثمار المتوصل بها	-	-
(+) القدرة على التمويل الذاتي	259 917	306 416
(-) الأرباح الموزعة	-	-
(+) التمويل الذاتي	259 917	306 416

جدول تدفقات الخزينة

(بآلاف الدراهم)

	31 دجنبر 2020	31 دجنبر 2019
عائدات الإستغلال البنكي المتحصلة	1 283 902	1 172 789
الإستردادات المتعلقة بالديون المستخدمة	-	-
عائدات الإستغلال غير البنكي المتحصلة	4 210	2 270
تكاليف الإستغلال البنكي المدفوعة	661 190	622 644
تكاليف الإستغلال غير البنكي المدفوعة	112 482	11 045
التكاليف العامة للإستغلال المدفوعة	55 080	55 180
الضرائب المدفوعة على النتائج	203 085	182 917
I. التدفقات الصافية للخزينة المتأتية من حساب العائدات والتكاليف	256 276	303 274
تغير :		
الديون على مؤسسات القرض وما يماثلها	979	441
الديون على الزبناء	2 006 748 -	2 912 214 -
سندات المعاملات والتوظيف	-	-
أصول أخرى	5 922 -	175 821 -
سندات المضاربة والمشاركة	-	-
المستعقرات المعطاة للقرض-الإيجار وللكراء	-	-
المستعقرات المعطاة للإيجارة	-	-
إيداعات الإستثمار الموظفة لدى مؤسسات القرض ومايماثلها	-	-
الديون إزاء مؤسسات القرض وما يماثلها	264 767	1 559 941
إيداعات الزبناء	-	-
ديون إزاء الزبناء على العائدات التشاركية	-	-
سندات الدين التي تم إصدارها	1 444 840	1 276 480
أصول أخرى	1 198 -	21 907
II. رصيد تغيرات الأصول والخصوم للإستغلال	303 282 -	229 266 -
III. التدفقات الصافية بالخزينة المتأتية من أنشطة الإستغلال (I + II)	47 006 -	74 008
ناتج تفويتات المستعقرات المالية	-	-
ناتج تفويتات المستعقرات المجسدة وغير المجسدة	-	-
إقتناء المستعقرات المالية	-	-
إقتناء المستعقرات غير المجسدة والمجسدة	868	1 487
الفوائد المتحصلة	-	-
الأرباح المتحصلة	-	-
IV. التدفقات الصافية للخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار	868 -	1 487 -
الإعانات، الأموال العمومية والأموال الخاصة للضمان المتحصلة	-	-
إصدار الديون التابعة	-	-
إيداعات الإستثمار المحصل عليه	-	-
إصدار الأسهم	-	-
دفع رؤوس الأموال الذاتية	-	-
إيداعات الإستثمار المستردة	-	-
الفوائد المدفوعة	-	-
أجور مدفوعة لإيداعات الإستثمار	-	-
الأرباح المدفوعة	-	-
V. التدفقات الصافية للخزينة المتأتية من أنشطة التمويل	-	-
VI. التغيير الصافي للخزينة (III+IV+V)	47 875 -	72 521
VII. الخزينة عند إفتتاح السنة المالية	73 569	1 048
VIII. الخزينة عند إختتام السنة المالية	25 695	73 569

أهم أساليب التقييم الأساسية المطبقة من طرف المؤسسة

31 دجنبر 2020

بيان أساليب التقييم الأساسية المطبقة من طرف المؤسسة

* تطبيق أساليب التقييم المنصوص عليها في مخطط المحاسبة لمؤسسات القرض الجاري بها العمل منذ 2000/01/01.
* يتم إحتساب وتقييم الحقوق المعلقة الأداء طبقا للقوانين البنكية المعمول بها.

ويمكن تلخيص المقتضيات المطبقة على النحو التالي:

- يتم تصنيف الحقوق المعلقة الأداء، حسب درجة المخاطر، إلى ديون مشكوك فيها مسبقا وديون مشكوك فيها وديون معرضة للخطر.
- وبعد خصم حصص الضمان المنصوص عليها في القانون الجاري به العمل (الدورية رقم 25/G/97 والدورية رقم 19/G/2002 والدورية رقم 38/G/2004)، يتم إحداث مؤن للحقوق المعلقة الأداء على النحو التالي:

- 20% بالنسبة للديون المشكوك فيها مسبقا ؛
- 50% بالنسبة للديون المشكوك فيها ؛
- 100% بالنسبة لديون معرضة للخطر.

* تظهر المستعقرات الغير مجسدة والمجسدة في الحصيلة بقيمة إقتنائها مع خصم الإستخدامات المتراكمة حسب الطريقة الخطية وعدد سنواتها المقدرة.

يتم إستخدام المستعقرات الغير مجسدة والمجسدة حسب القوانين المعمول بها.

* يتم عرض البيانات المالية طبقا لمقتضيات المخطط المحاسباتي لمؤسسات القرض.

وضعية الإستثناءات

31 دجنبر 2020

بيان الإستثناءات	تبريرات الإستثناءات	أثر الإستثناءات على الذمة المالية والوضعية المالية والنتائج
I. إستثناءات للمبادى المحاسباتية الأساسية		
II. إستثناءات لأساليب التقييم		
III. إستثناءات لقواعد الإعداد وتقديم البيانات المالية		

وضعية تغييرات الأساليب

31 دجنبر 2020

بيان التغييرات	تبريرات التغييرات	تأثير التغييرات على الذمة المالية والوضعية المالية والنتائج
I. تغييرات تخص أساليب التقييم		
II. تغييرات تخص قواعد التقييم		

الحقوق على مؤسسات القرض والمماثلة لها

(بآلاف الدراهم)

الحقوق	بنك المغرب الخزينة العامة ومصالح الشيكات البريدية	أبناك بالمغرب	مؤسسات قرض أخرى ومماثلة لها بالمغرب	مؤسسات القرض بالخارج	المجموع 31 دجنبر 2020	المجموع 31 دجنبر 2019
الحسابات العادية المدينة	25 188	290	-	-	25 478	74 066
قيم محصل عليها للمعاشات	-	-	-	-	-	-
يوم بيوم	-	-	-	-	-	-
لأجل	-	-	-	-	-	-
قروض الخزينة	-	-	-	-	-	-
يوم بيوم	-	-	-	-	-	-
لأجل	-	-	-	-	-	-
قروض مالية	-	-	-	-	-	-
حقوف أخرى	-	-	-	-	-	-
فوائد جارية سيتم الحصول عليها	490	-	-	-	490	737
حقوق معلقة الأداء	-	-	-	-	-	-
المجموع	25 679	290	-	-	25 969	74 803

الحقوق على الزبناء

(بآلاف الدراهم)

الحقوق	القطاع العمومي	القطاع الخاص: مؤسسات مالية	القطاع الخاص: مقاولات غير مالية	القطاع الخاص: زبناء آخرين	المجموع 31 دجنبر 2020	المجموع 31 دجنبر 2019
قروض الخزينة	-	-	-	-	-	-
حسابات لأجل مدينة	-	-	-	-	-	-
حقوق تجارية في المغرب	-	-	-	-	-	-
قروض التصدير	-	-	-	-	-	-
قروض أخرى للخزينة	-	-	-	-	-	-
قروض الإستهلاك	-	-	-	2 704	2 704	2 724
قروض التجهيز	24 400 244	-	-	-	24 400 244	22 405 515
قروض عقارية	-	-	-	20 712	20 712	22 334
قروض أخرى للخزينة	-	-	-	-	-	-
حقوق مكتسبة عن طريق شراء الفواتير	-	-	-	-	-	-
فوائد جارية مستحقة	783 432	-	-	-	783 432	744 996
حقوق معلقة الأداء	866	-	-	-	866	21 991
ديون مشكوك فيها مسبقا	-	-	-	-	-	1 667
ديون مشكوك فيها	-	-	-	-	-	9 231
ديون معرضة للخطر	866	-	-	-	866	11 092
المجموع	25 184 542	-	23 416	-	25 207 959	23 197 560

توزيع سندات المعاملات والتوظيف والإستثمار حسب صنف المصدر

(بآلاف الدراهم)

السندات	مؤسسات القرض وما يماثلها	مصدرون عموميون	مصدرون خواص: ماليين	مصدرون خواص: غير ماليين	المجموع 31 دجنبر 2020	المجموع 31 دجنبر 2019
سندات مدرجة						
أذينات الخزينة والقيم المماثلة						
سندات						
سندات أخرى للديون						
سندات الملكية						
سندات غير مدرجة						
أذينات الخزينة والقيم المماثلة						
سندات						
سندات أخرى للديون						
سندات الملكية						
المجموع						

توزيع سندات المعاملات والتوظيف والإستثمار

31 دجنبر 2020

(بآلاف الدراهم)

السندات	القيمة المحاسباتية الخام	القيمة الحالية	قيمة التسديد	قيم مضافة غير معلنة	قيم ناقصة غير معلنة	المؤن
سندات المعاملة						
أذينات الخزينة والقيم المماثلة						
سندات						
سندات أخرى للديون						
سندات الملكية						
سندات التوظيف						
أذينات الخزينة والقيم المماثلة						
سندات						
سندات أخرى للديون						
سندات الملكية						
سندات الإستثمار						
أذينات الخزينة والقيم المماثلة						
سندات						
سندات أخرى للديون						
المجموع						

تفاصيل حول الأصول الأخرى

(بآلاف الدراهم)

الأصول	31 دجنبر 2020	31 دجنبر 2019
إقتناء أدوات إختيارية	-	-
عمليات مختلفة على السندات	-	-
مدينين مختلفين	36 702	32 303
المبالغ المستحقة للدولة	35 747	31 527
المبالغ المستحقة لهيئات الإحتياط	-	-
المبالغ المستحقة للمستخدمين	-	-
حسابات الزبناء لخدمات غير بنكية	-	-
مدينين مختلفين أخرين	955	776
قيم وتوظيفات مختلفة	-	-
حسابات التسوية	198 346	196 833
حسابات تسوية عمليات خارج الحصيلة	-	-
مقابل نتائج الصرف خارج الحصيلة	-	-
مقابل نتائج عائدات مستمدة من خارج الحصيلة	-	-
مقابل نتائج على سندات خارج الحصيلة	-	-
حسابات الفرق للعمولات والسندات	2 718	8 875
نتائج عائدات مستمدة من التغطية	171 387	171 982
أعباء موزعة على عدة سنوات	8 043	8 201
حسابات الربط ما بين المركز والفروع والوكالات بالمغرب	-	-
عائدات سيتم الحصول عليها وأعباء متوقعة	15 859	7 436
حسابات تسوية أخرى	339	338
حقوق معلقة الأداء تهم عمليات مختلفة	-	-
المجموع	235 048	229 136

سندات المساهمات والتوظيفات المماثلة

31 دجنبر 2020

(بآلاف الدراهم)

إسم الشركة المصدرة	القطاع	الرأسمال	المساهمة في الرأسمال (%)	ثمن الإقتناء الإجمالي	القيمة المحاسباتية الصافية	مقتطف من البيانات المالية للشركة المصدرة: تاريخ نهاية السنة المالية	الوضعية الصافية	النتائج الصافي	العائدات المسجلة في حساب العائدات والتكاليف
المساهمة في الشركات المرتبطة									
سندات مساهمات أخرى									
ماروك لير ش.م	الوديع المركزي	100 000	%0,025	25	25	31/12/2019	306 248	1 369	
مجموع المساهمات				25	25	-	306 248	1 369	-
التوظيفات المماثلة				-	-	-	-	-	-
المجموع العام				25	25	-	306 248	1 369	-

الحقوق التابعة

(بآلاف الدراهم)

الحقوق التابعة	المبلغ: 31 دجنبر 2020 خام	المبلغ: 31 دجنبر 2020 المؤن	المبلغ: 31 دجنبر 2020 الصافي	المبلغ: 31 دجنبر 2019 الصافي	منها الشركات ذات الصلة: 31 دجنبر 2020 الصافي	منها الشركات ذات الصلة: 31 دجنبر 2019 الصافي
حقوق تابعة لمؤسسات القرض والمماثلة						
حقوق تابعة على الزبناء						
المجموع						

مستعقرات معطاة لقرض-الإيجار وللكراء بنية الشراء والكراء البسيط

31 دجنبر 2020

(بآلاف الدراهم)

النوع	مبلغ الخام بداية السنة	مبلغ الإقتناء خلال السنة	مبلغ المبيعات أو السحوبات خلل السنة	مبلغ الخام نهاية السنة	الإستخدامات: مخصصات السنة	الإستخدامات: مجموع الإستخدامات	المؤن: مخصصات السنة	المؤن: إسترداد المؤن	المؤن: مجموع المؤن	المبلغ الصافي نهاية السنة
مستعقرات معطاة لقرض-الإيجار وللكراء بنية الشراء	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قرض-إيجار لمستعقرات غير مجسدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قرض-إيجار أثاث	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قرض-إيجار أثاث في طور الإيجار	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قرض-إيجار أثاث مكري	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قرض-إيجار أثاث غير مكري بعد الفسخ	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قرض-إيجار مستعقرات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قرض-إيجار في طور الإيجار	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قرض-إيجار مكري	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قرض-إيجار مستعقرات غير مكري بعد الفسخ	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إيجار مستحق	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إيجار أعيدت تركيبته	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إيجار غير مؤدى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
حقوق معلقة الأداء	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مستعقرات معطاة للكراء البسيط	18 280	-	-	18 280	247	15 253	-	-	-	3 026
أثاث للكراء البسيط	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مستعقرات للكراء البسيط	18 280	-	-	18 280	247	15 253	-	-	-	3 026
إيجار مستحق سيتم تحصيله	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إيجار أعيدت تركيبته	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إيجار غير مؤدى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
حقوق معلقة الأداء	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	18 280	-	-	18 280	247	15 253	-	-	-	3 026

مستعقرات غير مجسدة و مجسدة

31 دجنبر 2020

(بآلاف الدراهم)

	مبلغ الخام بداية السنة	مبلغ الإقتناء خلال السنة	مبلغ المبيعات أو السحوبات خلل السنة	مبلغ الخام نهاية السنة	الإستخدامات و / أو المؤن: مبلغ الإستخدامات و / أو المؤن عند بداية السنة	الإستخدامات و / أو المؤن: مخصصات السنة	الإستخدامات و / أو المؤن: مبلغ الإستخدامات للمستعقرات	المجموع	المبلغ الصافي نهاية السنة
مستعقرات غير مجسدة	20 540	493	-	21 033	20 087	434	-	20 521	512
حقوق الإيجار	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مستعقرات للبحث والتنمية	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مستعقرات أخرى غير مجسدة للإستغلال	20 540	493	-	21 033	20 087	434	-	20 521	512
مستعقرات غير مجسدة خارج الإستغلال	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مستعقرات مجسدة	123 865	376	-	124 240	73 146	3 282	-	76 429	47 812
مباني للإستغلال	69 323	-	-	69 323	25 307	1 552	-	26 859	42 464
أرض للإستغلال	7 229	-	-	7 229	-	-	-	-	7 229
مباني للإستغلال - مكاتب	61 194	-	-	61 194	24 770	1 530	-	26 300	34 894
مباني للإستغلال - مساكن وظيفية	900	-	-	900	536	23	-	559	341
معدات وآليات للإستغلال	27 670	136	-	27 806	25 519	649	-	26 169	1 638
أثاث مكاتب الإستغلال	7 876	-	-	7 876	7 498	53	-	7 551	325
معدات مكاتب الإستغلال	949	-	-	949	921	17	-	938	11
معدات معلوماتية	17 581	136	-	17 718	15 836	579	-	16 415	1 302
معدات متحركة مرتبطة بالإستغلال	1 264	-	-	1 264	1 264	-	-	1 264	-
معدات أخرى للإستغلال	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مستعقرات مجسدة أخرى للإستغلال	17 245	46	-	17 291	15 115	768	-	15 884	1 408
مستعقرات مجسدة أخرى خارج الإستغلال	9 626	194	-	9 820	7 205	313	-	7 518	2 302
أرض خارج الإستغلال	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مباني خارج للإستغلال	5 545	-	-	5 545	3 506	139	-	3 645	1 900
معدات وآليات خارج الإستغلال	2 246	98	-	2 344	2 111	41	-	2 152	192
مستعقرات مجسدة أخرى للإستغلال	1 835	96	-	1 931	1 587	133	-	1 720	210
المجموع	144 405	868	-	145 273	93 233	3 717	-	96 950	48 324

FONDS D'EQUIPEMENT COMMUNAL
صندوق التجهيز الجماعي

زائد أو ناقص القيمة على بيع وسحب المستعقرات

31 دجنبر 2020
(بآلاف الدراهم)

تاريخ البيع أو السحب	النوع	المبلغ الخام	الإستخمادات المتراكمة	القيمة المحاسباتية الصافية	عائد البيع	زائد قيمة البيع	ناقص قيمة البيع
لاشئ							
المجموع							

ديون إزاء مؤسسات القرض وما يماثلها

(بآلاف الدراهم)

الديون	بنك المغرب، الخزينة العامة، مصالح الشيكات البريدية	الأبناك بالمغرب	مؤسسات القرض الأخرى وما يماثلها بالمغرب	مؤسسات القرض بالخارج	المجموع 31 دجنبر 2020	المجموع 31 دجنبر 2019
الحسابات العادية الدائنة	-	-	-	-	-	-
القيم المقدمة للإستحفاظ	-	-	-	-	-	-
يوما بيوم	-	-	-	-	-	-
لأجل	-	-	-	-	-	-
إقراضات الخزينة	-	200 000	680 000	-	880 000	-
يوما بيوم	-	-	-	-	-	-
لأجل	-	200 000	680 000	-	880 000	-
الإقتراضات المالية	-	6 121 069	-	1 296 322	7 417 391	8 078 244
الديون الأخرى	-	-	-	196 571	196 571	190 761
الفوائد الجارية الواجب أداؤها	-	96 388	732	6 374	103 494	63 684
المجموع	-	6 417 457	680 732	1 499 267	8 597 456	8 332 690

إيداعات الزبناء

(بآلاف الدراهم)

إيداعات	القطاع العمومي	القطاع الخاص			المجموع 31 دجنبر 2020	المجموع 31 دجنبر 2019
		المؤسسات المالية	المؤسسات الغير المالية	زبائن آخرين		
حسابات دائنة لأجل						
حسابات الإدخار						
إيداعات لأجل						
حسابات دائنة أخرى						
فوائد جارية للأداء						
المجموع						

لاشئ

سندات الدين الصادرة

31 دجنبر 2020
(بآلاف الدراهم)

طبيعة السند (1)	مميزات					المبلغ	منها		المبلغ الغير مستخدم للأقساط الإصدار أو التسديد
	تاريخ الإنتفاع	تاريخ الإستحقاق	القيمة الإسمية للوحدة	النسبة الإسمية	طريقة التسديد (2)		مؤسسات مرتبطة	أخرذات الصلة	
سند دين قابل للتداول						2 678 000			
شهادات الإيداع	24/12/2014	24/12/2021	100	%2,20	في النهاية	150 000			
شهادات الإيداع	24/03/2015	24/03/2022	100	%2,85	في النهاية	328 000			
شهادات الإيداع	18/09/2017	18/09/2022	100	%1,95	في النهاية	350 000			
شهادات الإيداع	18/09/2017	18/09/2022	100	%3,25	في النهاية	300 000			
شهادات الإيداع	06/10/2017	06/10/2022	100	%1,95	في النهاية	250 000			
شهادات الإيداع	06/10/2017	06/10/2022	100	%3,19	في النهاية	300 000			
شهادات الإيداع	30/12/2019	30/12/2024	100	%2,82	في النهاية	1 000 000			
إقتراضات سندية						9 053 733			
إقتراضات سندية	20/01/2012	20/01/2027	100	%5,30	مستخمدة	466 667			
إقتراضات سندية	08/12/2014	08/12/2029	100	%3,44	مستخمدة	509 400			
إقتراضات سندية	08/12/2014	08/12/2024	100	%2,46	في النهاية	151 000			
إقتراضات سندية	13/07/2015	13/07/2030	100	%4,60	مستخمدة	480 000			
إقتراضات سندية	13/07/2015	13/07/2025	100	%2,20	في النهاية	60 000			
إقتراضات سندية	13/07/2015	13/07/2025	100	%2,30	في النهاية	220 000			
إقتراضات سندية	13/10/2016	13/10/2031	100	%3,92	مستخمدة	234 667			
إقتراضات سندية	13/10/2016	13/10/2026	100	%2,15	في النهاية	225 000			
إقتراضات سندية	13/10/2016	13/10/2031	100	%2,55	مستخمدة	333 667			
إقتراضات سندية	06/12/2017	06/12/2032	100	%3,93	مستخمدة	640 000			
إقتراضات سندية	06/12/2017	06/12/2027	100	%2,34	في النهاية	200 000			
إقتراضات سندية	06/12/2017	06/12/2032	100	%2,54	مستخمدة	800 000			
إقتراضات سندية	19/07/2018	19/07/2033	100	%3,84	مستخمدة	866 667			
إقتراضات سندية	12/07/2019	12/07/2034	100	%3,49	مستخمدة	466 667			
إقتراضات سندية	12/07/2019	12/07/2034	100	%2,75	مستخمدة	1 400 000			
إقتراضات سندية	18/12/2020	31/03/2036	100	%2,25	مستخمدة	2 000 000			
المجموع						11 731 733			

(1) يتعلق الأمر بشهادات الإيداع - إقتراضات سندية - أدينات شركات التمويل - سندات دين أخرى
(2) الإستخمادات: سنوية - في النهاية

تفاصيل الخصوم الأخرى

(بآلاف الدراهم)

الخصوم	31 دجنبر 2020	31 دجنبر 2019
أدوات اختيارية تم بيعها	-	-
عمليات مختلفة على السندات	-	-
دائنون مختلفون	37 481	38 895
مبالغ مستحقة للدولة	33 745	35 811
مبالغ مستحقة لهيئات الإحتياط	1 282	1 315
مبالغ مستحقة للمستخدمين	-	-
مبالغ مستحقة للمساهمين والشركاء	-	-
موردي السلع والخدمات	2 210	1 641
دائنون آخرون	244	127
حسابات التسوية	9 903	9 687
حسابات ضبط العمليات خارج الحصيلة	-	-
حسابات فوارق العملة والسندات	274	604
نتائج عائدات منبثقة عن التغطية	-	-
حسابات الربط ما بين المركز والفروع والوكالات بالمغرب	-	-
تكاليف وجب أداؤها وعائدات محددة مسبقا	9 339	8 793
حسابات تسوية أخرى	290	290
المجموع	47 384	48 582

المؤن

(بآلاف الدراهم)

	الجاري 31 دجنبر 2019	مخصصات	إسترددادات	تغيرات أخرى	الجاري 31 دجنبر 2020
مؤن مخصومة من الأصول	20 664	11	3 652	-	17 023
ديون على مؤسسات القروض وما يماثلها	-	-	-	-	-
ديون على الزبناء	9 207	-	3 651	-	5 556
سندات التوظيف	-	-	-	-	-
سندات المساهمة والتوظيفات المماثلة	-	-	-	-	-
مستعقرات قرض-الإيجار والكراء	-	-	-	-	-
أصول أخرى	11 457	11	1	-	11 467
مؤن مسجلة في الخصوم	15 135	13 939	1 500	-	27 574
مؤن لمخاطر تنفيد التزامات بالتوقيع	-	-	-	-	-
مؤن لمخاطر الصرف	-	-	-	-	-
مؤن لمخاطر عامة	15 135	13 939	1 500	-	27 574
مؤن لمعاشات التقاعد وواجبات مماثلة	-	-	-	-	-
مؤن لمخاطر وتكاليف أخرى	-	-	-	-	-
مؤن مقننة	-	-	-	-	-
المجموع العام	35 799	13 950	5 152	-	44 597

إمدادات صناديق عمومية مخصصة وصناديق خاصة للضمان

(بآلاف الدراهم)

	الموضوع الإقتصادي	المبلغ الإجمالي	المبلغ 31 دجنبر 2019	الإستعمال 31 دجنبر 2020	المبلغ 31 دجنبر 2020
الإمدادات					
صناديق عمومية مخصصة					
صناديق خاصة للضمان					
المجموع					

لاشئ

الأموال الذاتية

(بآلاف الدراهم)

الأموال الذاتية	الجاري 31 دجنبر 2019	تخصيص النتيجة	تغيرات أخرى	الجاري 31 دجنبر 2020
فوارق إعادة التقييم	-	-	-	-
الإحتياطات والأقساط المرتبطة برأس المال	2 458 658	291 765	-	2 750 423
الإحتياطات القانونية	-	-	-	-
إحتياطات أخرى	2 458 658	291 765	-	2 750 423
أقساط الإصدار وإدماج المساهمات	-	-	-	-
الرأسمال	1 000 000	-	-	1 000 000
الرأسمال المطلوب	-	-	-	-
الرأسمال الغير المطلوب	-	-	-	-
شهادات الإستثمار	-	-	-	-
أموال التخصيص	1 000 000	-	-	1 000 000
المساهمون- رأسمال غير مدفوع	-	-	-	-
المرحل من جديد (+/-)	-	-	-	-
النتائج الصافية في إنتظار التخصيص (+/-)	-	-	-	-
النتائج الصافية (+/-)	291 765	- 291 765	243 762	243 762
المجموع	3 750 423	-	243 762	3 994 185

إلتزامات التمويل والضمان

(بآلاف الدراهم)

الإلتزامات	31 دجنبر 2020	31 دجنبر 2019
إلتزامات التمويل والضمان معطاة	6 072 540	6 632 685
إلتزامات التمويل لفائدة مؤسسات القرض والمماثلة لها	-	-
قروض وثائقية للإستيراد	-	-
قبول أو إلتزام بالأداء	-	-
فتح اعتمادات مؤكدة	-	-
إلتزامات إستبدال على إصدارات سندية	-	-
إلتزامات لا رجعة فيها لقروض إيجار	-	-
إلتزامات تمويل أخرى معطاة	-	-
التزامات التمويل لفائدة الزبناء	6 072 540	6 632 685
قروض وثائقية للإستيراد	-	-
قبول أو إلتزام بالأداء	-	-
فتح إعتمادات مؤكدة	6 072 540	6 632 685
إلتزامات إستبدال على إصدارات سندية	-	-
التزامات لا رجعة فيها لقروض إيجار	-	-
إلتزامات تمويل أخرى معطاة	-	-
إلتزامات الضمان لفائدة مؤسسات القرض والمماثلة لها	-	-
قروض وثائقية للتصدير مؤكدة	-	-
قبول أو إلتزام بالأداء	-	-
ضمان قروض معطاة	-	-
كفالات أخرى وضمانات معطاة	-	-
إلتزامات معلقة الأداء	-	-
إلتزامات الضمان لفائدة الزبائن	-	-
ضمانات قروض معطاة	-	-
كفالات وضمانات لفائدة الإدارة العمومية	-	-
ضمانات وكفالات أخرى معطاة	-	-
إلتزامات معلقة الأداء	-	-
إلتزامات تمويل وضمان محصل عليها	1 500 000	1 500 000
إلتزامات تمويل محصل عليها من طرف مؤسسات القرض والمماثلة لها	1 500 000	1 500 000
فتح إعتمادات مؤكدة	1 500 000	1 500 000
إلتزامات استبدال على إصدارات سندية	-	-
إلتزامات تمويل أخرى محصل عليها	-	-
إلتزامات ضمان محصل عليها من طرف مؤسسات القرض والمماثلة لها	-	-
ضمانات القروض	-	-
ضمانات أخرى محصل عليها	-	-
إلتزامات ضمان الدولة وهيئات الضمان المختلفة	-	-
ضمانات القروض	-	-
ضمانات أخرى محصل عليها	-	-

إلتزامات بواسطة سندات

31 دجنبر 2020
(بآلاف الدراهم)

إلتزامات	المبلغ
إلتزامات معطاة	
سندات مشتراة إسترداديا	
سندات أخرى يجب تسليمها	
إلتزامات محصل عليها	
سندات تم بيعها إسترداديا	
سندات أخرى سيتم الحصول عليها	

لاشئ

عمليات الصرف لأجل وإلتزامات على عائدات مشتقة

(بآلاف الدراهم)

	عمليات التغطية		عمليات أخرى	
	31 دجنبر 2020	31 دجنبر 2019	31 دجنبر 2020	31 دجنبر 2019
عمليات الصرف لأجل	171 387	171 982	-	-
عملة سيتم الحصول عليها	-	-	-	-
دراهم يتعين دفعها	171 387	171 982	-	-
عملات يتعين دفعها	-	-	-	-
دراهم سيتم الحصول عليها	-	-	-	-
من ضمنها مقايضة مالية على العملة	-	-	-	-
إلتزامات على عائدات مشتقة	-	-	-	-
إلتزامات في أسواق منظمة لسعر الفائدة	-	-	-	-
إلتزامات في السوق بالإتفاق حول نسبة الفائدة	-	-	-	-
إلتزامات في أسواق منظمة لسعر الصرف	-	-	-	-
إلتزامات في أسواق بالاتفاق حول سعر الصرف	-	-	-	-
إلتزامات في أسواق منظمة لأدوات أخرى	-	-	-	-
إلتزامات في أسواق بالإتفاق على أدوات أخرى	-	-	-	-

الديون التابعة

(بآلاف الدراهم)

عملة الإقتراض	المبلغ بعملة الإقتراض	الجاري (1)	النسبة	المدة (2)	شروط التسديد المسبق تابعة ومحولة (3)	مبلغ الإقتراض بالعملة الوطنية	شركات مرتبطة		شركات ذات الصلة	
							المبلغ بالدرهم 31 دجنبر 2020	المبلغ بالدرهم 31 دجنبر 2019	المبلغ بالدرهم 31 دجنبر 2020	المبلغ بالدرهم 31 دجنبر 2019
بالدرهم	200 000		%2,82	10		200 000	-	-	-	-
بالدرهم	800 000		%2,87	10		800 000	-	-	-	-
المجموع	1 000 000					1 000 000	-	-	-	-

(1) جاري بنك المغرب إلى N/12/31
(2) إفتراضيا غير محدد
(3) انظر عقد الديون التابعة

بنك التمويل المحلي
LA BANQUE DU FINANCEMENT LOCAL

FONDS D'EQUIPEMENT COMMUNAL
صندوق التجهيز الجماعي
FEC

قيم وضمانات محصل عليها ومعطاة كضمانة

31 دجنبر 2020
(بآلاف الدراهم)

قيم وضمانات محصل عليها كضمانة	القيمة المحاسبية الصافية	عناوين الأصول أو خارج الحصيلة التي تسجل الحقوق أو الإلتزامات المحصل عليها بالتوقيع المعطاة	مبالغ الحقوق أو الالتزامات بالتوقيع المعطاة بالتغطية
أدينات الخزينة والقيم المماثلة	-	-	-
سندات أخرى	-	-	-
الرهون	380 000	الحساب 2313	380 000
قيم وضمانات عينية أخرى	-	-	-
المجموع	380 000		380 000

قيم وتأمينات معطاة كضمانة	القيمة المحاسبية الصافية	عناوين الأصول أو خارج الحصيلة التي تسجل الحقوق أو الإلتزامات المحصل عليها بالتوقيع	مبالغ الديون أو الالتزامات بالتوقيع المحصل عليها بالتغطية
أدينات الخزينة والقيم المماثلة			
سندات أخرى			
الرهون			
قيم وضمانات عينية أخرى			
المجموع			

لاشئ

عائدات سندات الملكية

31 دجنبر 2020
(بآلاف الدراهم)

أصناف السندات	عائدات محصل عليها
سندات التوظيف	
سندات المساهمة	
مساهمات في الشركات المرتبطة	
سندات لنشاط الحقيبة	
توظيفات مماثلة	
المجموع	

لاشئ

توزيع التوظيفات والموارد حسب المدة المتبقية

31 دجنبر 2020
(بآلاف الدراهم)

	شهر واحد ي D	ما بين 1 و 3 اشهر	ما بين 3 اشهر وسنة	ما بين سنة و 5 سنوات	اكثر من 5 سنوات	المجموع
الأصول						
حقوق على مؤسسات القرض والمؤسسات المماثلة لها	25 478	-	-	-	-	25 478
حقوق على الزبناء	34 410	631 784	1 162 489	8 805 916	13 782 230	24 416 828
سندات الدين	-	-	-	-	-	-
ديون تابعة	-	-	-	-	-	-
قروض إيجار وما يماثلها	-	-	-	-	-	-
المجموع	59 888	631 784	1 162 489	8 805 916	13 782 230	24 442 306
الخصوم						
ديون تجاه مؤسسات القرض والمؤسسات المماثلة لها	276 034	819 645	514 321	2 670 188	4 213 775	8 493 962
ديون تجاه الزبناء	-	-	-	-	-	-
سندات ديون صادرة	66 667	-	626 267	5 664 067	5 374 733	11 731 733
اقتراضات تابعة	-	-	-	-	1 000 000	1 000 000
المجموع	342 701	819 645	1 140 588	8 334 254	10 588 508	21 225 696

العمولات

31 دجنبر 2020
(بآلاف الدراهم)

العمولات	المبلغ
عمولات محصل عليها	-
على عمليات مع مؤسسات القرض	-
على عمليات مع الزبناء	-
على عمليات الصرف	-
متعلقة بالتدخل في الأسواق الأولية السندية	-
على عائدات مشتقة	-
على عمليات تخص التدبير والإيداع	-
على وسائل الأداء	-
على أنشطة الإستشارة والمساعدة	-
على بيع منتوجات التأمين	-
على خدمات أخرى	-
العمولات المدفوعة	209
على عمليات مع مؤسسات القرض	56
على عمليات مع الزبناء	-
على عمليات الصرف	-
متعلقة بالتدخل في الأسواق الأولية السندية	-
على عائدات مشتقة	-
على عمليات تخص التدبير والإيداع	152
على وسائل الأداء	-
على أنشطة الإستشارة والمساعدة	-
على بيع منتوجات التأمين	-
على خدمات أخرى	-

تمركز المخاطر حول نفس المستفيد

31 دجنبر 2020
(بآلاف الدراهم)

العدد	المبلغ الإجمالي للمخاطر	مبلغ المخاطر الذي يفوق 10% من الأموال الذاتية: قروض عن طريق السحب	قروض بالتوقيع	مبلغ السندات المحصل عليها في رأسمال المستفيد
2	6 131 742	5 109 357	1 022 385	-

توزيع مجموع الأصول والخصوم وخارج الحصيلة بالعملة الأجنبية

31 دجنبر 2020
(بآلاف الدراهم)

الحصيلة	المبلغ
الأصول	-
قيم بالصندوق، الأبناك المركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية	-
حقوق على مؤسسات القرض والمؤسسات المماثلة لها	-
حقوق على الزبناء	-
سندات المعاملات والتوظيف والإستثمار	-
أصول أخرى	-
سندات المساهمة وتوظيفات مماثلة	-
حقوق تابعة	-
مستعقرات معطاة للقرض-الإيجار وللكراء	-
مستعقرات غير مجسدة ومجسدة	-
الخصوم	1 499 267
الأبناك المركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية	-
ديون تجاه مؤسسات القرض والمؤسسات المماثلة لها	1 499 267
ودائع الزبناء	-
سندات الدين الصادرة	-
خصوم أخرى	-
امدادات صناديق عمومية مخصصة وصناديق خاصة للضمان	-
ديون تابعة	-
خارج الحصيلة	**المبلغ**
إلتزامات معطاة	-
إلتزامات محصل عليها	-

نتائج عمليات السوق

(بآلاف الدراهم)

العائدات والأعباء	31 دجنبر 2020	31 دجنبر 2019
العائدات	-	1 005
الربح على سندات المعاملات	-	1 005
زائد القيمة على بيع سندات التوظيف	-	-
إسترداد المؤن على إنخفاض قيمة سندات التوظيف	-	-
الربح على عائدات مشتقة	-	-
الربح على عمليت الصرف	-	-
الأعباء	-	-
الخسارة على سندات المعاملات	-	-
نقص القيمة على بيع سندات التوظيف	-	-
مخصصات المؤن على إنخفاض قيمة سندات التوظيف	-	-
خسارة على عائدات مشتقة	-	-
خسارة على عمليات الصرف	-	-
النتيجة	-	1 005

الأعباء العامة للإستغلال

31 دجنبر 2020
(بآلاف الدراهم)

	المبلغ
نفقات المستخدمين	46 333
الضرائب والرسوم	825
أعباء خارجية	5 093
أعباء عامة أخرى للإستغلال	2 830
مخصصات الإستخمادات والمؤن للمستعقرات الغير مجسدة والمجسدة	3 717
المجموع	58 796

هامش الفائدة

(بآلاف الدراهم)

	31 دجنبر 2020	31 دجنبر 2019
الفوائد المحصل عليها	1 283 902	1 171 784
فوائد وعائدات مماثلة على عمليات مع مؤسسات القرض	1 846	2 202
فوائد وعائدات مماثلة على عمليات مع الزبناء	1 282 056	1 169 582
فوائد وعائدات مماثلة على سندات الحقوق	-	-
الفوائد المدفوعة	660 981	622 334
فوائد وأعباء مماثلة على عمليات مع مؤسسات القرض	293 104	268 385
فوائد وأعباء مماثلة على عمليات مع الزبناء	-	-
فوائد وأعباء مماثلة على سندات الدين الصادرة	367 878	353 949
المجموع	622 921	549 450

عائدات وأعباء أخرى

31 دجنبر 2020
(بآلاف الدراهم)

	المبلغ
عائدات وأعباء بنكية أخرى	
عائدات بنكية أخرى	-
أعباء بنكية أخرى	209
عائدات وأعباء الإستغلال غير بنكية	
عائدات إستغلال غير بنكية	4 204
أعباء إستغلال غير بنكية	112
مخصصات مؤن لخسارة على حقوق غير مسترجعة	13 950
إسترجاع مؤن على حقوق مستخمدة	5 152
عائدات وأعباء غير جارية	
عائدات غير جارية	7
أعباء غير جارية	112 370

توزيع النتائج حسب المهنة أو قطب النشاط و حسب المنطقة الجغرافية

31 دجنبر 2020
(بآلاف الدراهم)

توزيع حسب قطب النشاط

قطب النشاط	الناتج الصافي البنكي	النتيجة الخام للاستغلال	النتيجة قبل الضريبة
نشاط بنكي	622 712	568 008	446 846
أنشطة أخرى	-	-	-
المجموع	**622 712**	**568 008**	**446 846**

توزيع حسب المنطقة الجغرافية

المنطقة الجغرافية	الناتج الصافي البنكي	النتيجة الخام للاستغلال	النتيجة قبل الضريبة
المغرب	622 712	568 008	446 846
مناطق أخرى	-	-	-
المجموع	**622 712**	**568 008**	**446 846**

المرور من النتيجة المحاسبية الصافية إلى النتيجة الجبائية الصافية

31 دجنبر 2020
(بآلاف الدراهم)

العناوين	المبلغ	المبلغ
I- النتيجة المحاسبية الصافية	243 762	
الربح الصافي	243 762	
الخسارة الصافية		-
II- إعادة الإدماجات الجبائية	310 267	
1- الجارية	14 812	
أعباء تهم السنوات الماضية	95	
أعباء خارج الإستغلال	504	
فارق تحويل الخصوم	274	
مخصصات مؤن المخاطر العامة	13 939	
-		
2- الغير الجارية	295 455	
الضريبة على الشركات	203 085	
المساهمة في صندوق COVID-19	80 000	
المساهمة الإجتماعية للتضامن	12 359	
أعباء أخرى غير جارية	11	
-		
-		
III- التخفيضات الجبائية		5 151
1- الجارية		5 151
إسترداد المؤن على المخاطر العامة		1 500
إسترداد المؤن على الحقوق المعلقة الأداء		3 651
-		
-		
-		
2- الغير الجارية		-
-		
-		
-		
-		
-		
المجموع	554 029	5 151
IV- النتيجة الجبائية الصافية		548 877
الربح الجبائي الخام (A)		548 877
الخسارة الجبائية الخام (B)		
V- تحويلات العجز المنسوبة إلى (C)*		
السنة N-4		
السنة N-3		
السنة N-2		
السنة N-1		
VI- النتيجة الجبائية الصافية		548 877
ربح جبائي صافي (A - C)		548 877
أو		
عجز جبائي صافي (B)		
VII- مجموع الإستخمادات المؤجلة جبائيا		
VIII- مجموع العجز الجبائي الذي سيتم تحويله		
السنة N-4		
السنة N-3		
السنة N-2		
السنة N-1		

(*) في حدود مبلغ الربح الجبائي الخام (A)

إحتساب النتيجة الجارية بعد الضرائب

31 دجنبر 2020
(بآلاف الدراهم)

I- إحتساب النتيجة	المبلغ
النتيجة الجارية لحساب العائدات والأعباء	559 210
(+) إعادة الإدماج الجبائي للعمليات الجبائية	14 812
(-) الخصم الجبائي للعمليات الجارية	5 151
(=) النتيجة الجارية الخاضعة نظريا للضريبة	568 871
(-) الضريبة النظرية على النتيجة الجارية	210 482
(=) النتيجة الجارية بعد الضريبة	358 389

II. بيانات حول النظام الجبائي والفوائد التي تمنحها قوانين الإستثمارات أو المقتضيات القانونية الخاصة

تفاصيل الضريبة على القيمة المضافة

31 دجنبر 2020
(بآلاف الدراهم)

النوع	الرصيد عند بداية السنة (1)	العمليات المحاسبية للسنة (2)	التصريح بالضريبة على القيمة المضافة للسنة (3)	رصيد عند آخر السنة (4=3-2+1)
أ-الضريبة على القيمة المضافة التي يتم جمعها	18 012	162 688	166 015	14 686
ب-الضريبة على القيمة المضافة التي يتم إستردادها	17 442	62 922	64 422	15 942
على الأعباء	17 440	62 788	64 312	15 917
على المستعقرات	2	134	110	26
ج - الضريبة على القيمة المضافة الواجب أداؤها أو قروض الضريبة على القيمة المضافة (أ-ب)	570	99 766	101 593	1 257 -

توزيع الرأسمال

31 دجنبر 2020
(بآلاف الدراهم)

مبلغ الرأسمال : 1 000 000
الرأسمال المكتتب الغير مطلوب : -
القيمة الإسمية للسند :

أسماء المساهمين والشركاء الرئيسيين	عنوان	عدد السندات المحتفظ بها: السنة الماضية	عدد السندات المحتفظ بها: السنة الحالية	حصة الرأسمال المحتفظ به (%)	نسبة الحق في التصويت (%)
الدولة				100	100
المجموع				100	100

تخصيص النتائج خلال السنة

31 دجنبر 2020
(بآلاف الدراهم)

أ- مصدر النتائج المخصصة	المبلغ	ب- تخصيص النتائج	المبلغ
قرار مجلس الإدارة بتاريخ 2020/5/28			
تحويل من جديد	-	الإحتياطات القانونية	-
النتائج الصافية في إنتظار تخصيص	-	الأرباح	-
النتائج الصافية للسنة	291 765	تخصيصات أخرى	291 765
الخصم من الأرباح	-		
خصومات أخرى	-		
المجموع أ	291 765	**المجموع ب**	291 765

النتائج وعناصر أخرى متعلقة بالثلاث سنوات الأخيرة

(بآلاف الدراهم)

	31 دجنبر 2020	31 دجنبر 2019	31 دجنبر 2018
الأموال الذاتية والمماثلة	3 994 185	3 750 423	3 458 658
يجب خصمها - المبلغ المتعلق بصندوق مواكبة الجماعات الترابية	-	-	-
الأموال الذاتية والمماثلة الصافية	3 994 185	3 750 423	3 458 658
عمليات ونتائج السنة			
عائدات صافية بنكية	622 712	550 146	494 426
النتيجة قبل الضرائب	446 846	474 682	430 640
الضرائب على النتيجة	203 085	182 917	160 794
الأرباح الموزعة	-	-	-
النتائج غير الموزعة (الموضوعة في الإحتياطات أو في إنتظار التخصيص)	243 762	291 765	269 846
النتيجة حسب السند (بالدرهم)			
النتيجة الصافية حسب السهم أو الحصة			
الربح الموزع حسب السهم أو الحصة			
المستخدمين			
مبلغ الرواتب الخام للسنة	39 695	38 563	37 272
متوسط عدد المستخدمين خلال السنة	96	100	103

تواريخ وأحداث مستقبلية

(بآلاف الدراهم)

I. تواريخ

تاريخ الختم (1)	31 دجنبر 2020
تاريخ وضع البيانات المالية (2)	فبراير 2021

(1) تبرير في حالة تغيير تاريخ ختم السنة المالية
(2) تبرير في حالة تجاوز التاريخ القانوني ثلاثة أشهر المنصوص عليه لإعداد البيانات المالية

II. أحداث مستقبلية لختم السنة غير مرتبطة بهذه السنة وتم التعرف عليها قبل الاعلان الخارجي الأول للبيانات المالية

تواريخ	بيان الأحداث
إيجابية	
سلبية	

لاشئ

عدد المستخدمين

(بالأرقام)

عدد المستخدمين	31 دجنبر 2020	31 دجنبر 2019
المستخدمين الذين يتقاضون رواتبهم	93	98
المستخدمين المزاولين	93	98
المستخدمين ممثلي لدوام كامل	93	98
المستخدمين الإداريين والتقنيين (ممثلي لدوام كامل)	-	-
المستخدمين المخصصين لمهام بنكية (ممثلي لدوام كامل)	-	-
الأطر (ممثلي لدوام كامل)	85	90
المستخدمين (ممثلي لدوام كامل)	8	8
من بينهم المستخدمين العاملين بالخارج	-	-

سندات وأصول أخرى يتم تدبيرها او إيداعها

(بآلاف الدراهم)

سندات	عدد الحسابات: 31 دجنبر 2020	عدد الحسابات: 31 دجنبر 2019	المبالغ: 31 دجنبر 2020	المبالغ: 31 دجنبر 2019
السندات التي تكون المؤسسة الوديع لها				
سندات يتم تدبيرها بموجب تفويض تدبير				
سندات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة تكون المؤسسة الوديع لها				
سندات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة يتم تدبيرها بموجب تفويض تدبير				
أصول أخرى تكون المؤسسة الوديع لها				
أصول أخرى يتم تدبيرها بموجب تفويض تدبير				

لاشئ

الشبكة

(بالأرقام)

الشبكة	31 دجنبر 2020	31 دجنبر 2019
شبابيك دائمة		
شبابيك دورية		
موزع أتوماتيكي للبنك شباك أتوماتيكي للبنك		
فروع ووكالات بالخارج		
ممثليات ومكاتب بالخارج		

لاشئ

حسابات الزبناء

(بالأرقام)

حسابات الزبناء	31 دجنبر 2020	31 دجنبر 2019
الحسابات الجارية		
حسابات الشيكات للمغاربة القاطنين بالخارج		
حسابات شيكات أخرى		
حسابات شراء الفواتير		
حسابات التوفير		
حسابات لأجل		
أدنيات الصندوق		
حسابات أخرى للإيداع		

لاشئ

وضعية الحقوق المعلقة الأداء والمؤن المتعلقة بها في 2020/06/30

(بآلاف الدراهم)

	31 دجنبر 2020: الحقوق	31 دجنبر 2020: المؤن	31 دجنبر 2019: الحقوق	31 دجنبر 2019: المؤن
القروض الكلاسيكية				
ديون مشكوك فيها مسبقا	-	-	1 792	69
ديون مشكوك فيها	-	-	10 734	1 025
ديون معرضة للخطر	5 927	5 344	18 935	7 858
المجموع الفرعي 1	5 927	5 344	31 461	8 953
قروض وزارة التربية الوطنية	الحقوق	المؤن	الحقوق	المؤن
ديون مشكوك فيها مسبقا	-	-	-	-
ديون مشكوك فيها	-	-	-	-
ديون معرضة للخطر	1 253	212	1 475	254
المجموع الفرعي 2	1 253	212	1 475	254
المجموع العام	7 180	5 556	32 936	9 207

نظام التدبير الشامل للمخاطر

1. التدبير المندمج للمخاطر

1.1 مبادئ مراقبة وحكامة تدبير المخاطر

ترتكز حكامة تدبير المخاطر لدى صندوق التجهيز الجماعي على :

- الالتزام التام لمجلس الإدارة لإيلاء الأولوية لتدبير المخاطر ؛
- الانخراط القوي لكافة أطر المؤسسة في هذا المسلسل ؛
- مساطر ومسؤوليات محددة بوضوح داخل التنظيم ؛
- تخصيص الموارد المناسبة لتدبير المخاطر وتطوير التحسيس بالمخاطر لدى جميع الأطراف المعنية.

2.1 بنية وحكامة تدبير المخاطر

تتولى حكامة وتدبير المخاطر الهيئات المبينة على النحو التالي :

هيئة الإدارة

يرأس مجلس الإدارة رئيس الحكومة أو السلطة الحكومية التي ينيبها عنه لهذا الغرض.
ويضم بالإضافة إلى ذلك، الأعضاء التالي ذكرهم :

- ممثلان لوزارة الداخلية ؛
- ممثلان لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة ؛
- ممثل لوزارة الصحة ؛
- ممثل لوزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء ؛
- ممثل لوزارة الطاقة والمعادن والبيئة ؛
- المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير ؛
- أعضاء يمثلون المنتخبين: 8 مستشارين جماعيين معينين من ضمن المستشارين الجماعيين الموجودين في لائحة أُعدت لهذا الغرض.

يجتمع مجلس الإدارة بدعوة يوجهها إليه رئيسه كلما إستلزمت ذلك حاجات الصندوق ومرتين على الأقل في السنة.

يحضر مندوب الحكومة المعين لدى صندوق التجهيز الجماعي، طبقا للنصوص الجاري بها العمل، اجتماعات مجلس الإدارة بصفة استشارية.

لجنة تدقيق الحسابات والمخاطر

تساعد مجلس الإدارة لجنة تدقيق الحسابات والمخاطر، وذلك طبقا للمقتضيات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالمراقبة الداخلية لمؤسسات الائتمان.
تضم لجنة تدقيق الحسابات والمخاطر بالإضافة إلى المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير بوصفه رئيسا :

- الوالي المفتش العام للإدارة الترابية (وزارة الداخلية) ؛
- مدير الخزينة والمالية الخارجية (وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة).

وتكمن مهمة لجنة تدقيق الحسابات والمخاطر على الخصوص، في تقييم جودة نظام المراقبة الداخلية، ومدى تناسق آليات القياس والتتبع والتحكم في المخاطر.

الهيئة المسيرة

تقوم المديرية العامة للصندوق بتقييم فعالية عمليات تدبير المخاطر وبدراسة منتظمة للسياسات والإستراتيجيات والمبادرات الأساسية المتعلقة بتدبير المخاطر.
تقوم المديرية العامة بتقديم عروض أمام لجنة تدقيق الحسابات والمخاطر ، المنبثقة عن مجلس الإدارة ، حول الجوانب الرئيسية وأهم تطورات استراتيجية تدبير المخاطر. كما تقدم لجنة تدقيق الحسابات والمخاطر تقارير عن أعمالها بانتظام إلى مجلس الإدارة في كل واحد من اجتماعاتها.

لجنة القرض

تعمل لجنة القرض على دراسة ومنح القروض طبقا للشروط المحددة من طرف مجلس الإدارة.
تضم لجنة القرض بالإضافة للعامل المدير العام للصندوق بوصفه رئيسا :

- ممثلان معينان من طرف وزارة الداخلية ؛
- ممثلان معينان من طرف وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة ؛
- ممثل معين من طرف صندوق الإيداع والتدبير.

وتجتمع لجنة القرض بدعوة من رئيسها كلما دعت الحاجة إلى ذلك وعلى الأقل مرة في الشهر.

لجنة المخاطر الداخلية

تتكلف لجنة المخاطر الداخلية والتي يرأسها العامل المدير العام للصندوق على الخصوص بما يلي :

- المصادقة على الاستراتيجية العامة لتدبير مخاطر الصندوق والتأكد من تفعيلها ؛
- المصادقة على المساطر الشكلية لتدبير المخاطر مع التحقق من مطابقتها للشروط القانونية ؛
- ضمان تتبع وتقييم آليات التنبؤ بالمخاطر الموضوعة من طرف الصندوق ؛
- الحرص على تفعيل توصيات لجنة تدقيق الحسابات والمخاطر وكذا توصيات متدخلي المراقبة الخارجية في مجال التنبؤ بالمخاطر ؛
- دراسة المعلومات المتعلقة بتدبير المخاطر والتأكد من مصداقيتها قبل إرسالها الى الأطراف المعنية.

لجنة تدبير الأصول والخصوم ALCO

يرأس المدير العام للصندوق لجنة تدبير الأصول والخصوم وتكمن اختصاصاتها في :

- إعداد وتفعيل سياسة تدبير أصول وخصوم البنك بمختلف مكوناتها (إعادة التمويل، التوظيف، التحويل، التغطية، مردودية الأموال الذاتية...) طبقا للتوجيهات الاستراتيجية لمجلس الإدارة والمقتضيات التشريعية والتنظيمية ؛
- تقييم سياسة التسعيرة المطبقة على الزبناء ؛
- تحديد الحدود الضرورية لتأطير مخاطر معدل الفائدة والسيولة ؛
- الحرص على توازنات الحصيلة للبنك ؛
- تقييم آثار إطلاق منتوجات جديدة أو أي نشاط جديد تتضمن مخاطر تتعلق بمعدل الفائدة أو السيولة على الوضعية المالية للبنك ؛
- تتبع نوعية مخاطر البنك (مخاطر السيولة، معدل الفائدة، الصرف) على ضوء الحدود الداخلية والقانونية المحددة من طرف البنك ؛
- المصادقة على الاتفاقيات وطرق تحديد معدلات الفائدة.

مديرية المخاطر والمراقبة المستمرة

تتولى مديرية المخاطر والمراقبة المستمرة على الخصوص مهمة الحرص على مصداقية وسلامة العمليات المنجزة من طرف الصندوق وكذا تفعيل عمليات فعالة للقياس والتحكم ومراقبة المخاطر.

المراقبة وتدقيق الحسابات الداخلية

تتكلف المراقبة وتدقيق الحسابات الداخلية بعمليات التدقيق المتعلقة بالتنظيم ومساطر تسيير الصندوق.
وتحرص هذه الوحدة على إنجاز مهام التدقيق وكذا إعداد وتتبع اجتماعات لجنة تدقيق الحسابات والمخاطر.
كما تتكلف هذه الوحدة بتقديم المساعدة الضرورية لمتدخلي المراقبة الخارجية وتتبع تفعيل توصياتهم.

وظيفة المطابقة

تتكلف وظيفة المطابقة بتتبع مدى مطابقة عمليات وإجراءات الصندوق مع المقتضيات القانونية والتنظيمية المطبقة على الصندوق.
كما تتكلف أيضا بتفعيل وتتبع مدونة الأخلاقيات المطبقة على مستخدمي الصندوق.

2. التعرض للمخاطر

تتعلق المخاطر المرتبطة بأنشطة صندوق التجهيز الجماعي بما يلي :

مخاطر القرض : خطر عدم قدرة الطرف الاخر على الوفاء بالتزاماته التعاقدية.

مخاطر السيولة : خطر عدم قدرة الصندوق تلبية طلبات السيولة والوفاء بالتزاماته عند استحقاقها. يمكن حدوث طلبات سيولة حينما يصبح الدين مستحقا وكذا على إثر اتفاق قرض.

مخاطر معدلات الفائدة : يمكن أن تنجم مخاطر معدلات الفائدة عن آثار تقلبات معدلات الفائدة على هوامش الصندوق ومداخيله وقيمته الاقتصادية.

مخاطر عملياتية : مخاطر خسارات ناجمة عن قصور أو فشل مرتبط بالمساطر أو الموارد البشرية أو الأنظمة الداخلية أو أحداث خارجية.

مخاطر عدم المطابقة : وهي خطر تعرض مؤسسة لخطر السمعة أو الخسارة المالية أو العقوبات بسبب عدم الامتثال للمقتضيات التشريعية والتنظيمية والمعايير والممارسات المطبقة على أنشطتها أو قواعد السلوك.

مخاطر الصرف : تنجم عن تقلبات معدلات الصرف.

1.2 مخاطر القرض

يتعرض صندوق التجهيز الجماعي لمخاطر القرض بسبب نشاط منح القروض.

السياسة العامة للقروض

يشترط الصندوق على زبنائه بدل مجهود للتمويل الذاتي لا يقل عن 20% من كلفة الإستثمار ما عدا في حالات إستثنائية مبررة وموافق عليها من طرف لجنة القرض.
وتكون معدلات الفائدة المطبقة إما ثابتة أو قابلة للمراجعة.
يتم تسديد قروض الصندوق بواسطة دفعات سنوية تتكون من رأس المال والفوائد.

إتخاد القرار

تتولى مديرية المخاطر والمراقبة المستمرة الموافقة على المشروع المراد تمويله، وتعمد إلى تقييم مستوى الخطر المحدق نتيجة منح قرض جديد ومدى قدرة الزبون على تنفيذ مشروعه.
تقرر لجنة القرض منح القرض، ويتم التصريح به من خلال قرار مشترك موقع من طرف وزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

عملية تدبير مخاطر القرض

فور توصله بطلب تمويل مشروع، وبحسب حجمه، يقوم قطب العمليات بتقييم المشروع وتحليل الجودة المالية للزبون.
يرتكز تقييم المشروع موضوع التمويل على معرفة دقيقة للزبون وطبيعة الإستثمار وتركيبته المالية.
يهم تحليل الوضعية المالية للزبون معطيات تنفيذ ميزانيات الثلاث سنوات الأخيرة، والميزانيات المصادق عليها، وكذا معطيات الميزانية التوقعية للسنة الجارية.
في المرحلة الأولى، يتم تحليل هذه المعطيات بصفة رجعية من أجل تحديد إتجاهات تطور أهم فقرات ميزانيات الجماعة الترابية.
وبناء على هذه الإتجاهات، يتم في المرحلة الثانية، تحليل مستقبلي بناءا على الإتجاهات المرصودة لقياس تطور القدرة الإقتراضية للجماعة الترابية عبر الزمن.
ويتضمن احتساب قدرة الاقتراض المبادئ التالية :

- قدرة الجماعة على التسديد حسب مستوى الإدخار الذي تم إستخلاصه ؛
- لا يمكن أن يفوق الادخار الأقصى القابل للتحويل إلى أقساط سنوية 80% من الإدخار الخام ؛
- لا ينبغي أن يتجاوز المعدل الأقصى للمديونية 40% إلا في حالة إستثناء صريح لمجلس الإدارة.

قبل الموافقة على أي قرض، تتولى مديرية المخاطر والمراقبة المستمرة تقييم مستوى المخاطر التي قد تنجم عن منح قرض جديد بناء على :

- تحليل محتوى ملف الزبون: معطيات عامة وقانونية ومعطيات مالية وتقنية.
- تحليل الوضعية المالية الرجعية والمستقبلية للزبون، مما يمكن من تحديد جودته المالية الحقيقية، والوقوف على مختلف معايير المديونية والملاءة وقدرته على توفير التمويل الذاتي.
- تقييم جودة الزبون بناء على تاريخ تسديد القروض الممنوحة ووضعية الحقوق المعلقة الأداء تجاه الصندوق.
- وضع تقييم للمشروع بناء على معايير تقنية حسب نوعية المشروع ومقبولة من طرف الجميع.
- القرار بضرورة تقديم ضمانات للحصول على القرض، وإقتراح تدابير تصحيحية للمخاطر المزمع إتخاذها.

الشروط العامة لمنح القروض

على غرار الديون الأخرى للجماعات الترابية، ترافق الأقساط السنوية لقروض الصندوق، الإلزامية القانونية لإدراجها في ميزانياتها.
وتنص عقود قروض الصندوق على ما يلي :

- بند بموجبه يتم تعليق السحوبات في حالة تدهور الوضعية المالية للمقترض ؛
- بند بموجبه يتم تعليق السحوبات في حالة تأخير في الأداء يفوق 30 يوما.

نوعية الملاءة

في متم دجنبر 2020 :
بلغت المخاطر الصافية المرجحة التي تحملها الصندوق 266 741 6 ألف درهم وتكونت بنسبة 85% من مخاطر القرض و15% من المخاطر العملياتية.
وفي احترام للمتطلبات الاحترازية، بلغ معدل الملاءة 74,02%، فيما بلغ معدل TIER ONE 59,18%، مما يعكس المستوى الجيد لملاءة المؤسسة.

تحليل حقيبة القروض

بلغت الحقوق على الزبناء، والتي تشكل 99,81% من الإلتزامات لفائدة الجماعات الترابية، 551 166 25 ألف درهم في 31 دجنبر 2020. وبلغت إلتزامات تمويل الصندوق لفائدة الزبائن في 31 دجنبر 2020 ما قدره 540 072 6 ألف درهم.
تحليل وضعية الإلتزامات خارج الحصيلة التي تم حصرها في 31 دجنبر 2020، تشير إلى أن 64,03% من الحجم الإجمالي، تهم قروضا جديدة تم الإلتزام بها منذ أقل من 3 سنوات.

مؤن، وسياسة المؤن، وتغطية مخاطر القرض

تتولى مديرية الحسابات والإرجاء، مهمة تصنيف وإحداث مؤن للحقوق المعلقة الأداء.
يتم ترجيح الحقوق على الجماعات الترابية، بنسبة 20%.
تتطابق سياسة تصنيف وإحداث المؤن مع مقتضيات دورية بنك المغرب رقم 19/G/2002.

معامل تقسيم المخاطر

يحرص الصندوق بإستمرار على إحترام النسبة الأقصى 20% ما بين مجموع المخاطر تجاه نفس الزبون وأمواله الذاتية.
في إطار دراستها لطلبات التمويل، تحرص الوحدات العملياتية وكذا مديرية المخاطر والمراقبة المستمرة، على إحترام معامل تقسيم المخاطر والذي تتم متابعته من طرف مديرية الحسابات والإرجاء.

بلغ معامل تقسيم المخاطر في 31 دجنبر 2020، حسب مقتضيات الدورية الجديدة لبنك المغرب رقم 08/G/2012 (التي دخلت حيز التنفيذ سنة 2013) نسبة 12,70%، حيث ظل تحت العتبة القانونية المحددة من طرف بنك المغرب.

في إطار تطبيق الدورية التوجيهية رقم 2/G/2010 لبنك المغرب، المتعلقة بإختبارات الضغط ومن أجل تعزيز آليات قياس وتقييم مخاطر القرض، أنجزت اختبارات الضغط لتقييم درجة أهبة الصندوق لمواجهة هذه المخاطر.

وقد أسفرت نتائج اختبارات الضغط الأدنى، حسب الدورية التوجيهية والتي تضمنت تغييرات هامة في تركيبة حقيبة الصندوق، عن قدرة هذا الأخير على الصمود تجاه مخاطر القرض. ويُقدّم الصندوق في جميع الحالات معدل ملاءة يفوق العتبة القانونية لبنك المغرب ونسبة للحقوق المعلقة الأداء لا تتجاوز 1%.

2.2 تدبير الأصول والخصوم

المسؤولون عن تدبير الأصول والخصوم

تتكلف المديرية المالية بتدبير الأصول والخصوم.

تتكلف لجنة تدبير الأصول والخصوم ALCO بالتتبع العرضي والجماعي للمخاطر المالية التي تواجهها المؤسسة وبدراسة القرارات التي لها آثار على تدبير الأصول والخصوم.

تدبير الأصول والخصوم

يتوفر البنك على نظام يمكّنه من تغطية مصادر المخاطر الأساسية المتعلقة بمعدلات الفائدة، والسيولة والصرف.

مخاطر السيولة

يقوم الصندوق بتصفية ثابتة لسيولة مواقع الأصول والخصوم منبثقة عن الحقيبة البنكية وموزعة على الأشطر القانونية للنضج.

» التعرض في 31 دجنبر 2020

يوضح الرسم البياني النقص السنوي للسيولة في 31 دجنبر 2020 على النحو التالي :

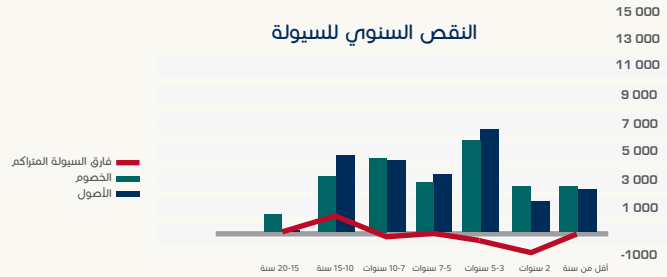

مخاطر معدلات الفائدة

يقوم الصندوق بتصفية ثابتة لمعدلات الفائدة بمواقع الأصول والخصوم وخارج الحصيلة منبثقة عن الحقيبة البنكية وموزعة على الأشطر القانونية للنضج.

تتوزع البنود ذات الفائدة المتغيرة حسب الفترة الزمنية إلى غاية تاريخ مراجعتها. أما بالنسبة للبنود ذات الفائدة الثابتة فتتوزع حسب المدة المتبقية.

» التعرض في 31 دجنبر 2020

يوضح الرسم البياني النقص السنوي لمعدلات الفائدة في 31 دجنبر 2020 على النحو التالي :

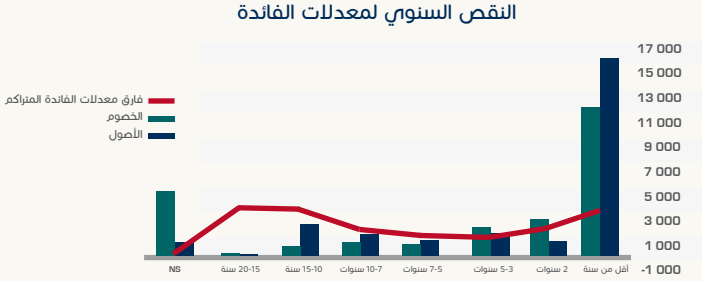

وأسفرت نتائج إختبارات الضغط في متم دجنبر 2020، عن صدمة ب +200 نقطة أساس لمعدلات الفائدة، نجم عنها إرتفاع بنسبة +19% للناتج الصافي البنكي، في أفق 12 شهرا، وإرتفاع القيمة الإقتصادية ب +16% مقارنة بالأموال الذاتية.

مخاطر الصرف

أخذت الدولة (وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة/ مديرية الخزينة والمالية الخارجية) على عاتقها تغطية مخاطر الصرف المتعلقة بأغلبية الإقتراضات الخارجية المعبئة من طرف الصندوق خلال التسعينات مقابل عمولات، في إطار نظام خاص بكل خط اعتماد. من جهة أخرى، وعند قيامه بسحبين خلال سنة 2019 على خط إعتماد مبرم سنة 2018 لدى مانح أموال أجنبي، وضع الصندوق تغطية تامة وشاملة ضد مخاطر الصرف، جعلته في منأى تام عن هذا الخطر.

3.2 المخاطر العملياتية

التنظيم والحكامة

خلال السنوات الأخيرة، وطبقا لمقتضيات بنك المغرب ومبادئ الحكامة الجيدة، وضع الصندوق نظام مراقبة داخلية متطور يمكن من :

- التأكد من مصداقية ونزاهة المعلومات المالية والمحاسباتية التي يصدرها ؛
- التأكد من أن العمليات تمت طبقا للقوانين الجاري بها العمل ووفق التوجهات ومعايير التدبير المحددة من طرف هيئة التسيير وهيئة الإدارة ؛
- التنبؤ والتحكم في المخاطر المتعلقة بنشاطه من خلال مساطر محددة ومراقبة بإنتظام.

تشرف المديرية العامة على نظام تدبير المخاطر العملياتية وتحرص على تتبع الإجراءات المتخذة لتعزيزه.

تتولى لجنة المخاطر الداخلية المصادقة على سياسة تدبير المخاطر العملياتية وإستراتيجية إستمرارية النشاط وتدبير الأزمات.

الإطار العام

اتخذ الصندوق عدة تدابير لتعزيز نظام المراقبة الداخلية ووضع الأرضية اللازمة لبناء نظام تدبير المخاطر العملياتية قوي ودائم يواكب أفضل الممارسات ويتطابق مع المتطلبات القانونية :

» آلية تفويض التوقيعات

وضع الصندوق آلية متطورة لتفويض التوقيعات مبنية على تحديد دقيق للسُلط وترسيم واضح لحدود المسؤوليات. وتستجيب هذه الآلية للمبادئ التالية :

- جعل مبدأ التوقيع المزدوج ضروري لكل العمليات المتعلقة بحسابات الصندوق أو عناصر أخرى من أصوله ؛
- الفصل بين المبادرة والتنفيذ من جهة، والمراقبة من جهة أخرى ؛
- اعتماد التعويض بشكل منتظم في حالة غياب أو تعذر شخص لضمان استمرارية الخدمة.

» دليل المساطر العامة

يتوفر الصندوق على دليل المساطر العامة يغطي جميع الوظائف لمجالات القيادة والمهن والدعم. وقد تم إعداد الخريطة العامة للعمليات والمساطر وفق متطلبات معيار الجودة ISO 9001 V2008.

من جهة أخرى، مكّن إدماج آلية نمدجة MEGA process من الحصول على مرجع وحيد للمساطر مهيكل وسهل الولوج لجميع مستخدمي الصندوق عبر موقع الأنترانت. ويخضع هذا المرجع لصيانة متطورة ومنتظمة.

» دليل المساطر والتنظيم المحاسباتي

يتوفر الصندوق على دليل للمساطر والتنظيم المحاسباتي يُمكّن من التأكد من :

- أن جميع العمليات المنجزة من طرف الصندوق تتم ترجمتها إلى تسجيلات محاسباتية بكل نزاهة ؛
- أن جميع التسجيلات مطابقة للمخطط المحاسباتي لمؤسسات القرض والقوانين المعمول بها ؛
- أن جميع المعلومات المالية والمحاسباتية التي يتم نشرها داخليا وخارجيا موثوق بها وكاملة ومفهومة من طرف مستعمليها.

» دليل المراقبة الداخلية

طبقا للقوانين الجاري بها العمل ولأفضل الممارسات، يتوفر الصندوق على دليل للمراقبة الداخلية يُمكّنه من السهر على انتظام وحسن تطبيق المساطر الموضوعة وإلى إضفاء الطابع الرسمي لنقاط المراقبة.

» مخطط استمرارية النشاط

يتوفر الصندوق، طبقا لمقتضيات الدورية رقم 4/W/2014 والتوجيه رقم 47/G/2007 لبنك المغرب، على مخطط استمرارية النشاط مصادق عليه من طرف مجلس الإدارة، يُمكّنه من ضمان، حسب عدة سناريوهات للأزمات، التسيير في وضع متدهور ومواصلة النشاط.

تفعيل مخطط استمرارية نشاط الصندوق يهم على الخصوص وضع :

- أنظمة مواصلة نظام المعلومات ؛
- أنظمة مواصلة اللوجستيك ؛
- أنظمة مواصلة الموارد البشرية ؛
- أنظمة مواصلة العمليات.

ولضمان الحفاظ العملياتي للأنظمة الموضوعة فإن المجموعة الوثائقية لمخطط استمرارية النشاط (الدراسة النقدية، إستراتيجية الإستمرارية، المساطر، مخطط التواصل...) يتم تحيينها بإنتظام، كما يتم حاليا إعداد مخطط للصيانة وتعزيز مخطط إستمرارية نشاط الصندوق.

تفعيل مخطط استمرارية النشاط على إثر الأزمة الصحية

أطلق الصندوق، خلال الربع الأول من سنة 2020، ومنذ 2 مارس 2020، مخطط استمرارية النشاط لتدبير الأزمة الصحية كوفيد 19، وعمد على تفعيل أشغال لجنة تدبير الأزمات، بهدف أولوي يتمثل في ضمان السلامة الصحية لمستخدمي الصندوق، مع الحفاظ على استمرارية نشاط البنك. وتتمحور المهام الرئيسية للجنة تدبير الأزمات حول:

. تحديد استراتيجية مواصلة المسلسلات العملياتية والبنكية،

. تحديد استراتيجية التواصل،

. الحرص الدائم، خصوصا فيما يتعلق بمقتضيات دوريات وبلاغات السلطات العمومية.

لضمان السلامة الصحية لمستخدميه، عمد الصندوق، منذ بداية مارس 2020، إلى تطبيق تدابير الوقاية الصحية وفقًا لمخططات تدبير مخاطر الجائحة المحددة مسبقًا على مستوى مجموعة وثائق مخطط إستمرارية النشاط وتوافقا مع التوصيات الصادرة عن السلطات العمومية، ولاسيما من قبل وزارة الصحة، مع الأخذ بعين الإعتبار تطور السياق الصحي المرتبط بكوفيد 19 (إعتماد التدابير الوقائية من قبل المستخدمين، وإعتماد تدابير تقييدية مرتبطة بالإجتماعات والتنقل، واللجوء إلى تقنيات الفيديو للتواصل والتبادل بين المستخدمين والشركاء والزبناء، وإلزامية إرتداء الكمامات ...).

كما إعتمد الصندوق أيضا، العمل عن بعد داخل المؤسسة وتنظيما للهياكل يقضي بتقليص عدد المستخدمين والعمل بالتناوب وعن بعد. كما تم إعتماد تدابير السلامة المتعلقة بالعمل عن بعد، وفقًا لتوصيات المديرية العامة لأمن نظم المعلومات (DGSSI).

وخلال شهر يونيو 2020، وتماشيا مع الإستراتيجية الوطنية لرفع الحجر الصحي، إعتمد الصندوق مخططا للعودة تدريجيا إلى الوضع الطبيعي من خلال زيادة عدد المستخدمين، بإستثناء الأشخاص المعرضين للخطر، مما يضع الحفاظ على صحة المستخدمين في صميم إهتمامات المؤسسة.

بالإضافة إلى ذلك، وخلال شهري غشت وشتنبر 2020، وفي سياق العودة من فترات عطل المستخدمين، أجرى الصندوق عملية فحص PCR لجميع المستخدمين، من أجل ضمان سلامتهم وكسر سلاسل انتقال الفيروس إذا لزم الأمر.

في أكتوبر 2020، وفي سياق تميز بارتفاع حالات الإصابة على المستويين الوطني والدولي وفي إطار مواصلة جهود الوقاية ضد كوفيد-19، عمد الصندوق على تحديد طريقة العمل التي تزاوج بين العمل عن بعد والعمل الحضوري وفقًا لجدول زمني متفق عليه بشكل مشترك بين لجنة تدبير الأزمات والمسؤولين عن الوحدات.

تدبير المخاطر العملياتية

يتوفر الصندوق على خارطة للمخاطر العملياتية والتي تمت إعادة بناءها سنة 2010 بناء على تصنيف بال 2 والتي يتم تحيينها سنويا. وتغطي هذه الخارطة العمليات المتعلقة بمجالات القرض، الدعم، وأنظمة المعلومات، وتمكن من إستهداف العمليات التي تتطلب عناية خاصة أو مركزة.

ويُمكّن نظام تدبير المخاطر العملياتية، الذي يعتمده الصندوق في إطار إصلاح بال 2، وتطبيقا لتوجيهات بنك المغرب رقم 29/G/2007، من تحديد وتقييم المخاطر العملياتية وكذا تتبع مخططات العمل التي تهم المخاطر الكبرى المحددة. وقد تم إتمام هذا النظام سنة 2011 بقاعدة لجمع الحوادث للحصول على رؤية موضوعية للمخاطر المحققة وإعادة تقييم هذه المخاطر بواسطة نتائج جمع الحوادث العملياتية.

وقد أصبح نظام تدبير المخاطر العملياتية يعمل بشكل أتوماتيكي بفضل إستعمال تطبيق نظام معلوماتي يُمكّن من :

- تحديد وتقييم وتتبع المخاطر العملياتية من خلال خارطة المخاطر.
- التوفيق بين خارطة المخاطر ودليل المساطر العامة.
- تتبع مخططات العمل التي تهم المخاطر الكبرى المحددة.
- جمع الحوادث المتعلقة بالمخاطر العملياتية.

التنظيم

على المستوى التنظيمي، تتولى مديرية المخاطر والمراقبة المستمرة، قيادة نظام تدبير المخاطر العملياتية، بناء على مراسلين للمخاطر العملياتية على مستوى وحدات المهن والدعم.

ويتكلف هؤلاء المراسلون برفع الحوادث العملياتية وتحليل قاعدة جمع هذه الحوادث وتفعيل مخططات عمل لتغطية المخاطر الكبرى.

ولهذه الغاية، تم إعداد مسطرة لجمع ورفع الحوادث العملياتية وكذلك بطاقة الإعلان ووقوع أحداث عملياتية ووضعت رهن إشارة المراسلين لدعم منهجية جمع ورفع الحوادث.

وتتكلف لجنة المخاطر الداخلية بحكامة المخاطر العملياتية.

تغطية المخاطر العملياتية

طبقا للمقتضيات القانونية المتعلقة بالمتطلبات الأدنى من الأموال الذاتية، يحرص الصندوق منذ دجنبر 2011، على تغطية المخاطر العملياتية.

يتم إحتساب متطلبات الأموال الذاتية لتغطية المخاطر العملياتية حسب مقاربة "مؤشر القاعدة" أي ما يعادل 15% من متوسط الناتج الصافي البنكي للثلاث سنوات الأخيرة.

4.2 مخاطر عدم المطابقة

وفقًا لمنشور بنك المغرب رقم 49/G/2007 المتعلق بوظيفة المطابقة بتاريخ 31 غشت 2007، تبنى الصندوق سياسة وميثاق للمطابقة.

Deloitte.

Bd Sidi Mohammed Benabdellah
Bâtiment C – Tour Ivoire 3 – 3ème étage
La Marina - Casablanca
Maroc

mazars

101, Boulevard Abdelmoumen
Casablanca
Maroc

FONDS D'EQUIPEMENT COMMUNAL
Espace Oudayas, angle Av Annakhil et av Ben Berka, Hay Ryad
Rabat

RAPPORT GENERAL DES COMMISSAIRES AUX COMPTES
EXERCICE DU 1ER JANVIER AU 31 DECEMBRE 2020

AUDIT DES ETATS DE SYNTHESE

Opinion

Conformément à la mission qui nous a été confiée par votre Conseil d'Administration, nous avons effectué l'audit des états de synthèse ci-joints du **FONDS D'EQUIPEMENT COMMUNAL**, comprenant le bilan, le compte de produits et charges, l'état des soldes de gestion, le tableau des flux de trésorerie et l'état des informations complémentaires (ETIC) relatifs à l'exercice clos le 31 décembre 2020. Ces états de synthèse font ressortir un montant de capitaux propres et assimilés de 4.994.185 KMAD, dont un bénéfice net de 243.762 KMAD.
Ces états ont été arrêtés par le Conseil d'Administration le 13 avril 2021 dans un contexte évolutif de la crise sanitaire de l'épidémie de Covid-19, sur la base des éléments disponibles à date.

Nous certifions que les états de synthèse cités au premier paragraphe ci-dessus sont réguliers et sincères et donnent, dans tous leurs aspects significatifs, une image fidèle du résultat des opérations de l'exercice écoulé ainsi que de la situation financière et du patrimoine du **FONDS D'EQUIPEMENT COMMUNAL** au 31 décembre 2020 conformément au référentiel comptable admis au Maroc.

Fondement de l'opinion

Nous avons effectué notre audit selon les Normes de la Profession au Maroc. Les responsabilités qui nous incombent en vertu de ces normes sont plus amplement décrites dans la section « Responsabilités de l'auditeur pour l'audit des états de synthèse » du présent rapport. Nous sommes indépendants du **FONDS D'EQUIPEMENT COMMUNAL** conformément aux règles de déontologie qui s'appliquent à l'audit des états de synthèse et nous nous sommes acquittés des autres responsabilités déontologiques qui nous incombent selon ces règles. Nous estimons que les éléments probants que nous avons obtenus sont suffisants et appropriés pour fonder notre opinion d'audit.

Questions clés de l'audit

Les questions clés de l'audit sont les questions qui, selon notre jugement professionnel, ont été les plus importantes dans l'audit des états de synthèse de la période considérée. Ces questions ont été traitées dans le contexte de notre audit des états de synthèse pris dans leur ensemble et aux fins de la formation de notre opinion sur ceux-ci, et nous n'exprimons pas une opinion distincte sur ces questions.

Deloitte. mazars

Risque de crédit et provisionnement des crédits à la clientèle	
Risque identifié	*Réponse d'audit*
Les crédits à la clientèle sont porteurs d'un risque de crédit qui expose le FONDS D'EQUIPEMENT COMMUNAL à une perte potentielle si les clients ou les contreparties s'avèrent incapables de faire face à leurs engagements financiers. Le Fonds constitue des provisions destinées à couvrir ce risque. Ces provisions sont estimées et comptabilisées en application des principes du Plan Comptable des Etablissements de Crédit (PCEC) et des dispositions de la circulaire 19/G/2002 de Bank Al Maghrib relative à la classification des créances et à leur couverture par les provisions. L'évaluation des provisions en couverture des créances sur la clientèle requiert : - l'identification des créances en souffrance ; - l'évaluation du montant des provisions en fonction des différentes catégories de classification des créances du Fonds. Les informations concernant les règles de classification et de provisionnement des créances sont présentées dans l'état « Principales méthodes comptables » de l'Etat des Informations Complémentaires (ETIC). Au 31 décembre 2020, le montant des provisions pour dépréciation s'élève à 5,56 MMAD ; il ramène les créances à la clientèle à un montant net de 25.208 MMAD. Nous avons considéré que l'appréciation du risque de crédit relatif aux créances sur la clientèle et l'évaluation des provisions y afférentes constituaient un point clé de l'audit, ces éléments étant de montants significatifs et faisant appel aux estimations de la direction.	Nous avons pris connaissance du dispositif de contrôle interne du FONDS D'EQUIPEMENT COMMUNAL et des contrôles clés relatifs à la classification des créances et à l'évaluation des provisions y afférentes. Nos travaux d'audit ont principalement consisté à : - étudier la conformité au PCEC et notamment à la circulaire 19/G/2002 de Bank Al Maghrib des principes mis en œuvre par le Fonds, en termes de déclassement et de provisionnement des créances; - examiner le dispositif de gouvernance et tester les contrôles clés mis en place au niveau du Fonds ; - tester par sondage la correcte classification des créances dans les catégories appropriées ; - tester la provision déterminée sur une sélection de créances en souffrance.

Deloitte. mazars

Responsabilités de la Direction et des responsables de la gouvernance pour les états de synthèse

La Direction est responsable de l'établissement et de la présentation sincère de ces états de synthèse, conformément au référentiel comptable admis au Maroc. Cette responsabilité comprend la conception, la mise en place et le suivi d'un contrôle interne relatif à l'établissement et la présentation des états de synthèse ne comportant pas d'anomalie significative, ainsi que la détermination d'estimations comptables raisonnables au regard des circonstances.

Lors de la préparation des états de synthèse, c'est à la Direction qu'il incombe d'évaluer la capacité du Fonds à poursuivre son exploitation, de communiquer, le cas échéant, les questions relatives à la continuité de l'exploitation et d'appliquer le principe comptable de continuité d'exploitation, sauf si la direction a l'intention de liquider le Fonds ou de cesser son activité ou si aucune autre solution réaliste ne s'offre à elle.

Il incombe aux responsables de la gouvernance de surveiller le processus d'information financière du Fonds.

Responsabilités de l'Auditeur pour l'audit des états de synthèse

Notre responsabilité est d'exprimer une opinion sur ces états de synthèse sur la base de notre audit. Nous avons effectué notre audit selon les Normes de la Profession au Maroc.

Nos objectifs sont d'obtenir l'assurance raisonnable que les états de synthèse pris dans leur ensemble sont exempts d'anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs et de délivrer un rapport de l'auditeur contenant notre opinion.
L'assurance raisonnable correspond à un niveau élevé d'assurance, qui ne garantit toutefois pas qu'un audit réalisé conformément aux normes professionnelles permettra toujours de détecter toute anomalie significative qui pourrait exister. Les anomalies peuvent résulter de fraudes ou d'erreurs et elles sont considérées comme significatives lorsqu'il est raisonnable de s'attendre à ce que, individuellement ou collectivement, elles puissent influer sur les décisions économiques que les utilisateurs des états de synthèse prennent en se fondant sur ceux-ci.

Dans le cadre d'un audit réalisé conformément aux normes de la profession au Maroc, nous exerçons notre jugement professionnel et faisons preuve d'esprit critique tout au long de cet audit. En outre :

- nous identifions et évaluons les risques que les états de synthèse comportent des anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs, concevons et mettons en œuvre des procédures d'audit en réponse à ces risques, et réunissons des éléments probants suffisants et appropriés pour fonder notre opinion. Le risque de non-détection d'une anomalie significative résultant d'une fraude est plus élevé que celui d'une anomalie significative résultant d'une erreur, car la fraude peut impliquer la collusion, la falsification, les omissions volontaires, les fausses déclarations ou le contournement du contrôle interne ;

Deloitte. mazars

- nous acquérons une compréhension des éléments du contrôle interne pertinents pour l'audit afin de concevoir des procédures d'audit appropriées aux circonstances, et non dans le but d'exprimer une opinion sur l'efficacité du contrôle interne du Fonds ;

- nous apprécions le caractère approprié des méthodes comptables retenues et le caractère raisonnable des estimations comptables faites par la Direction, de même que des informations y afférentes fournies par cette dernière ;

- nous concluons quant au caractère approprié de l'utilisation par la Direction du principe comptable de continuité d'exploitation et, selon les éléments probants obtenus, quant à l'existence ou non d'une incertitude significative liée à des événements ou situations susceptibles de jeter un doute important sur la capacité du Fonds à poursuivre son exploitation. Si nous concluons à l'existence d'une incertitude significative, nous sommes tenus d'attirer l'attention des lecteurs de notre rapport sur les informations fournies dans les états de synthèse au sujet de cette incertitude ou, si ces informations ne sont pas adéquates, d'exprimer une opinion modifiée. Nos conclusions s'appuient sur les éléments probants obtenus jusqu'à la date de notre rapport. Des événements ou situations futurs pourraient par ailleurs amener le fonds à cesser son exploitation ;

- nous évaluons la présentation d'ensemble, la structure et le contenu des états de synthèse, y compris les informations fournies dans les états de synthèse, et apprécions si les états de synthèse représentent les opérations et événements sous-jacents d'une manière propre à donner une image fidèle.

Nous communiquons aux responsables de la gouvernance notamment l'étendue et le calendrier prévus des travaux d'audit et nos constatations importantes, y compris toute déficience importante du contrôle interne que nous aurions relevée au cours de notre audit.

Casablanca, le 13 avril 2021

Les Commissaires aux Comptes

Deloitte Audit

Deloitte Audit
Bd Sidi Mohammed Benabdellah
Bâtiment C - Ivoire 3, La Marina
Casablanca
Tél : 05 22 22 40 25 / 05 22 22 47 54
Fax : 05 22 22 40 78 / 47 59

Hicham Belemqadem
Associé

Mazars Audit et Conseil

MAZARS AUDIT ET CONSEIL
101, Boulevard Abdelmoumen
20360 Casablanca
Tél. : 05 22 42 34 25
Fax : 05 22 42 34 00

Taha Ferdaous
Associé

FONDS D'EQUIPEMENT COMMUNAL
صندوق التجهيز الجماعي
FEC

لائحة البلاغات الصحفية المنشورة في سنة 2020

2020/02/19 : بلاغ صحفي حول المؤشرات المالية للربع الرابع من سنة 2019 ؛
2020/03/25 : نشر البيانات المالية برسم سنة 2019 ؛
2020/04/30 : بلاغ صحفي بمناسبة نشر التقرير المالي السنوي برسم سنة 2019 ؛
2020/05/30 : بلاغ صحفي بمناسبة إجتماع مجلس الإدارة بتاريخ 2020/05/28 ؛
2020/05/30 : بلاغ صحفي بمناسبة نشر المؤشرات المالية برسم الربع الأول من سنة 2020 ؛
2020/07/14 : بلاغ صحفي بخصوص الوثيقة المرجعية للصندوق المتعلقة بسنة 2019 ؛
2020/08/19 : بلاغ صحفي حول المؤشرات المالية برسم الربع الثاني من سنة 2020 ؛
2020/09/30 : الإعلان المالي إلى غاية 30 يونيو 2020 بمناسبة، نشر التقرير المالي النصف السنوي برسم النصف الأول من سنة 2020 بما في ذلك البلاغ الصحفي حول المؤشرات المالية للنصف الأول من سنة 2020 والبيانات المالية إلى غاية 30 يونيو 2020 ؛
2020/11/12 : بلاغ صحفي حول المؤشرات المالية برسم الربع الثالث من سنة 2020 ؛
2020/12/08 : بلاغ صحفي بمناسبة إصدار الصندوق لإقتراض سندي بمبلغ 2 مليار درهم ؛
2020/12/22 : بلاغ صحفي بمناسبة نتائج إصدار الصندوق لإقتراض سندي بمبلغ 2 مليار درهم.

الملحق N.2.III. وضعية الأتعاب المدفوعة لمراقبي الحسابات

بالدراهم

	2020-2018 : DELOITTE AUDIT						2018 : FIDAROC GRANT THORNTON 2019 - 2020 : MAZARS AUDIT & CONSEIL						المجموع مع احتساب الضرائب والرسوم
	المبلغ مع احتساب الضرائب والرسوم/السنة			النسبة المئوية/السنة *			المبلغ مع احتساب الضرائب والرسوم/السنة			النسبة المئوية/السنة *			
	2018	2019	2020	2018	2019	2020	2018	2019	2020	2018	2019	2020	
مندوبي الحسابات، التصديق على الحسابات الفردية أو الموحدة **													
المصدر	138 000	138 000	138 000	%100	%100	%100	192 000	192 000	192 000	%100	%100	%100	990 000
الفروع	-	-	-				-	-	-				
الطلبات والخدمات الأخرى المرتبطة مباشرة بمهمة مندوبي الحسابات													
المصدر	-	-	-				-	-	-				
الفروع	-	-	-				-	-	-				
المجموع الفرعي	138 000	138 000	138 000	%100	%100	%100	192 000	192 000	192 000	%100	%100	%100	990 000
خدمات أخرى مقدمة													
آخر	-	-	-				-	-	-				
المجموع الفرعي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع العام	138 000	138 000	138 000	%100	%100	%100	192 000	192 000	192 000	%100	%100	%100	990 000

(*) : حصة كل سطر في المجموع العام للسنة المعنية.
(**) : مبلغ الالتزام برسم رسالة المهمة وفقًا لشروط الصفقة المرتبطة.

المملكة المغربية

FONDS D'EQUIPEMENT COMMUNAL
صندوق التجهيز الجماعي
FEC

تقرير حول البيئة والوضع الاجتماعي والحكامة

2020

بنك التمويل المحلي

الفهرس

1. عناصر عامة 3

1.1. مواصفات واستراتيجية المسؤولية الاجتماعية والبيئية لصندوق التجهيز الجماعي.....3

1.1.1. صندوق التجهيز الجماعي: بنك عمومي متخصص في تمويل التنمية الترابية

2.1.1. استراتيجية المسؤولية الاجتماعية والبيئية

2.عناصر محددة : معلومات بيئية واجتماعية ومتعلقة بالحكامة 4

1.2. معلومات بيئية.....4

1.1.2. عرض الأنشطة التي لها تأثير على البيئة

2.1.2. السياسة البيئية والاجتماعية للصندوق

3.1.2. نزاع أو متابعة متعلقة بالإشكاليات البيئية

4.1.2. الإجراءات والتدابير الموضوعة لتقييم الآثار البيئية للنشاط والحد منها

2.2. معلومات اجتماعية.....6

1.2.2. سياسة تدبير الموارد البشرية

2.2.2. عدد المستخدمين خلال الثلاث سنوات الأخيرة

3.2.2. مخطط تحفيز وإشراك المستخدمين خلال الثلاث سنوات الأخيرة

4.2.2. مؤشرات متعلقة بالموارد البشرية خلال الثلاث سنوات الأخيرة

3.2. الحكامة.....11

1.3.2. تركيبة هيئة الحكامة

2.3.2. الأخلاق والسلوك المهني والوقاية من الرشوة

4.2. معلومات حول الأطراف المشاركة.....16

1.4.2. خارطة الأطراف المشاركة

2.4.2. أثار أنشطة الصندوق على السكان والتنمية الترابية

تنبيه

سيتم توفير، على مستوى التقارير المقبلة حول البيئة والوضع الاجتماعي والحكامة، بعض المعلومات المطلوبة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل في إطار الملحق M.2.III من الدورية رقم 03/19 بتاريخ 20 فبراير 2019 والمتعلقة بالعمليات والمعلومات المالية بمجرد الإنتهاء من بعض الأعمال الاستراتيجية، لاسيما استراتيجية المسؤولية الاجتماعية والبيئية للصندوق، ووضع نظامه للتدبير البيئي والاجتماعي.

1. عناصر عامة

1.1 مواصفات واستراتيجية المسؤولية الاجتماعية والبيئية لصندوق التجهيز الجماعي

1.1.1. صندوق التجهيز الجماعي: بنك عمومي متخصص في تمويل التنمية الترابية

عرف صندوق التجهيز الجماعي، بوصفه بنكا عموميا متخصصا في تمويل التنمية الترابية، تطورات عديدة بعد حصوله على صفة بنك سنة 1997، مما مكنه من تنويع وتوسيع موارد تمويله والإمتثال لممارسات حكامة صارمة، واعتماد المعايير البنكية الدقيقة للبنك المركزي. وبفضل هذه التطورات، تمكن البنك أيضا من تحسين خدماته وتدخلاته لفائدة القطاع المحلي، والإستجابة لحاجيات تمويله المتزايدة.

هكذا، ومن خلال تمويل مشاريع البنية التحتية والتجهيز لفائدة الجماعات الترابية، يساهم الصندوق، على الخصوص، في الحد من الفوارق الإجتماعية وتحسين إطار عيش المواطن. وفي هذا الصدد، يقترح الصندوق حلول تمويل تتلاءم وحاجيات الجماعات الترابية من خلال:

- قروض موجهة لتمويل مشاريعها الإستثمارية ؛
- خطوط اعتماد موجهة لتمويل برامجها التنموية.

كما تحرص المؤسسة على مواكبة الجماعات الترابية في التعبير عن اختياراتها الإستثمارية، وتقدم لها الدعم التقني طيلة مدة إنجاز برامجها التنموية ومشاريعها الإستثمارية.

من جهة أخرى، وفي إطار المهمة الموكولة إليه، يتفاعل الصندوق مع محيطه ويدعم مختلف السياسات العمومية.

2.1.1. استراتيجية المسؤولية الاجتماعية والبيئية

وعيا منه بالتحديات المرتبطة بالتنمية المستدامة ومواجهة التغيرات المناخية، لاسيما في إطار الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، إلتزم الصندوق بكل حزم بالإنخراط في منهجية التدبير الفعال للمخاطر البيئية والإجتماعية لمشاريع الجماعات الترابية المقدمة للتمويل من طرفه، خاصة في إطار عملية منح القروض، وتتبع وتقييم الآثار البيئية والإجتماعية للمشاريع المذكورة. كما تهدف تمويلات الصندوق بالأساس إلى تغطية القطاعات التي تشمل المشاريع الرامية إلى الحد من الفوارق الترابية والإجتماعية، والإنتقال نحو تنمية مستدامة منخفضة الكربون، وكذا تعزيز صمود المجالات الترابية في مواجهة التغيرات المناخية.

وبوصفه بنكا ذو مهمة للمنفعة العمومية، عمل الصندوق على إدراج تقييم المخاطر البيئية للمشاريع المقدمة للتمويل من طرفه، في آليات عمله، وذلك منذ أكثر من عشرين سنة. ويتم التقييم من خلال تصنيف المخاطر والآثار البيئية المحددة حسب حجم وطبيعة المشاريع المزمع تمويلها.

ومن أجل تحسين عمليات الحكامة والتدبير الشامل للمخاطر، شرع البنك سنة 2019، في وضع نظامه للتدبير البيئي والإجتماعي، والذي يتضمن، على وجه الخصوص، إعادة تأهيل ممارسات تدبير المخاطر والآثار البيئية والإجتماعية المتعلقة بالمشاريع الممولة من طرف المؤسسة.

بالموازاة، ومن أجل تشجيع الإنتقال نحو تنمية منخفضة الكربون وتعزيز صمود المجالات الترابية في مواجهة التغيرات المناخية، يسعى الصندوق، بدعم من خبير متخصص، المضي في تطوير محفظته من المشاريع ذات الربح المشترك للمناخ، وتعزيز قدراته وقدرات الجماعات الترابية لتقييم المخاطر البيئية والإجتماعية من خلال عمليات تحديد وتركيب وتمويل وإنجاز المشاريع.

وبغية إرساء منهجية فعالة وشاملة تواكب المرجعيات الوطنية والدولية لتدبير الجوانب البيئية والإجتماعية والحكامة، يقوم الصندوق حاليا بتوحيد جميع الإجراءات المتخذة في هذا المجال حتى يتمكن من تطوير رؤيته الإستراتيجية من خلال وضع منهجية المسؤولية الإجتماعية والبيئية. وتهدف هذه المنهجية أساسا إلى إنجاز الإجراءات التالية :

- ترسيخ حكامة البنك فيما يخص تدبير جميع الجوانب البيئية والإجتماعية داخليا وكذا تلك المتعلقة بنشاط القروض ؛
- تعبئة تمويلات تنافسية لفائدة التنمية الترابية ؛
- تحسين شروط التمويل التي تمكن من تقديم مواصفات مخاطر/نجاعة مالية أكثر إيجابية ؛
- التلاؤم مع أفضل الممارسات الوطنية والدولية في مجال الحكامة وتدبير المخاطر البيئية والإجتماعية ؛
- المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مختلف مراحل تدخله (داخليا وخارجيا) ؛
- التواصل بكل مسؤولية مع جميع الأطراف المشاركة.

2. عناصر محددة: معلومات بيئية، اجتماعية ومتعلقة بالحكامة

1.2. معلومات بيئية

1.1.2. عرض الأنشطة التي لها تأثير على البيئة

في إطار نشاطه، يحرص الصندوق على تحديد العناصر التي قد يكون لها تأثير على البيئة من أجل اتخاذ التدابير الضرورية للحد منها أو معالجتها.

حتى اليوم، فإن الآثار التي تم تحديدها هي آثار غير مباشرة متعلقة بأنشطة المشاريع الممولة، والتي ترتبط أهميتها البيئية والاجتماعية بطبيعة المشروع والمنطقة التي يقع فيها. ولهذه الغاية، يحرص الصندوق على أن تؤخذ هذه الآثار بعين الإعتبار في إطار مساطر تقييم ملفات القروض ويفرض، في حالة مشروع يخضع لتقييم بيئي وفقًا للتنظيم الوطني والممارسات الدولية الجيدة، دراسة التأثير على البيئة تتضمن تدابير الحد من هذه الآثار إلى مستويات مقبولة. من حيث الأهلية البيئية والإجتماعية، لا يمول الصندوق سوى المشاريع التي ليست لها تأثير كبير على البيئة أو على الساكنة المحلية.

من جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن التأثير المباشر على البيئة في إرتباطه بعمل المؤسسة ليس كبيرًا، بالنظر لضعف حجمه.

2.1.2. السياسة البيئية والاجتماعية للصندوق

يقوم الصندوق حاليًا بوضع اللمسات الأخيرة على مشروع سياسته البيئية والإجتماعية، والتي تم إعدادها في إطار شراكة دولية بدعم من خبير متخصص، مما يبرز إلتزام وإرادة المؤسسة في تعزيز عمليات الحكامة وتدبير المخاطر البيئية والإجتماعية المتعلقة بالمشاريع التي يمولها البنك، من أجل التطابق مع القوانين الوطنية المعمول بها ومواكبة أفضل الممارسات في هذا المجال، ولاسيما تلك التي يفرضها مانحي الأموال الدوليون.

في نهاية المسار، وبمجرد دخول السياسة البيئية والإجتماعية للصندوق حيز التنفيذ ووضع إستراتيجية تدبير بيئي وإجتماعي، سيتعين على البنك اعتماد إجراءات العناية البيئية والإجتماعية للمشاريع المقدمة للتمويل من طرفه، ولاسيما من خلال :

- تحليل المشاريع من أجل تحديد التحديات البيئية والإجتماعية الرئيسية ؛
- التحقق من تطابق المشاريع مع لائحة المشاريع المستبعدة من طرف الصندوق ؛
- تخصيص فئة المخاطر البيئية والإجتماعية لكل مشروع وفق طبيعته وخصائصه وأهمية المخاطر المحددة.

ويمكن هذا التصنيف من تحديد التدابير التي يتعين اتخاذها وإنخراط الأطراف المشاركة.

وبخصوص فئات المخاطر البيئية والاجتماعية، فيتم تصنيفها على النحو التالي:

- صنف أ : مشاريع قد تقود إلى آثار بيئية و/أو إجتماعية سلبية والتي تعتبر، أثناء تقييم المشروع مهمة ومرتفعة و/أو لا يمكن معالجتها ومن الصعب التحكم فيها ؛
- صنف ب : مشاريع تمثل مخاطر محتملة محدودة على المستوى البيئي والإجتماعي و/أو التي من المحتمل أن تنجم عنها آثار قليلة غالبا ما تخص موقع المشروع وفي معظمها قابلة للتبديد ويمكن معالجتها بسهولة من خلال تدابير التخفيف ؛
- صنف ج : مشاريع تمثل مخاطر أو آثار متعددة محدودة على المستوى البيئي والإجتماعي، ولكنها تتطلب بالرغم من ذلك تدابير محددة للحد من مخاطر التأثير على البيئة ؛
- صنف د : مشاريع تمثل حدا أدنى من المخاطر والتي يمكن التحكم بسهولة في آثارها المحتملة بتدابير اعتيادية معروفة ومطبقة أو مشاريع تعتبر بدون مخاطر بيئية وإجتماعية ذات أهمية.

3.1.2. نزاع أو متابعة متعلقة بالإشكاليات البيئية

وحتى يومنا هذا، لم يكن الصندوق موضوع نزاع أو متابعة قضائية تتعلق بالقضايا البيئية أو وجهت إليه أية شكوى لها علاقة بالمشاريع التي تمولها المؤسسة.

4.1.2. الإجراءات والتدابير الموضوعة لتقييم الآثار البيئية للنشاط والحد منها

تدبير المخاطر البيئية والإجتماعية للمشاريع الممولة

وضع الصندوق، منذ سنة 1997، ممارسة العناية البيئية للمشاريع المقدمة للتمويل من طرفه. وتكمن هذه العناية في تصنيف المشاريع حسب الآثار البيئية الناجمة عنها. وينقسم هذا التصنيف إلى ثلاثة مستويات للمخاطر:

تصنيف المخاطر البيئية	
صنف ص1	مشاريع ذات أثر محدود ولا تتطلب تدابير خاصة
صنف ص2	مشاريع ذات آثار محدودة وتتطلب تدابير التخفيف وتصميمًا أكثر ملاءمة لحماية البيئة
صنف ص3	مشاريع ذات أثر كبير وتتطلب دراسة ميدانية معمقة

بالنسبة للمشاريع المصنفة في الفئة ص3، يفرض الصندوق، قبل إتخاذ قرار منح القرض، دراسة التأثير على البيئة وقرار الموافقة البيئية الصادر، حسب حجم المشروع، إما عن اللجنة الوطنية أو عن اللجنة الجهوية، وذلك طبقا للقوانين المعمول بها، ولا سيما القانون رقم 03-12 المتعلق بدراسات التأثير على البيئة.

خلال سنة 2020، فقط 3% من المشاريع الممولة تطلبت دراسة الأثر على البيئة. وبالتالي، فإن أغلبية المشاريع الممولة، أي ما يعادل 97% من حقيبة القروض الملتزم بها، تشكل مخاطر محدودة التأثير لا تتطلب تدابير خاصة على المستوى البيئي.

من جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن التصنيف البيئي المطبق حاليًا يوجد قيد المراجعة في إطار وضع نظام تدبير بيئي وإجتماعي. وسيتم العمل بالتصنيف الجديد طبقا لتطورات القوانين الوطنية المعمول بها، ولاسيما القانون رقم17-49 المتعلق بالتقييم البيئي، والمعايير الدولية في هذا المجال.

وضع نظام تدبير بيئي وإجتماعي

شرع الصندوق خلال سنة 2019، في وضع نظام تدبير بيئي وإجتماعي يمكنه على الخصوص من إدماج تقييم المخاطر البيئية والإجتماعية في منظومته العامة لتدبير مخاطر القروض. وسيتمكن الصندوق من خلال وضع نظام تدبير بيئي وإجتماعي من إرساء :

- سياسة حماية بيئية وإجتماعية ؛
- مساطر العناية البيئية والإجتماعية طبقا للقوانين الوطنية ومعايير مانحي الأموال الدوليين ؛
- عمليات تتبع وتقييم تدابير التخفيف من المخاطر البيئية والإجتماعية المحددة ؛
- مخطط تكوين داخلي حول إستعمال مساطر وأدوات تقييم المخاطر البيئية والإجتماعية للمشاريع المقدمة للتمويل من طرف الصندوق ؛
- مخطط تواصل يتعلق بوضع نظام تدبير بيئي وإجتماعي للصندوق وسياسته في هذا المجال، تستهدف الأطراف المشاركة.

كما أن وضع نظام التدبير البيئي والإجتماعي للصندوق سيمكنه من :

- تعزيز سمعته على مستوى الأسواق المالية والبنكية الوطنية والدولية ؛
- إغتنام الفرص التي تمكن من الحصول على تمويلات بأقل تكلفة ؛
- دعم قدراته فيما يتعلق بتقييم وتتبع الآثار البيئية والإجتماعية للمشاريع المقدمة للتمويل من طرفه ؛
- العمل على نقل الكفاءات والمعرفة لفائدة الجماعات الترابية لتقييم وتدبير المخاطر البيئية والإجتماعية لمشاريعها الإستثمارية.

مواكبة الانتقال نحو تنمية ترابية صامدة ومنخفضة الكربون

يقتضي تطبيق الإلتزامات الوطنية المتعلقة بالمناخ على المستوى الترابي إنجاز المشاريع مع الحرص على دمج تدابير التخفيف والتأقلم، طبقا لمتطلبات ومعايير الهيئات الدولية. ويتطلب تحقيق هذه الأهداف بالضرورة تعزيز قدرات الجماعات الترابية في هذا المجال.

وبالتالي، ووعيا منه بدوره كفاعل-مستشار فيما يتعلق بالتنمية الترابية ومن أجل مواكبة الجماعات الترابية في هذا الإنتقال نحو تنمية صامدة ومنخفضة الكربون على الصعيد الترابي، يلتزم البنك بكل حزم بتعزيز تدخلاته لتوفير الدعم التقني الضروري للجماعات الترابية وزيادة التمويلات لمشاريع الربح المشترك للمناخ. وتحقيقا لهذه الغاية، يعمل البنك بدعم من خبراء متخصصين، من أجل الحصول على الوسائل اللازمة لتمكينه من تحسين حكامته وتعزيز قدراته التقنية في تدبير مشاريع الربح المشترك للمناخ، ولاسيما من خلال العناصر التالية :

- هيكلة عرض تمويل أخضر لفائدة الجماعات الترابية ؛
- تحديد وتقييم والمصادقة على حقيبة المشاريع ذات الربح المشترك للمناخ ؛
- تطوير أدوات حساب البصمة الكربونية للمشاريع المقدمة للتمويل من طرف المؤسسة ؛
- التحقق من صمود المشاريع في مواجهة التغيرات المناخية ؛
- التواصل حول تدبير المناخ ؛
- مواكبة وتحسيس الجماعات الترابية لتحديد وتركيب وإنجاز المشاريع ذات الربح المشترك للمناخ.

2.2. معلومات إجتماعية

1.2.2. سياسة تدبير الموارد البشرية

يحتل تدبير الموارد البشرية مكانة مهمة في إستراتيجية المؤسسة والتي تعطي عناية كبيرة لتثمين الرأسمال البشري من خلال تطوير الكفاءات وتحفيز المستخدمين.

وحتى يتسنى له الإستجابة بشكل فعال للإنتظارات المختلفة للزبناء، إعتمد الصندوق، خلال السنوات الأخيرة، تنظيما عصريا يتلاءم مع خصوصيات المهن البنكية، والذي يتمحور حول مديرية عامة ووحدات وظيفية تعزز تنظيما موجها نحو الزبناء، والذي يثمن التفاعل والتناسق بين هياكلها المختلفة وتظافر الجهود فيما بينها.

وحتى يكون أقرب ما يمكن من الجماعات الترابية، يتم تنظيم نشاط القروض حسب مناطق جغرافية متعددة التخصصات، مع إيلاء الأولوية لمبدأ المحاور الوحيد.

ويتكون الهيكل التنظيمي للصندوق على النحو التالي:

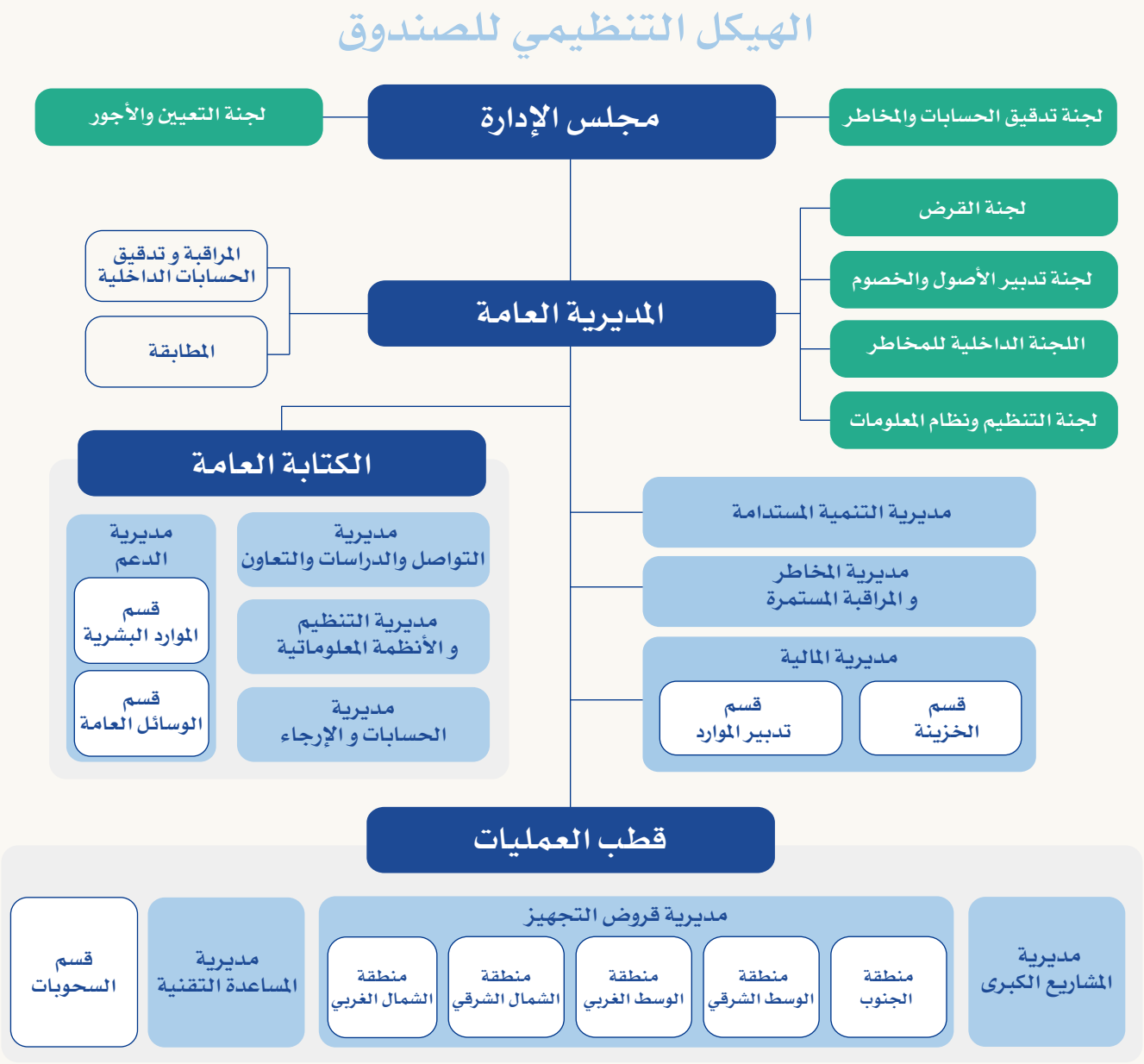

التوظيف

يخضع التوظيف لنظام مصادق عليه من طرف مجلس إدارة الصندوق بتاريخ 30 يونيو 2013 والذي ينص على أن التوظيف بالصندوق، يتم وفقا لمعايير الإستحقاق وذلك من خلال دعوات غير تمييزية لطلبات الترشيح، إما عن طريق إجراء مقابلات أو عن طريق المنافسة.

وتجدر الإشارة إلى أنه على مستوى نظام التوظيف المعمول به، فإن مناصب المسؤولية تكون موضوع إعلانات عن طلبات ترشيح داخلية تأخذ بعين الإعتبار معايير التكوين والتجربة والإستحقاق فقط. في هذا الصدد، تم تعيين 3 مسؤولين خلال الفترة 2019-2020، في نهاية المسلسل المذكورة أعلاه.

نظام الأجور

يعتمد تحديد أجور مستخدمي البنك على نظام مزدوج، يضع الوظيفة في صميم الأجر، ويأخذ بعين الإعتبار أهمية وتصنيف الوظائف وفق المهام والمسؤوليات المسندة.

من جهة أخرى، تخضع سياسة أجور مستخدمي الصندوق لمقتضيات الفصل 3 من القانون الداخلي للمستخدمين، ويتولى المدير العام إتخاذ قرارات التطبيق.

تدبير المسار المهني

إعتمد البنك نظام تقييم سنوي للنجاعات مبني على مؤشرات مرجعية للوظائف والكفاءات. ويضمن هذا النظام المساواة والشفافية والحياد برسم التقييمات السنوية.

كما تجدر الإشارة إلى أن تدبير المسار المهني داخل الصندوق، يعتمد أساسا على نتائج هذه التقييمات السنوية.

التكوين

يشكل تكوين مستخدمي المؤسسة رافعة مهمة لتنمية الكفاءات. ولبلوغ هذه الغاية، تم إعتماد مخططات تكوين لفائدة مستخدمي البنك خلال السنوات الأخيرة.

تميزت الفترة 2019-2020 بإنجاز تكوينات رفيعة التخصص لفائدة العاملين بالصندوق همت الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP) وإدارة المشاريع من أجل التنمية إلى جانب التكوين المتعلق بالمطابقة والذي هم مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

بالإضافة إلى ذلك، تم تأجيل تكوينات مبرمجة خلال سنة 2020، نظرا لسياق الجائحة المرتبطة بالأزمة الصحية لكوفيد 19.

وبلغت إلتزامات الميزانية المتعلقة بالتكوين برسم سنتي 2019-2020 ما قدره 131.032,63 درهم لفائدة 14 مستخدم (أي ما يعادل 15% من مجموع المستخدمين).

ويوضح الجدول أسفله ميزانية التكوين للفترة الممتدة ما بين 2018 و 2020 :

بآلاف الدراهم	2018	2019	2020
ميزانية التكوين	1 000	940	250
ميزانية التكوين/نفقات المستخدمين	%2,1	%1,3	%0,5

المساواة بين الجنسين

تستند مقتضيات القانون الداخلي للصندوق والقرارات المنبثقة عنه على مبادئ الحياد وعدم التمييز بين الجنسين. وفي هذا الصدد، يلتزم البنك بضمان المساواة بين الجنسين خاصة من خلال وضع تدابير ملموسة لجميع مكونات تدبير الموارد البشرية.

2.2.2. عدد المستخدمين خلال الثلاث سنوات الأخيرة

التوزيع حسب طبيعة عقد العمل

يتضح من خلال الجدول التالي، توزيع وتطور عدد مستخدمي الصندوق خلال الثلاث سنوات الماضية حسب طبيعة عقد العمل :

توزيع عدد المستخدمين حسب طبيعة العقد	2018	2019	2020
عقد عمل لمدة غير محددة	92	89	85
عقد عمل لمدة محددة	1	1	0
المستخدمين النظاميين	9	8	8
المجموع	102	98	93

توزيع المستخدمين حسب الصنف

يوضح الجدول أسفله، توزيع وتطور عدد مستخدمي الصندوق خلال الثلاث سنوات الماضية حسب الصنف :

توزيع عدد المستخدمين حسب الصنف	2018	2019	2020	تغيرات 19/18	تغيرات 20/19
الأطر	93	90	85	%3,2-	%5,55-
العاملين	9	8	8	%11,1-	-
العدد الإجمالي	102	98	93	%3,9-	%5,10-
نسبة التأطير	%91,18	%91,84	%91,40		

عرف العدد الإجمالي للمستخدمين ونسبة التأطير شبه إستقرار خلال الفترة 2018-2020.

التوزيع الإجمالي حسب الجنس

يوضح الجدول أسفله، توزيع عدد مستخدمي الصندوق خلال الثلاث سنوات الماضية حسب الجنس:

الجنس	2018		2019		2020	
	النساء	الرجال	النساء	الرجال	النساء	الرجال
التوزيع	46	56	44	54	43	50
المجموع	102		98		93	

يوضح الجدول أسفله توزيع وتطور عدد مستخدمي الصندوق حسب الجنس والصنف:

الصنف	2018		2019		2020	
	النساء	الرجال	النساء	الرجال	النساء	الرجال
المديرية العامة	0	2	0	2	0	1
المديرين	3	7	3	7	3	8
المسؤولين	6	6	6	5	6	3
الأطر	35	34	33	34	32	32
العاملين	2	7	2	6	2	6
المستخدمين حسب الجنس	46	56	44	54	43	50
المجموع	102		98		93	

التوزيع حسب الأقدمية

يوضح الجدول أسفله توزيع وتطور عدد المستخدمين حسب الأقدمية :

الأقدمية	2018	2019	2020
فوق 20 سنة	35	35	33
ما بين 10 و20 سنة	36	39	42
ما بين 5 و10 سنوات	19	13	12
أقل من 5 سنوات	12	11	6
المجموع	102	98	93

3.2.2. مخطط التحفيز وإشراك المستخدمين خلال الثلاث سنوات الأخيرة

بتاريخ إعداد هذا التقرير، لا يوجد أي مخطط لتحفيز أو إشراك المستخدمين في رأسمال الصندوق بإعتبار وضعه القانوني كمؤسسة عمومية في ملكية الدولة بنسبة 100%.

4.2.2. مؤشرات متعلقة بالموارد البشرية خلال الثلاث سنوات الأخيرة

عدد ممثلي المستخدمين

عند إعداد هذا التقرير يتوفر الصندوق على ممثلين (2) للمستخدمين.

	2018	2019	2020
ممثلي المستخدمين	2	2	2

عدد أيام الإضرابات حسب السنة

خلال الثلاث سنوات الأخيرة، لم يسجل الصندوق أي يوم إضراب.

عدد حوادث الشغل حسب السنة

خلال الثلاث سنوات الأخيرة، لم يسجل الصندوق أي حادث للشغل.

عدد حالات الفصل عن العمل حسب السنة والصنف

خلال الثلاث سنوات الأخيرة، لم يتم القيام بأي فصل عن العمل.

عدد الإستقالات حسب السنة والصنف

يوضح الجدول أسفله عدد إستقالات مستخدمي الصندوق خلال الثلاث سنوات الأخيرة:

عدد الإستقالات	2018	2019	2020
المديرية العامة			
المديرين			
المسؤولين			
الأطر	1	1	2
المستخدمين			
مجموع الإستقالات	1	1	2

من جهة أخرى، يوضح الجدول أسفله عدد المغادرين (التقاعد، وضع تحت التصرف....) للصندوق خلال الثلاث سنوات الأخيرة:

عدد المغادرين	2018	2019	2020
المديرية العامة	1		1
المديرين			
المسؤولين			1
الأطر	2	3	1
المستخدمين	1	1	
المجموع	4	4	3

عدد التوظيفات سنويا وحسب الصنف

يوضح الجدول أسفله، عدد التوظيفات حسب الصنف خلال الثلاث سنوات الأخيرة:

	2018	2019	2020
المديرية العامة	1		-
المديرين	1		-
المسؤولين			
الأطر	1	1*	-
المستخدمين	1		-
مجموع التوظيفات	4	1	-

(*) : إعادة إدماج حالة كانت في وضع تحت التصرف

وإعتبارا لمختلف العناصر المعروضة أعلاه، فقد تطور تداول المستخدمين خلال الثلاث سنوات الأخيرة على النحو التالي:

	2018	2019	2020
التوظيفات	4	1*	-
المغادرات	4	4	3
الإستقالات	1	1	2
عدد المستخدمين	102	98	93
معدل تداول المستخدمين (1)	%4,4	%3,1	%2,7

(1) : تداول=(التوظيفات+ المغادرات+ الاستقالات)/2/عدد المستخدمين

بلغ معدل تداول المستخدمين 4,4% سنة 2018 و 3,1% سنة 2019 و 2,7% سنة 2020 مما يعكس استقرار عدد المستخدمين بصفة عامة.

عدد وطبيعة النزاعات الاجتماعية حسب السنة

لم يتم تسجيل أي نزاع (جماعي أو فردي) خلال الفترة 2018-2020.

3.2. الحكامة

1.3.2. تركيبة هيئة الحكامة

مجلس إدارة الصندوق التجهيز الجماعي

طبقا لمقتضيات المادة 4 من القانون رقم 90-31 المتعلق بإعادة تنظيم صندوق التجهيز الجماعي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-92-5 بتاريخ 5 غشت 1992 كما تم تعديله وتتميمه، ومقتضيات المادة 3 من المرسوم رقم351-90-2 بتاريخ 14 دجنبر 1992 لتطبيق القانون رقم 90-31 السالف الذكر، يدير صندوق التجهيز الجماعي مجلس إدارة يرأسه رئيس الحكومة أو السلطة الحكومية المفوضة لهذا الغرض، في هذه الحالة، وزير الداخلية الذي يتولى، بموجب مقتضيات المادة 2 من المرسوم المشار إليه أعلاه، الوصاية على الصندوق، مع مراعاة السلطات والصلاحيات المخولة لوزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة حسب القوانين المطبقة على المؤسسات العمومية.

يتكون مجلس إدارة الصندوق، مناصفة، من 8 أعضاء يمثلون الإدارة و 8 أعضاء يمثلون المنتخبين المحليين. ويتكون بالإضافة إلى الرئيس، من الأعضاء غير التنفيذيين التاليين[1] :

- ممثلان عن وزارة الداخلية ؛
- ممثلان عن وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الادارة ؛
- ممثل عن وزارة الصحة ؛
- ممثل عن وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء ؛
- ممثل عن وزارة الطاقة والمعادن والبيئة ؛
- المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير أو من يمثله ؛
- ثمانية مستشارين جماعيين معينين بقرار من وزير الداخلية وذلك طبقا لمقتضيات المادة 4 من القانون رقم 90-31 السالف الذكر.

وطبقا لمقتضيات المادة 4 من القانون رقم 90-31 المتعلق بإعادة تنظيم صندوق التجهيز الجماعي كما تم تعديله وإتمامه، ومقتضيات المادة 3 من مرسوم تطبيقه :

- يتم تعيين أعضاء مجلس إدارة الصندوق، الممثلين للإدارة عن طريق المسار التنظيمي؛
- يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة، ممثلي المنتخبين المحليين بقرار من وزير الداخلية.

وتجدر الإشارة إلى أن مقتضيات منشور والي بنك المغرب رقم 5/W/16، الصادر في 10 يونيو 2016، الذي يحدد شروط وكيفيات تعيين متصرفين أو أعضاء مستقلين داخل جهاز إدارة مؤسسات الإئتمان، سيتم أخذها بعين الاعتبار في إطار الإصلاح المؤسساتي لصندوق التجهيز الجماعي.

في 31 دجنبر 2020، يتكون مجلس إدارة الصندوق من الأعضاء التاليين:

أعضاء مجلس إدارة صندوق التجهيز الجماعي في 31 دجنبر 2020[2]			
الاسم العائلي والشخصي	الوظيفة داخل مجلس الإدارة	المهمة	تاريخ التعيين
رئيس الحكومة أو السلطة الحكومية التي يفوضها لهذا الغرض		الرئيس	--
أعضاء مجلس الإدارة ممثلي الإدارة			
ممثلان عن وزارة الداخلية		عضوين (غير معينين بالاسم)	--
السيدة السعدية لعروصي	ممثلة وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة	عضو	9 نونبر 2015
السيد هشام الطالبي	ممثل وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة	عضو	20 أبريل 2016
السيد عبد الوهاب بلمدني	ممثل وزارة الصحة	عضو	29 أكتوبر 2018
السيد أحمد إمزل	ممثل وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء	عضو	23 أكتوبر 2017
السيد علال الرقادي	ممثل وزارة الطاقة والمعادن والبيئة	عضو	24 ماي 2017
السيد خالد الحطاب	مدير القطب المالي لصندوق الإيداع والتدبير، ممثل المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير	عضو	20 يوليوز 2017

(1) : لم يبق والي بنك المغرب عضوا بمجلس إدارة الصندوق والذي سجل، في اجتماعه المنعقد بتاريخ 30 ماي 2006، انسحاب بنك المغرب من المجلس الإداري للصندوق.

(2) : تم تحديد تركيبة مجلس إدارة الصندوق بموجب مقتضيات المادة 3 من المرسوم رقم 351-90-2 بتاريخ 14 دجنبر 1992 لتطبيق القانون رقم 90-31 المتعلق بإعادة تنظيم صندوق التجهيز الجماعي.

أعضاء مجلس الإدارة، ممثلي المنتخبين المحليين			
السيد محمد بودرا	رئيس المجلس الجماعي للحسيمة إقليم الحسيمة	عضو	3 ماي 2017
السيد عبد العزيز عماري	رئيس المجلس الجماعي للدار البيضاء عمالة الدار البيضاء	عضو	3 ماي 2017
السيدة أمينة بوهدود	رئيسة المجلس الجماعي للكفيفات إقليم تارودانت	عضو	3 ماي 2017
السيدة حكيمة غرمال	رئيسة المجلس الجماعي للحمام إقليم خنيفرة	عضو	3 ماي 2017
السيد محمد شوقي	رئيس المجلس الجماعي لفم الجمعة إقليم أزيلال	عضو	3 ماي 2017
السيد بدر الموساوي	رئيس المجلس الجماعي للمرسى إقليم العيون	عضو	3 ماي 2017
السيد مصطفى الغزوي	رئيس المجلس الجماعي لأحد كورت إقليم سيدي قاسم	عضو	3 ماي 2017
السيد محمد مبديع	رئيس المجلس الجماعي للفقيه بن صالح إقليم الفقيه بن صالح	عضو	3 ماي 2017

وطبقا لمقتضيات المادة 10 من القانون 90-31 السالف الذكر، تتم المراقبة المالية للمؤسسة من طرف مندوب الحكومة الذي يعهد إليه بالسهر على مطابقة مقررات الصندوق مع مقتضيات القانون 90-31 المذكور، وكذا مع السياسة العامة التي تنهجها الدولة في الميدان المالي. ويجب على مجلس الإدارة أن يحصل على موافقته فيما يخص :

- تحديد البرنامج العام للقروض ؛
- حصر ميزانية تسيير وتجهيز الصندوق ؛
- تخصيص الأرباح ؛
- وضع النظام الأساسي للمستخدمين وتحديد أجورهم.

وتجدر الإشارة إلى أن مهمة وطرق عمل مجلس إدارة الصندوق (التركيبة، دعوة الأعضاء، النصاب القانوني، المداولات...) تنظمها مقتضيات القانون رقم 90-31 السالف الذكر ومرسوم تطبيقه، مع الأخذ بعين الإعتبار الوضع القانوني للصندوق بوصفه مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، والتي تخضع لمقتضيات القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها.

وفي الأخير، وتطبيقا لمقتضيات المادة 5 من المرسوم رقم 351-90-2 السالف الذكر، يجتمع مجلس إدارة الصندوق مرتين على الأقل في السنة :

- قبل 31 ماي لحصر حسابات السنة المنصرمة ؛
- قبل 31 أكتوبر لدراسة وحصر ميزانية الصندوق والبرنامج التوقعي للسنة التالية.

وقبل إنعقاد إجتماع مجلس الإدارة، توجه المديرية العامة للصندوق إلى رئيس المجلس، ملفا يضم العناصر التالية :

- جدول الأعمال ؛
- محضر إجتماع المجلس الأخير ؛
- مشاريع القرارات المزمع المصادقة عليها في الإجتماع المقبل ؛
- التقرير التدبيري المزمع عرضه خلال المجلس، وعند الإقتضاء، الوثائق والتقارير التي سيتمكن أعضاء المجلس، على أساسها، من المساهمة في المناقشة وإتخاذ القرارات الضرورية ؛
- جدول يبين تفعيل توصيات أعضاء المجلس المتخذة خلال الإجتماعات السابقة.

كما يتم إرسال هذا الملف إلى كافة أعضاء المجلس، ومندوب الحكومة، ومندوبي الحسابات قبل إنعقاد مجلس الإدارة.

بالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الصندوق يتوقع، في إطار إصلاحه المؤسساتي، إعادة صياغة النصوص التشريعية والتنظيمية التي تحكم نشاطه من أجل ملاءمتها مع مقتضيات القانون البنكي، لاسيما فيما يتعلق بالحكامة. وبالتالي، ستتم ملاءمة مشروع القانون الداخلي لمجلس إدارة الصندوق مع أحد الخيارات التي احتفظ بها، وسيسمح بتحديد القواعد المتعلقة، على وجه الخصوص، بتنظيم وتسيير إجتماعات مجلس إدارة الصندوق.

اللجان المختصة

لجان منبثقة عن مجلس الإدارة

لجنة تدقيق الحسابات والمخاطر

بوصفه بنكا، تمكن صندوق التجهيز الجماعي من الإمتثال لممارسات الحكامة الأكثر صرامة. وهكذا، وطبقا للقوانين البنكية، أصبح الصندوق يتوفر منذ سنة 2003 على لجنة تدقيق الحسابات والتي تعمل على مساعدة مجلس الإدارة على تقييم مدى تناسق وملاءمة نظام المراقبة الداخلية.

وطبقا لمقتضيات منشور والي بنك المغرب رقم 4/W/2014، الصادر في 30 أكتوبر 2014، المتعلق بالمراقبة الداخلية لمؤسسات الإئتمان، صادق مجلس إدارة الصندوق، خلال اجتماعه المنعقد في 26 ماي 2015، على مقترح إنشاء لجنة تدقيق الحسابات والمخاطر نظرا لحجم المؤسسة وعمل على تحديد تركيبتها.

تركيبة لجنة تدقيق الحسابات والمخاطر	
المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير أو من يمثله	الرئيس
الوالي، المفتش العام للإدارة الترابية (وزارة الداخلية) أو من يمثله	عضو دائم
مدير الخزينة والمالية الخارجية (وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة) أو من يمثله	عضو دائم

تجتمع لجنة تدقيق الحسابات والمخاطر بدعوة من الرئيس كلما دعت الضرورة إلى ذلك، ومرتين على الأقل في السنة، وتقدم لمجلس الإدارة تقريرا حول أشغالها.

ويُنظم لجنة تدقيق الحسابات والمخاطر ميثاق يحدد مهامها ومكوناتها ومجال تدخلها وآليات عملها. وقد صادق مجلس الإدارة المنعقد في 27 ماي 2016 على هذا الميثاق.

تساهم أشغال لجنة تدقيق الحسابات والمخاطر في تحقيق هدف مزدوج يتجلى في مساعدة مجلس الإدارة في تقييم جودة وتناسق نظام المراقبة الداخلي للصندوق، ومواكبتها بخصوص استراتيجية تدبير المخاطر.

وتكمن مهام لجنة تدقيق الحسابات والمخاطر أساسا في:

1. فيما يتعلق بالمعلومة المالية والمحاسباتية :

- التحقق من مصداقية ودقة المعلومات المالية الموجهة لمجلس الإدارة والأطراف الأخرى، وتقييم ملاءمة الأساليب المحاسباتية المتبعة لإعداد الحسابات.

2. فيما يتعلق بالمراقبة الداخلية :

- لتقييم جودة نظام المراقبة الداخلية ؛
- تقييم مدى ملاءمة الإجراءات التصحيحية المتخذة أو المقترحة لسد الثغرات أو أوجه القصور في نظام المراقبة الداخلية ؛
- التوصية بتعيين مندوبي الحسابات ؛
- تحديد مجالات المخاطر الدنيا التي يجب على المدققين الداخليين ومندوبي الحسابات تغطيتها ؛
- الموافقة على ميثاق التدقيق ومخطط التدقيق وتقييم الموارد البشرية والمادية المخصصة لوظيفة التدقيق الداخلي ؛
- الإحاطة علما بتقارير النشاط والتوصيات الصادرة عن وظيفة التدقيق الداخلي والمراقبة المستمرة والمطابقة، ومندوبي الحسابات وسلطات الإشراف وكذلك الإجراءات التصحيحية المتخذة.

3. فيما يتعلق بإستراتيجية تدبير المخاطر :

- تقديم الإستشارة لمجلس الإدارة حول إستراتيجية المخاطر ودرجة تجنب المخاطر ؛
- التأكد من إحتواء مستوى المخاطر في الحدود الموضوعة من قبل هيئة الإدارة طبقاً لدرجة تجنب المخاطر التي حددها مجلس الإدارة ؛
- تقييم جودة منظومة قياس والتحكم ورصد مخاطر الصندوق ؛
- التأكد من ملاءمة أنظمة المعلومات مع المخاطر المحدقة ؛
- تقييم الموارد البشرية والمادية المخصصة لوظيفة تدبير المخاطر والمراقبة المستمرة للصندوق والحرص على استقلاليتها.

ويمتد مجال تدخل لجنة تدقيق الحسابات والمخاطر ليشمل جميع وحدات الصندوق. كما يتدخل في كافة الميادين أو العمليات الإدارية والمحاسباتية والمالية والوظيفية والعملاتية.

تجتمع لجنة تدقيق الحسابات والمخاطر بدعوة من رئيسها، مرة على الأقل خلال كل نصف سنة، وكلما دعت الضرورة الى ذلك.

لجنة التعيين والأجور

طبقا لمقتضيات منشور والي بنك المغرب رقم 4/W/2014، الصادر في 30 أكتوبر 2014، المتعلق بالمراقبة الداخلية لمؤسسات الإئتمان، وتلك المتعلقة بالمذكرة التوجيهية لوالي بنك المغرب رقم 1/W/2014 المتعلقة بحكامة مؤسسات الائتمان بتاريخ 30 أكتوبر 2014، أنشأ مجلس إدارة الصندوق، خلال اجتماعه المنعقد في 29 ماي 2019، لجنة التعيين والأجور وصادق على ميثاقها الذي يحدد مهامها وتركيبتها وآليات عملها.

وتتكون هذه اللجنة، التي توجد حاليا في مرحلة التشكيل، من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين، في طور التعيين. ويمكنها اللجوء إلى أي خبير أو شخص تعتبر مساهمته ذات جدوى بالنظر للنقط المدرجة في جدول أعمال اجتماعاتها.

وتكمن مهام هذه اللجنة على الخصوص في:

- إبداء الرأي في عملية توظيف وتعيين مسيري الصندوق ؛
- إبداء الرأي في سياسة أجور الصندوق.

تجتمع لجنة التعيين والأجور بدعوة من رئيسها على الأقل مرة في السنة وكلما دعت الضرورة لذلك.

لجنة أحدثت بموجب القانون المنظم للصندوق

لجنة القرض

طبقا لمقتضيات المادة 7 من القانون رقم 90-31 السالف الذكر، أُحدثت لدى الصندوق، لجنة القرض تتكلف بدراسة ومنح القروض والسلفات، طبقا للشروط المحددة من طرف مجلس الإدارة.

تركيبة لجنة القرض (أنظر المادة 6 من المرسوم رقم 351-90-2 السالف الذكر)	
المدير العام للصندوق	الرئيس
ممثلان معينان من طرف وزير الداخلية	أعضاء دائمين
ممثلان معينان من طرف وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة	أعضاء دائمين
ممثل معين من طرف المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير	عضو دائم

يمكن أن ينظم للجنة القرض، بصفة استشارية، ممثلين عن أي وزارة أو هيئة يُعتبر رأيها ضروريا.

طبقا لمقتضيات المادة 7 من المرسوم رقم 2.90.351 السالف الذكر، تجتمع هذه اللجنة بدعوة من رئيسها كلما دعت الضرورة لذلك ومرة في الشهر على الأقل. كما يمكن للجنة القرض أن تجتمع بطلب مكتوب من أحد أعضاءها إذا دعت الظروف إلى ذلك.

لجان منبثقة عن المديرية العامة

لجنة المخاطر الداخلية

أصبح صندوق التجهيز الجماعي يتوفر منذ سنة 2009، على لجنة المخاطر الداخلية والتي تمت مراجعة مهامها وأساليب عملها في سنة 2019. وطبقا لقرار السيد العامل، المدير العام، رقم 32 بتاريخ 3 أبريل 2019، حُددت مهام لجنة المخاطر الداخلية على الخصوص فيما يلي:

1. فيما يتعلق بتدبير مخاطر القرض:

- التأكد من تناسق أنشطة الصندوق مع توجهاته الإستراتيجية ومع درجة تجنب المخاطر ؛
- دراسة تنزيل المستويات العامة لتجنب المخاطر في إطار الحدود الداخلية والحرص على احترام هذه الحدود ؛
- التأكد من فعالية نظام القياس والتحكم والرصد لمخاطر تمركز القرض ؛
- دراسة وتتبع تطور الحقوق المعلقة الأداء والحقوق الضعيفة وإقرار التدابير المزمع اتخاذها ؛
- دراسة بشكل منتظم، مدى أهمية اختبار الضغط وتقييم النتائج، واتخاذ التدابير الرامية لتقليص المخاطر حينما تفرز اختبارات الضغط نقط الضعف.

2. فيما يتعلق بتدبير المخاطر العملياتية:

- الحرص على نشر نظام تدبير المخاطر العملياتية لدى مختلف وحدات البنك ؛
- إجراء مراجعة دورية لتطور التعرض للمخاطر العملياتية والخسائر والحوادث العملياتية؛
- دراسة تطورات خارطة المخاطر العملياتية والمصادقة عليها ؛
- مراقبة تطور كلفة المخاطر العملياتية عند الإبلاغ عن خسائر عملياتية ؛
- التأكد من فعالية نظام التجميع والإبلاغ عن الحوادث ؛
- التأكد من تتبع وإضفاء الطابع الرسمي للمراقبة وتدبير المخاطر على مستوى مختلف وحدات الصندوق ؛
- دراسة وتقييم نظام استمرارية نشاط البنك ؛
- المصادقة على الإجراءات المتعلقة بتدبير المخاطر العملياتية الموجهة إلى لجنة المراقبة والمخاطر ومجلس الإدارة.

3. فيما يتعلق بتدبير المخاطر المرتبطة بالأنشطة الخارجية :

- التأكد من تتبع المخاطر المرتبطة بالأنشطة الخارجية.

4. فيما يتعلق بتعزيز نظام المراقبة الداخلية :

- التأكد من ملائمة وفعالية نظام المراقبة الداخلية ؛
- إجراء مراقبة فعالة ومنتظمة لتدابير تحسين نظام المراقبة الداخلية وتعزيز ثقافة المراقبة الداخلية على مستوى مختلف وحدات البنك ؛
- التأكد من مطابقة المساطر الداخلية مع المتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها ومع المعايير والممارسات المهنية والأخلاقية ؛
- معالجة جميع الأسئلة المتعلقة بتحسين نظام المراقبة الداخلية ؛
- دراسة دليل المراقبة الداخلية والمصادقة عليه ؛
- دراسة التقرير السنوي حول المراقبة الداخلية الموجه لبنك المغرب ؛
- تتبع تفعيل جميع مخططات العمل لتفادي الاختلالات التي كشفت عنها هيئات المراقبة الداخلية والخارجية.

5. فيما يتعلق بالمطابقة مع المتطلبات القانونية والإحترازية :

بخصوص المطابقة مع المتطلبات القانونية والإحترازية، تقوم لجنة المخاطر الداخلية بالتأكد من مدى مطابقة نظام ونماذج تدبير المخاطر التي تم وضعها مع متطلبات القوانين الإحترازية. كما تحرص على احترام المعايير الإحترازية المطبقة على الصندوق.

وفي هذا الإطار، تحرص لجنة المخاطر الداخلية بالخصوص على احترام:

- قواعد الملاءة ؛
- نظام تحديد وتمركز مخاطر القرض تجاه نفس المقترض.

6. الحكامة والإشراف والمراقبة الخارجية للصندوق :

تحرص لجنة المخاطر الداخلية على تفعيل التوصيات المتعلقة بمجال تدخلها والمنبثقة عن مجلس الإدارة ولجنة تدقيق الحسابات والمخاطر وكذا عن المتدخلين في الإشراف والمراقبة الخارجية.

وينظم لجنة المخاطر الداخلية، ميثاق يحدد مهامها، وتركيبتها وطرق تسييرها.

تركيبة لجنة المخاطر الداخلية	
العامل، المدير العام، أو من ينوب عنه	الرئيس
المكلف بالكتابة العامة	عضو دائم
مدير قطب العمليات	عضو دائم
المدير المالي	عضو دائم
المدير المفوض المكلف بمديرية المخاطر والمراقبة المستمرة	عضو دائم
المدير المفوض المكلف بمديرية الحسابات والارجاء	عضو دائم
المسؤول عن المطابقة والحكامة	عضو دائم

تجتمع لجنة المخاطر الداخلية بدعوة من رئيسها مرة كل 3 أشهر، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك.

لجنة تدبير الأصول والخصوم (ALCO)

منذ سنة 2017، أصبح صندوق التجهيز الجماعي يتوفر على لجنة تدبير الأصول والخصوم والخزينة والتي تمت مراجعة تسميتها وتركيبتها وأساليب تسييرها خلال سنة 2019. وطبقا لقرار السيد العامل، المدير العام، رقم 25 بتاريخ 22 فبراير 2019، حُددت اختصاصات هذه اللجنة، على الخصوص، فيما يلي :

- إعداد وتفعيل سياسة تدبير أصول وخصوم البنك بمختلف مكوناتها (إعادة التمويل، التوظيف، التحويل، التغطية، مردودية الأموال الذاتية) طبقا للتوجيهات الاستراتيجية لمجلس الإدارة والمقتضيات التشريعية والتنظيمية ؛
- تقييم سياسة التسعيرة المطبقة على الزبناء ؛
- تحديد الحدود الضرورية لتأطير مخاطر معدلات الفائدة والسيولة ؛
- الحرص على توازنات حصيلة البنك ؛
- تقييم آثار إطلاق منتوجات جديدة أو أنشطة جديدة تضم مخاطر على معدلات الفائدة أو السيولة، أو على الوضعية المالية للبنك ؛
- تتبع نوعية مخاطر البنك (مخاطر السيولة، مخاطر معدلات الفائدة والصرف) على ضوء الحدود الداخلية والتنظيمية المحددة من طرف البنك ؛
- المصادقة على الاتفاقيات وطرق تحديد معدلات الفائدة.

تركيبة لجنة تدبير الأصول والخصوم	
العامل، المدير العام، أو من ينوب عنه	الرئيس
المكلف بالكتابة العامة	عضو دائم
مدير قطب العمليات	عضو دائم
المدير المالي	عضو دائم
المدير المفوض المكلف بمديرية المخاطر والمراقبة المستمرة	عضو دائم
المدير المفوض المكلف بمديرية الحسابات والارجاء	عضو دائم

تخضع لجنة تدبير الأصول والخصوم إلى ميثاق يحدد مهامها وتركيبتها وآليات عملها.

وتجتمع بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثة أشهر، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك.

لجنة التنظيم ونظام المعلومات

أصبح صندوق التجهيز الجماعي يتوفر منذ سنة 2019 على لجنة التنظيم ونظام المعلومات تتكلف بقيادة إستراتيجية الصندوق على مستوى التنظيم، والتطوير وحكامة النظام المعلوماتي للبنك.

وطبقا لقرار السيد العامل، المدير العام، رقم 33 بتاريخ 5 أبريل 2019، تكمن المهام الأساسية للجنة فيما يلي :

- الحرص على مواكبة الاستراتيجية المعلومياتية لاستراتيجية البنك ؛
- ضمان تتبع وضع حقيبة مشاريع نظام المعلومات ؛
- إبداء الرأي بخصوص مختلف مكونات حكامة نظام المعلومات ؛
- إبداء الرأي فيما يخص الميزانية المخصصة لمشاريع التنظيم ونظام المعلومات ؛
- الحرص على تتبع تفعيل سياسة تأمين نظام المعلومات ؛
- التأكد من تفعيل مخططات العمل للتصدي للإشكاليات المتعلقة بنظام المعلومات.

تركيبة لجنة التنظيم ونظام المعلومات	
العامل، المدير العام، أو من ينوب عنه	الرئيس
المكلف بالكتابة العامة	عضو دائم
مدير قطب العمليات	عضو دائم
المدير المالي	عضو دائم
المدير المفوض المكلف بمديرية التنظيم ونظام المعلومات	عضو دائم
المدير المفوض المكلف بمديرية المخاطر والمراقبة المستمرة	عضو دائم
المدير المفوض المكلف بمديرية الحسابات والارجاء	عضو دائم
المدير المفوض المكلف بمديرية الدعم	عضو دائم
المسؤول عن التنظيم وحماية المعلومات	عضو دائم

يمكن للجنة اللجوء إلى أي خبير أو شخص تعتبر مساهمته مفيدة بالنظر للنقط المدرجة في جدول أعمال إجتماعاتها.

تخضع اللجنة إلى ميثاق يحدد مهامها وتركيبتها وآليات عملها.

تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها، كل ستة أشهر على الأقل، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك.

تعويضات أعضاء المجلس

لا يستفيد أعضاء المجلس الممثلين للإدارة و للمنتخبين المحليين من أي تعويضات أو مكافآت الحضور وذلك طبقا للدورية رقم 12-99 بتاريخ 10 ماي 1999 المتعلقة بالتعويضات الممنوحة لأعضاء مجالس إدارة المؤسسات العمومية.

أجور المسيرين

تحدد أجرة المديرية العامة بقرار من وزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

العلاقة مع المساهمين

بحكم أن المؤسسة في ملكية الدولة بنسبة 100% فليس للصندوق مساهمين آخرين.

2.3.2. الأخلاق والسلوك المهني والوقاية من الرشوة

الوقاية من الرشوة

منذ سنة 2008، أصبح صندوق التجهيز الجماعي يتوفر على مدونة أخلاقيات تتضمن مبادئ عامة وقواعد حسن السلوك لاسيما فيما يتعلق بالولاء واحترام المقتضيات القانونية والتنظيمية والأسرار المهنية التي يجب أن تحكم السلوك اليومي لمستخدمي الصندوق أثناء مزاولة مهامهم.

وقد تم توزيع مدونة الأخلاقيات على جميع المستخدمين الذين إطلعوا عليها وإلتزموا بإحترامها. كما يتم إطلاع جميع المستخدمين الجدد على هذه المدونة بمجرد الإلتحاق بالمؤسسة قصد الإلتزام بها و إحترامها.

بالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز مدونة الأخلاقيات، في سنة 2015، بالقرار رقم 378، للوالي، المدير العام للصندوق بتاريخ 30 يناير 2015 القاضي بإدخال مقتضيات جديدة تهدف إلى تأكيد إلتزام البنك بالوقاية من المخاطر المتعلقة بالرشوة، وحماية مستخدميه من أعمال العنف ومختلف أشكال الفساد. كما تم إدخال مقتضيات جديدة لحماية البيانات الشخصية وكذا مقتضيات تتعلق بالمستخدمين المتدخلين في منح وتنفيذ الصفقات العمومية.

كما أُضيف إلى مدونة الأخلاقيات، نموذج الإعلان المتعلق بوضعيات تضارب المصالح من أجل توقعها وتجنبها.

ولابد من الإشارة إلى أنه منذ إعتماد مدونة الأخلاقيات من طرف جميع المستخدمين، ووفقا للنتائج والإبلاغات التي تم توجيهها للمسؤول عن المطابقة والحكامة، بصفته مسؤول عن مدونة الأخلاقيات، لم يتم تسجيل أي حدث أو صعوبة في تطبيق المدونة. وفي هذا الصدد، لم يتلق أي شكاوى بخصوص الإنحرافات المحتملة عن مقتضيات مدونة الأخلاق.

حوادث الرشوة

إلى يومنا هذا لم يسجل الصندوق أي حادث متعلق بالرشوة.

4.2. معلومات حول الأطراف المشاركة

1.4.2. خارطة الأطراف المشاركة

في إطار أنشطته، يحرص البنك على الحفاظ على الشروط المثلى للحوار والتبادل مع الأطراف المشاركة الرئيسية، وذلك بشكل منتظم أو محدد من أجل تلبية إنتظاراتهم وحاجياتهم بشكل فعال. وتتشكل الأطراف المشاركة الرئيسية مما يلي:

يعرض الجدول أسفله أهم قنوات التواصل مع الأطراف المشاركة:

الأطراف المشاركة	قنوات التواصل	الوتيرة
الجماعات الترابية (الجهات، العمالات، الأقاليم، الجماعات....)	- منصة الخدمات اللالكترونية - اجتماعات، مهام ميدانية، لقاءات مع الزبناء، مؤتمرات، أوراش... - دعامات تواصلية مؤسساتية - الموقع والبريد الإلكتروني، واتصالات هاتفية...	يوميا، أو أسبوعيا، أو شهريا، أو ظرفيا وعند الحاجة حسب الحالة
مانحي الأموال	- مهام للتقييم، في إطار التمويلات لدى المؤسسات المالية للتنمية - إجتماعات، مهام ميدانية، لقاءات، مؤتمرات، أوراش... - دعامات تواصلية مؤسساتية - الموقع والبريد الإلكتروني، واتصالات هاتفية ...	يوميا، أو أسبوعيا، أو شهريا، أو ظرفيا وعند الحاجة حسب الحالة
السلطات التنظيمية	- التقارير، والبيانات المالية، والمنشورات المالية، والبيانات الصحفية (الموقع الإلكتروني، جريدة الإعلانات القانونية ...) - الموقع والبريد الإلكتروني، واتصالات هاتفية...	سنوية ونصف سنوية وربع سنوية أو ضرفيا
الهيئات المهنية	- لجان موضوعاتية - ارجاءات حول المخاطر	شهرية أو وربع سنوية
الموردين	- قانون المشتريات - الموقع والبريد الإلكتروني، واتصالات هاتفية...	محددة وحسب الحاجة
وسائل الإعلام والصحافة	- الإعلانات المالية والبلاغات الصحفية (الموقع الإلكتروني، جريدة الإعلانات القانونية ...)	منتظمة، ظرفيا، وحسب الحاجة

2.4.2. آثار أنشطة الصندوق على السكان والتنمية الترابية

فيما يتعلق بالآثار على السكان والتنمية الترابية، تجدر الإشارة إلى أن الصندوق حرص على الحفاظ على نشاطه خلال سنة 2020، والتي تميزت بسياق الجائحة المرتبطة بكوفيد-19، من أجل الإستمرار في تلبية حاجيات الجماعات الترابية لإنجاز مشاريعها الإستثمارية التي تهدف إلى تحسين إطار عيش المواطنين، حيث بلغت إلتزامات القروض المتعاقد بشأنها 3.335 مليون درهم. من خلال هذه الإلتزامات بالقروض، ساهم الصندوق في تمويل 40 مشروعا غطت 7 قطاعات لفائدة 22 جماعة ترابية، مما مكن من:

- تطوير الدينامية الإجتماعية والإقتصادية لفائدة السكان من خلال تعزيز البنية التحتية والخدمات الأساسية وإعادة تأهيل المجال الحضري للمدن ؛
- تحسين الظروف الإجتماعية والإقتصادية للساكنة الهشة، لاسيما من خلال فك العزلة القروية وتعزيز مكافحة الهشاشة الإجتماعية ؛
- حماية البيئة من خلال مشاريع تصفية المياه العادمة، وتحسين الولوج إلى شبكات التطهير السائل والوقاية من الفيضانات ؛
- الحفاظ على صحة المواطنين من خلال تحسين الولوج إلى الرعاية الصحية وتحسين ظروف التعليم ؛
- تأمين وتحسين الولوج للماء الصالح للشرب ؛
- تحسين ظروف النقل، والسلامة، والمرور، والحركية.

التقرير المالي السنوي

بنك التمويل المحلي | 2020